وزارة الشؤون الاجتماعية

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

أقضية لبنان

الخصائص السكانية والواقع الاقتصادي والاجتماعي

قضاء بيروت

(محافظة بيروت)

26

إعداد

مركز الأبحاث في معهد العلوم الاجتماعية ـ الجامعة اللبنانية

ومشروع تحسين أحوال معيشة الفقراء في لبنان

أقضية لبنان

الخصائص السكانية
والواقع الاقتصادي والاجتماعي

قضاء بيروت

(محافظة بيروت)

26

الطبعة الأولى

بيروت ٢٠٠١

تصميم وإشراف فني: عمر حرقوص
تدقيق لغوي وتصحيح: محمد حمدان
تنضيد وتنفيذ التصحيح: سوسن ضو
تنفيذ: شوقي أرزوني، محمد حاوي

تصدير

ثمرة التعاون بين الوزارة والجامعة

في أواخر العام ١٩٩٩، وبصفتي رئيساً للجامعة اللبنانية، وقّعت وثيقة الاتفاق بين مشروع تحسين أحوال المعيشة (وزارة الشؤون الاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي) من جهة، ومعهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية (مركز الأبحاث) من جهة ثانية، في سبيل إنتاج ستة وعشرين كتيّباً إحصائياً وتحليلياً عن الأقضية اللبنانية. واليوم، بعد مضي سنتين تقريباً، شاءت الصدف أن أقدم هذا العمل القيّم، بصفتي وزيراً للشؤون الاجتماعية.

وهذه الثمرة الطيبة التي نقدمها هي نتاج هذا التعاون الفعال.

فقد كان من ضمن أهداف هذا المشروع التأسيس لعلاقة تعاون تكاملية ومنتجة بين مؤسستين وإدارتين رسميتين معنيتين بشؤون التنمية الاجتماعية، علاقة تجمع بين ميزتي المعرفة الأكاديمية والنشاط الميداني في العمل الاجتماعي. ويشكل هذا العمل، الذي بين أيديكم، أحد ثمار هذه الرؤية وهذا التعاون الذي سنسعى لكي يغتني ويستمر ويتجاوز الثغرات.

وزير الشؤون الاجتماعية

د. أسعد دياب

تقدير

أعد هذه الكتيّبات الستة وعشرين، عن أوضاع الأقضية اللبنانية وخصائصها، فريق من الباحثين والخبراء اللبنانيين متعاونين بشكل مباشر مع نخبة من طلاب معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية، ومع نخبة أخرى من موظفي مراكز الخدمات الإنمائية التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية.

لقد واجه الفريق الذي أنجز هذا العمل الهام، والذي استغرق أشهراً، صعوبات عديدة في تجميع المعلومات والبيانات الإحصائية، كما في محاولة ترجمتها إلى نص مفيد وسهل وصالح للاستعمال الواسع من قبل الناشطين في مجال التنمية والتنمية المحلية. فالهدف من إنجاز هذه الكتيّبات عن أوضاع الأقضية يجمع بين البعد البحثي والمعرفي والأكاديمي وبين البعد العملي في الميدان.

إن كل من يطلع على هذه الكتيّبات سوف يلاحظ الجهد الكبير الذي بُذل في إعدادها، ومحاولة تغطية كل الموضوعات داخل كل قضاء. كما أنه سيلاحظ في الوقت نفسه أن هذا المشروع الريادي هو نقطة بداية ليس إلا، تحتاج إلى الكثير من المتابعة لاستكمال النواقص والثغرات، وتبويب البيانات بشكل دائم، وقياس المؤشرات بشكل أكثر دقة وتعبيراً. كما أنه يحتاج إلى نوع خاص من المتابعة من قبل الجهات المعنية كلها، من أجل جعل هذه البيانات تصب في تطوير التدخل التنموي لخدمة الناس وتحقيق الإنماء المتوازن.

إن وزارة الشؤون الاجتماعية ومشروع تحسين أحوال المعيشة المنبثق عنها ومعهد العلوم الاجتماعية، يتوجهون بالشكر العميق لكل الذين ساعدوا في إعداد هذه المراجع عن الأقضية اللبنانية، ونخص بالذكر كل المؤسسات الرسمية والإدارات العامة في بيروت وفي مراكز المحافظات والأقضية والبلديات، وكذلك مؤسسات المجتمع المدني. كما نخص بالشكر وكالات الأمم المتحدة المختلفة، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الشريك الأساسي في إنجاز هذا العمل.

كما نتوجه أيضاً بالشكر إلى جميع أعضاء فريق العمل دون استثناء، والذين حرصنا على أن ترد أسماؤهم جميعاً والمهام التي قاموا بها في كل كتيّب من الكتيّبات، تقديراً لجهدهم ومساهماتهم التي لم يكن إنجاز هذا العمل ممكناً بدونها.

لقد عمل الجميع بإمكانيات محدودة ومتواضعة، ولكن نتائج هذا العمل بالغة الأهمية في تكريس التعاون بين وزارة الشؤون الاجتماعية ومعهد العلوم الاجتماعية ومركز الأبحاث فيه، وهو تعاون سوف نسعى لكي يستمر في المستقبل لما فيه مصلحة البلاد. ولا شك أن هذه الكتيّبات ستشكل مرجعاً أكاديمياً لطلاب المعهد وأساتذته، كما ستشكل مرجعاً للعاملين في الميدان في مراكز الخدمات والبلديات وناشطي القطاع الأهلي.

نعمت كنعان
مدير عام وزارة الشؤون الاجتماعية
المنسق الوطني لمشروع تحسين أحوال المعيشة

د. محمد شيا
عميد معهد العلوم الاجتماعية
الجامعة اللبنانية

مقدمة

انطلقت فكرة إعداد هذه الكتيّبات من أسئلة ومتطلبات عمليه. أثناء العمل في الميدان في مشروعات تندرج تحت عنوان التنمية المحلية، برزت لدى المتدخلين المحليين من مراكز خدمات إنمائية تابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية، أو جمعيات أهلية عاملة في المناطق وعلى النطاق الوطني، حاجة إلى معلومات حديثة وشاملة عن خصائص الوسط الذي يعملون فيه، وقابلة في الوقت نفسه للمقارنة مع أوضاع المناطق الأخرى، ومع المتوسطات الوطنية للمؤشرات التنموية الأساسية.

من جهة أخرى، فإن إدارة معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية، وأساتذته وطلابه، طالما بحثوا في كيفية ردم الهوة بين النظري والتطبيقي، وبين الهم البحثي والمعرفي والهم الاجتماعي، وبين الدراسة وسوق العمل. وكانت الإجابات تدور دائماً حول أفكار من نوع دور الجامعة التنموي في المجتمع، والتكامل بين الأكاديمي والنشاط الميداني، وكيفية توجيه أبحاث الطلاب نحو مسائل تشكل أولوية حقيقية بالنسبة للبنان ومجتمعه.

هكذا تلاقت الأفكار والتصورات، وتقاطعت في تجربة رائدة تتجاوز مجرد إنتاج عدد معين من الكتيّبات إلى ما هو أبعد. فمن خلال العقد الموقّع بين مشروع تحسين أحوال معيشة الفقراء في لبنان ومركز الأبحاث في معهد العلوم الاجتماعية، أمكن أولاً بناء شراكة عمل بين وزارة الشؤون الاجتماعية والجامعة اللبنانية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على المستوى المركزي. كما أن آلية العمل التي وضعت لتنفيذ المشروع، أي لإعداد الدراسات، كرست هذه الشراكة على المستوى اللامركزي. فطُلب إلى أساتذة المعهد المنتشرين في فروعه الخمسة الإشراف على إعداد الدراسات عن الأقضية المحيطة بفروعهم، كما طُلب إليهم الاستعانة بطلابهم وبالعاملين في مراكز الخدمات الإنمائية في المناطق في تجميع المعلومات. وكان الهدف من هذه الآلية متعدداً، بينها لفت نظر الطلاب إلى إمكانية القيام ببحوث ذات صلة مباشرة بمتطلبات العمل التنموي في المناطق، ومن محاولة إطلاق علاقة تكامل أكثر وثوقاً بين فروع معهد العلوم الاجتماعية في المناطق والدائرة الإقليمية لوزارة الشؤون الاجتماعية ومراكز الخدمات المنتشرة في المناطق.

لقد أسس هذا المشروع لإمكانية علاقة من هذا النوع. ولكننا لا نريد المبالغة: فما أسسنا له هو إمكانية بناء علاقة من هذا النوع، ويتطلب قيامها فعلياً إرادة وخطوات عملية من الطرفين لتحديد مضمون العمل المشترك الممكن، وكيفية استمراره.

تشكل هذه الكتيّبات الستة وعشرون عن الأقضية اللبنانية دراسات «مونوغرافية» تغطي، عبر أحد عشر فصلاً، معظم المعطيات والمحددات التي يتميز بها كل قضاء من هذه الأقضية.

وإذا كان الهدف الأساسي منها هو العرض والتوصيف، فهي تشتمل إضافة إلى ذلك على إضاءات واستنتاجات حول إمكانات معالجة التفاوتات والحاجات في كل قطاع من قطاعات الحياة في الأقضية، وبهذا تكون هذه الكتيّبات مادة أولية وأساسية لكل احتمال تدخل مستقبلي، على طريق الإنماء المتوازن للمناطق اللبنانية. فهذا الإنماء بحاجة ماسة لهذه التشخيصات المعروضة في هذه الكتيّبات، لكي يصبح التدخل الإنمائي قابلاً للتجسيد العملي.

وإذا كانت هذه المعطيات القطاعية تغطي أحوال كل قضاء بشكل عام، فالقارئ المتفحص لها،

سواء كان مسؤولاً في القطاع الرسمي أو الأهلي أو الدولي، سوف يلاحظ مدى ترابط هذه المعطيات داخل كل قضاء وما بين الأقضيه ومدى تأثرها المتبادل في السلب والإيجاب، وسوف يستنتج بالمقابل أن إمكانات التدخل التي تتيحها في أي قطاع يستتبع إمكانات للتدخل في قطاع آخر، وهكذا دواليك.

ولا شك في أن هذا العمل تشوبه شوائب على صعيد المعطيات والمعلومات، كما كل عمل إحصائي من هذا النوع. ولكن هذه الشوائب والنواقص لا تعطل الغاية الأساسية منه، وهي الإضاءه على إمكانات التدخل في كل قطاع داخل كل قضاء، إن لم يكن وفي أحيان كثيرة داخل المدن والبلدات. وهو العمل الأول في لبنان على هذا المستوى من الشمول الجغرافي والتفصيل القطاعي. أما عن تجاوز النواقص، فنحن نريد لهذه الكتيّبات أن تكون نقطة انطلاق لعملية رصد ومراقبة مستمرة من خلال عمل مراكز الخدمات، ومن خلال الأبحاث الميدانية التي يقوم بها طلاب المعهد كل سنة كمواد عضوية ضمن مناهجهم الدراسي، بحيث تكون نتيجة هذا الجهد تصحيح الأخطاء، وتبويم البيانات، والتفرع بالدراسة إلى مستوى القرى والبلدات، وإعادة إصدار نسخ محسّنة عن الكتيّبات، من خلال الأطروحات الجامعية أو تقارير وزارة الشؤون الاجتماعية.

إن هذه الكتيّبات تتضمن المعلومات الإحصائيه المجمعة من مصادر متنوعة منذ منتصف التسعينات حتى عام ٢٠٠٠. وقد استند الأساتذة في إعداد هذه الكتيّبات إلى نحو ٤٠ مرجعاً عاماً تغطي الفصول الأحد عشر، وإلى قاعده البيانات الخاصة بمسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن الصادر عن وزارة الشؤون الاجتماعية عام ١٩٩٦، والتعداد الشامل للمباني والمؤسسات الصادر عن إدارة الإحصاء المركزي عام ١٩٩٦، باعتبارهما المصدرين الإحصائيين الوطنيين الأساسيين. وكان هناك بالتأكيد مصادر مكملة مركزية ومحلية جمعت من الوزارات والدوائر والمحافظات والقائمقاميات وذوي العلاقة الاخرين.

إن ثمار هذا العمل يتم وضعها منذ الان بتصرف أصحاب القرار المتنوعين، من إدارات رسمية (كالبلديات والاتحادات البلدية، القائمقاميات، المحافظات، الوزارات والنواب والأحزاب السياسية) ومؤسسات أهلية والمؤسسات الدولية المعنية، وبتصرف أصحاب القدرات البشرية والمشروعات الاستثمارية في القطاع الخاص اللبناني والعربي والدولي، علّها تكون مادة مفيدة للتدخل التنموي المستقبلي.

أديب نعمة
مدير مشروع
تحسين أحوال المعيشة في لبنان

د. نبيل سليمان
رئيس مركز الأبحاث
في معهد العلوم الاجتماعية
الجامعة اللبنانية

فريق عمل إنتاج كتيِّب قضاء بيروت

التنسيق العام:

د. نبيل سليمان — مدير مركز الأبحاث في معهد العلوم الاجتماعية

د. مظهر الحركة — مشروع تحسين أحوال المعيشة

الإعداد والصياغة:

د. حسان حمدان، الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الاجتماعية، الفرع الأول

مراجعة بيانات ومعلومات:

رانيا أبو الحسن

المحتويات

الفصل الأول

الموقع الجغرافي والإدارات العامة[1]

بيروت، عاصمة لبنان، مدينة تجمع الأصالة والحداثة في كل مضامينها، في العمران والاقتصاد والاجتماع والثقافة، كانت ولا تزال في تاريخها وواقعها ومستقبلها مادة البحث والتنقيب والتوثيق والإبداع الفني والثقافي بكل أوجهه. وإذا صعب على الباحث الكتابة بشكل مكثفٍ عن بيروت تاريخاً ومعاصرة لإعطائها حقها وتظهير خصائصها الفنية والمتنوعة فإن بعض الإشارات السريعة بما يفرضه منهج العرض في الكتيب يسمح بتقديم الآتي:

بيروت (الإدارية) تقوم على موقع متقدم في الساحل - كما يستدل عليه في خارطة لبنان· في وسط البلاد بين الحدود الشمالية والجنوبية وتعود في التاريخ الغابر إلى خمسة آلاف سنة.

ورد اسمها في الكتابات الكنعانية في القرن الرابع عشر ق.م وأصبحت مستعمرة رومانية في أواخر القرن الأول ما قبل الميلاد «بيريت». احتضنت طويلاً مدرسة الحقوق ولغاية العهد البيزنطي. ولم تصمد أمام الزلزال العنيف في العام ٥٥١ ميلادي حيث دمرت وحرقت بالكامل.

عرفت المدينة فيما بعد العهود العربية - الإسلامية، ومن ثم الصليبية بعد عام ١١١٠ ميلادي وغزاها المماليك في العام ١٢٩١م واستقرت طويلاً تحت العهد العثماني (١٥١٦ حتى الانتداب، مطلع القرن العشرين).

تعود الخصائص الرئيسية المعاصرة لما يسمى بالمجتمع المديني لبيروت إلى نهايات القرن التاسع عشر حين تضافرت جملة عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية وجغرافية لتطلق من بيروت القديمة مدينة تتوسع بشكل لولبي

١) دفاتر الـ Cermoc ، بيروت وضواحيها ١٨٤٠ - ١٩٤٠ ، ماي ديعي، بيروت

تغطي مجمل مساحة بيروت الإدارية وتمتد في الاتجاهات الثلاثة نحو الضواحي شمالاً وشرقاً وجنوباً. ويستدل من أبحاث عدة تناولت الحقبة المعنية (من أواسط القرن التاسع عشر حتى أواسط القرن العشرين) أن مساحة المدينة توسعت ١٥ ضعفاً بين ١٨٤١ و١٨٧٦.

وتشبعت «بيروت القديمة» داخل أسوارها حركةً وسكاناً وراحت أحياء سكنية جديدة تستقطب فئات اجتماعية ميسورة في الرميل وقيراط وغلغول وزقاق البلاط وسنتية وميناء الحصن. وبرز القرميد الأحمر فوق منازل مفردة مسوّرة بحدائق وتزينها قناطر وشرفات ونوافذ زجاجية ملونة. وسيمتد لاحقاً الطابع الشرقي في العمارة ليشمل الأحياء الجديدة في رأس النبع والمصيطبة والباشورة والجميزة (جميزة اليمّين) ومزرعة العرب والقنطاري ودار المريسة والغابة (فوق الرميل) وتلة الأشرفية والرميلة، والصيفي والنهر. ومنذ البدء طغى طابع الاختلاط الطائفي للسكان والوافدين إليها.

وساهمت المشاريع المنفذة قبيل عهد الانتداب وخلاله بتسريع التوسع الجغرافي والنمو الاقتصادي والانتشار السكني والسكاني وأبرزها بناء المرفأ وإطلاق شبكة السكك الحديد من بيروت ودمشق ونحو ١٥ ألف كلم من الطرقات المعبدة في المدينة ومناطق جبل لبنان المحاذية لبيروت، إضافة إلى الترامواي ومحطات الكهرباء والمياه والاتصالات السلكية واللاسلكية (راديو أوريان) والمطار في خلدة (بئر حسن) وسواها من المرافق التي ارتكز عليها الدور الاقتصادي لبيروت كبوابة للشرق في سياق الوساطة التجارية والثالثة بين الغرب والمشرق العربي.

وأخذت حركة النزوح الريفي نحو المدينة والضواحي تضاعف من حجم سكان بيروت في الستينات والسبعينات لتجعل من العاصمة وضواحيها الملاصقة مركزاً يستقطب أكثر من ٧٠٪ من مجموع اللبنانيين والمقيمين على حد سواء.

وبعد عام ١٩٧٥ أدت الحرب إلى إحداث تغييرات هائلة كماً ونوعاً في بيروت - كما في لبنان عموماً - وذلك على المستويات المورفولوجية والسكانية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وأبرز تلك التغيرات زوال

كامل لمعالم واسعة من الوسط التجاري (الأسواق) والساحات (ساحة الشهداء) والعمارات والأبنية (ومنها من أضحى من مرتكزات المدينة كدائرة الشرطة ومبنى الريفولي والأمبير وأسواق سرسق وباب إدريس واياس والطويلة والنورية والسمك والزجاج والذهب والخضار الخ...).

كما أعادت نتائج الأحداث تركيب الخارطة السكانية والتموضع الاقتصادي والاجتماعي لمعظم قاطني بيروت الإدارية.

إن مخطط إعادة بناء وإعمار الوسط في عهدة شركة سوليدير ❖ يغطي ١،٨ مليون م٢ وهو أبقى جزءاً من معالم بيروت ما قبل الحرب وسيحدث في الأجزاء الأخرى معالم جديدة كلياً مما أطلق حركة تتواجه فيها الآراء والمواقف والفئات الاجتماعية المعنية حول المدينة موقعاً ودوراً في عملية الاندماج و/أو التنابذ والإقصاء داخل النسيج الاجتماعي والاقتصادي والثقافي لبيروت.

١-١ الوحدات الجغرافية والمناطق العقارية وأقسامها[1]:

تبلغ مساحة بيروت وضواحيها القريبة نحو ١٨٠ ألف هكتار وبعمق ٩ كلم براً كشريط ساحلي، وتضم بيروت الإدارية ١٢ منطقة عقارية وهي التقسيمات المعتمدة في الدوائر الرسمية وهو التقسيم نفسه الذي اعتمدته إدارة الإحصاء المركزي في المسح الذي أجرته عام ١٩٩٦ للمباني والمؤسسات.

١ شركة سوليدير، مقتطفات صحف.

القسم	المنطقة العقارية
عين المريسة ، جنبلاط، الجامعة الاميركيه	١-عين المريسة
رأس بيروت ، منارة ، قريطم ، روشة	٢- رأس بيروت
مصيطبة ، وطى ، مار الياس ، أونيسكو ، تلة الخياط ، أوسكو ، دار المتوى ، تله الدروز ، الصنائع ، الظريف	٣- مصيطبة
ميناء الحصن ، باب إدريس	٤ - ميناء الحصن
المزرعة ، برج أبو حيدر ، البسطه السوفا ، عاملية، الملعب البلدى، طريق الجديدة ، حرج ، سباق الخيل ، رأس النبع	٥- المزرعة
الباشورة ، البسطة التحتا	٦- باشورة
زقاق البلاط ، القنطاري ، سرايا ، بطركية	٧- زقاق البلاط
مرفأ ، مجدلية ، نجمة	٨- مرفأ
الجميزة ، مار مارون ، اليسوعية	٩- الصيفي
رميل ، مار نمولا ، الحكمة ، مستشفى الروم	١٠- الرميل
مار مخايل ، الخضر ، الجسر	١١- مدور
أشرفية ، ناصرة ، أوتيل ديو ، عدلية ، سيوفي ، غابي، مار متر ، كورنيش النهر ، فرن الحايك	١٢- أشرفيه

المصدر: مدينة بيروت في أوائل سنة ١٩٩٦، الإحصاء الشامل للمباني والمؤسسات إدارة الإحصاء المركزي - أيلول ١٩٩٦، العدد ٣.

١-٢ أهم معالم المدينة:

إن الآثار والمعالم التاريخية القديمة جداً، سيتم إيراد أبرزها في الفصل الثالث الخاص بها، وأمّا المعالم الأخرى الهامة فيعود بعضها إلى القرن الماضي وبعضها الآخر (كالكنائس والجوامع، إلى ما قبل ذلك)، وفي ما يأتي أهمها:

أ - بعض المواقع والمباني والساحات العامة:

السرايا الحكومية والمستشفى العسكري العثماني[1] (مجلس الإنماء والإعمار) وبرج الساعة، مقر المجلس النيابي في ساحة النجمة - مبنى البلدية في الوسط

١ - حالياً هو مبنى مجلس الانماء والاعمار

التجاري، مباني التياترو الكبير واللعازارية والعسيلي والسيتي سنتر ومباني شارع المعرض وشارع فوش واللنبي- الستاركو، مرفأ بيروت، خليج عين المريسة وبيت المحترف، الجامعة الأميركية في رأس بيروت، الواجهة البحرية والروشة وصخرتها.

كلية الحقوق في الجامعة اللبنانية - الصنائع، مسرح المدينة، مسرح بيروت في عين المريسة، مبنى المصرف المركزي والقاعة الزجاجية في شارع الحمراء، مباني الأونيسكو، وكلية الآداب في الجامعة اللبنانية، ساحة حبيب أبي شهلا، ساحة رياض الصلح، ساحة بشارة الخوري، المدينة الرياضية (حدود بيروت الإدارية)، سباق الخيل، المتحف، الملعب البلدي، حرش بيروت، حديقة الصنائع، حديقة السيوفي، مبنى وزارة الخارجية في شارع سرسق، شركة كهرباء لبنان في مار مخايل، ساحة العبد (ساعة العبد)، مبنى وزارة العدلية، المركز الثقافي الفرنسي وستاد دوشيلا، الجامعة اليسوعية، كلية الحقوق وكلية الطب (طريق الشام)، الجامعة العربية في الطريق الجديدة، الجامعة اللبنانية الأميركية، رأس بيروت، ساحة ساسين، مدرسة الحكمة ومدرسة العاملية ومبنى ثانوية حوض الولاية ومدرسة المقاصد - الحرش، مبنى الأسكوا في الوسط.

المعهد الوطني للموسيقى (الكونسرفاتوار)، مدرسة اللعازارية، مدرسة الفرير - الليسيه الكبرى، وليسيه عبد القادر، مكتبة قرم، الحمام العسكري ومقهى الروضة.

ب - الكنائس والجوامع في وسط بيروت:

- كاتدرائية مار جرجس (أرثوذكس): بنيت عام ١٧٦٧- عمارة بيزنطية وهي الأقدم في وسط المدينة.
- كاتدرائية مار الياس للكاثوليك، شيدت في أواسط القرن التاسع عشر.
- كنيسة الكبوشيين، شيّدت عام ١٨٦٣.
- الكنيسة المعمدانية، شيّدت عام ١٨٦٧.

- كاتدرائية مار جرجس للموارنة، شيّدت عام ١٨٥٨.

ج - الجوامع في وسط بيروت:

- جامع العمري الكبير، كان البناء سابقاً كنيسة مار يوحنا وشيدها الصليبيون بين عام ١١١٣ و١١١٥ م وحوّل إلى جامع في عهد المماليك عام ١٢٩١ وأصبح أكبر جامع في بيروت.
- زاوية ابن عرّاقة وشيدها محمد بن العراقة الدمشقي عام ١٥١٧ وكانت مدرسة دينية إسلامية وجرى اكتشاف هذا المعلم عام ١٣٩١ خلال أعمال الحفريات في الوسط.
- جامع الأمير عساف أو جامع باب السرايا، مقابل مبنى بلدية بيروت، شيده الأمير منصور عساف عام ١٥٧٢- ١٥٨٠م.
- جامع الأمير منذر أو جامع النوفره، شيد عام ١٦٢٠.
- جامع المجيدية، شيّد في أوسط القرن التاسع عشر تكريماً لذكرى السلطان عبد المجيد (١٨٣٠-١٨٦١).

إضافة إلى ذلك تضم بيروت الإدارية عشرات الكنائس والجوامع في مختلف الأحياء السكنية ويمكن اعتبار العديد منها معالم مميزة في المدينة.

١-٣ الميزات المناخية:

تقع مدينة بيروت على خطوط العرض بدرجة ٣٣،٤٩ وعلى خطوط الطول بدرجة ٣٥،٢٩ وبارتفاع ٢٦م عن سطح البحر.

أ - المناخ: تبلغ درجات الحرارة المسجلة في الأعوام العشرة الأخيرة بين ١٩٨٨ و١٩٩٨ وفق نشرة المديرية العامة للطيران المدني، الرصد الجوي- كالآتي:

	ك١	شباط	اذار	نيسان	أيار	حزيران	تموز	آب	أيلول	ت١	ت٢	ك١
درجة دنيا ٨٨	١١،٥	١٠،٥	١١،٦	١٤،٩	١٩	٢١،١	٢٤،٣	٢٤،٦	٢٣،٣	١٩،٦	١٤	١٢،٢
درجة دنيا ٩٨	١٠،٧	١١،٣	١١،٨	١٥،٩	١٨،٥	٢١،٧	٢٤،٣	٢٦	٢٤،٣	٢١،٢	١٨،٧	١٤،٣
درجة قصوى ٨٨	١٦،٩	١٦،٧	١٨،١	٢٢،٤	٢٦،٧	٢٧،٧	٣٠،٦	٣١	٢٩،٥	٢٦،٤	٢١،١	١٨،٦
درجة قصوى ٩٨	١٦،٦	١٧،١	١٨،٤	٢٣،٤	٢٦،٢	٢٦،٩	٢٩،٥	٣١،٣	٢٩،٩	٢٧،٨	٢٤،٨	٢٠،٤

المصدر: مركز الرصد الحوي في المديريه العامة للطيران المدني.

ويلاحظ من الجدول أن الحرارة عموماً تأخذ سنوياً منحى تصاعدياً ولو بشكلٍ بسيطٍ وذلك تحت تأثير عوامل ثقب الأوزون - التلوث المديني.

ب - المتساقطات:

تفيد إحصاءات مركز الرصد الجوي في المديرية العامة للطيران المدني، أن حجم المتساقطات في السنين العشر بين ١٩٨٨ و١٩٩٨، يأخذ منحى تراجعياً إذ انتقل من ٨٥٦،٨ ملم كمعدلٍ عامٍ تصاعدي في سنة ١٩٨٨ إلى ٦٥٩،٣ ملم كمعدلٍ نفسه عام ١٩٩٨. وكانت ذروة المتساقطات في عام ١٩٩١ حيث وصل المعدل العام التصاعدي إلى ١١٢٧،٤ ملم، ويطرح ذلك مشكلة حول الثروة المائية في بيروت (ولبنان عموماً) وتغذية الآبار والمياه الجوفية للمدينة.

ويتساقط المطر عموماً فوق بيروت في الأشهر الممتدة بين تشرين الأول وشهر نيسان ويبلغ الذروة لجهة عدد الأيام الماطرة في شهري كانون الثاني وشباط، أمّا حصيلة عدد الأيام الماطرة لعام ١٩٩٨ فقد بلغت ١١٢ يوماً مقارنة بـ٩٦ يوماً عام ٨٨ أدناها في سنتي ٨٩ و٩٠ حيث لم تتعدَّ الـ٥٦ و٥٧ يوماً على التوالي.

١-٤ الإدارات والمؤسسات الحكومية والعامة:

أصبح لمجلس الوزراء وبموجب اتفاق الطائف مقراً دائماً ويقع في المبنى السابق للإدارة المركزية للجامعة اللبنانية في المتحف. وغدا مع مقر رئاسة الجمهورية (بعبدا) ومقر رئاسة الحكومة (السرايا القديمة) ثالث مقرات السلطة التنفيذية، وفي ما يأتي المؤسسات والإدارات الرسمية:

أ - **مجلس النواب.**

ب - **رئاسة مجلس الوزراء** وتضم: دار الفتوى، المحاكم الشرعية السنية، المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى، مشيخة عقل الطائفة الدرزية، التفتيش المركزي، ديوان المحاسبة، مجلس الخدمة المدنية، المجلس التأديبي العام للموظفين، تعاونية موظفي الدولة، مجلس الجنوب، المديرية العامة لأمن الدولة، مجلس الإنماء والإعمار.

ج - **وزارة الإسكان والتعاونيات:** المديرية العامة للإسكان، المديرية العامة للتعاونيات، الاتحادات التعاونية المختلفة.

د - **وزارة الأشغال العامة:** المديرية العامة للطرق والمباني، مديرية المباني، المديريات الإقليمية، مجلس تنفيذ المشاريع الإنشائية.

هـ - **وزارة الإصلاح الإداري.**

و - **وزارة الإعلام:** الوكالة الوطنية للأنباء، تلفزيون لبنان، الإذاعة اللبنانية، المجلس الوطني للإعلام.

ز - **وزارة الاقتصاد والتجارة:** مصلحة حماية الملكية الفردية، مصلحة حماية المستهلك، المكتب الفني لسياسة الأسعار، مركز المعلومات التجارية، المديرية العامة للحبوب والشمندر السكري.

ح - **وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية:** هيئة أوجيرو- مراكز الهاتف: منطقة بيروت الأولى (المزرعة، بئر حسن، رأس بيروت، الحمرا، ميناء الحصن، الشياح). منطقة بيروت الثانية (رأس النبع، رياض الصلح). منطقة بيروت الثالثة (الأشرفية، فرن الشباك، بدارو، العدلية، الحازمية، الحدث، وادي شحرور، النهر، بعبدا).

ط - **وزارة البيئة.**

ي - **وزارة التربية الوطنية للشباب والرياضة**، المديرية العامة للشباب والرياضة، المديرية العامة للتربية الوطنية (الأونيسكو). مديريات التعليم

الابتدائي والثانوي، منطقة بيروت التربوية، المعهد الوطني، اللجنة الوطنية للأونيسكو، قصر الأونيسكو.

ك - **وزارة التعليم المهني والتقني**: المعهد الفني العالي- معهد الكفاءات.

ل - **وزارة الثقافة والتعليم العالي**: الجامعة اللبنانية: الإدارة المركزية، كلية العلوم الطبية، كلية الصيدلة، كلية الصحة العامة، كلية الهندسة، كلية الزراعة، معهد الفنون الجميلة، كلية العلوم، كلية الإعلام والتوثيق، كلية العلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال، كلية التربية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية، معهد العلوم الاجتماعية، صندوق التعاضد لأساتذة الجامعة اللبنانية.

م - **وزارة الخارجية**: مديرية الشؤون السياسية والقنصلية، مديرية الشؤون الاقتصادية، مديرية المنظمات الدولية والمؤتمرات والعلاقات الثقافية، مديرية الشؤون الإدارية والمالية، مركز الاستشارات القانونية والأبحاث والتوثيق.

ن - **وزارة المغتربين**.

ص **وزارة الدفاع**.

ع - **وزارة الزراعة**، المشروع الأخضر.

ف - **وزارة السياحة**: مصلحة الإنماء السياحي، مصلحة التجهيز السياحي، مصلحة الضابطة السياحية، مصلحة استثمار الأماكن الأثرية والتاريخية والمتاحف.

س- وزارة **الشؤون الاجتماعية**، مصلحة التنمية الاجتماعية، مصلحة الخدمات الإنمائية، مصلحة الحرف والصناعات اليدوية، مصلحة الشؤون الأسرية.

ق - **وزارة الصحة العامة**: مركز الكرنتينا، مستوصف بيروت المركزي، مستشفى بيروت المركزي، المختبر المركزي.

ر - **وزارة الصناعة**.

ش - **وزارة العدل**: هيئة التشريع والاستشارات، هيئة القضائية، صندوق

التعاضد للقضاة، معهد الدروس القضائية.

ت وزارة العمل: الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، المؤسسة الوطنية للاستخدام.

- وزارة المالية.

وزارة الموارد المائيه والكهربائية: مصلحة كهرباء لبنان- المكاتب الإقليمية- مصالح المياه (الأشرفية، برج أبي حيدر، تلة الخيّاط، برج حمود، عين الدلبة).

- وزارة النفط.

- وزارة النقل: المديرية العامة للطيران المدني، مطار بيروت، مصلحة الأرصاد الجويّة، مصلحة الملاحة الجوّية، مصلحة سلامة الطيران.

- وزارة الشؤون البلدية والقروية.

- وزارة شؤون المهجرين.

وزارة الداخلية: المديرية العامة للأحوال الشخصية، دائرة نفوس بيروت، دائرة الأحوال الشخصية (السجل العدلي وإخراجات القيد)، بلدية بيروت، محافظ بيروت، فوج الإطفاء (الباشورة، الملعب البلدي، النهر)، فرقة الإسعاف، مصلحة المسالخ، المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي، ثكنة محمد ناصر، معهد قوى الأمن الداخلي، المفتشية العامة، قسم المباحث الجنائية العامة، مفرزة بيروت القضائية الأولى والثانية، الشرطة السياحية، ثكنة بربر الخازن، جهاز أمن السفارات، سرية المطار، سرية حرس المجلس النيابي، غرفة عمليات شرطة بيروت، فصيلة: الروشة، الرملة البيضاء، ميناء الحصن، البسطة، المصيطبة، زقاق البلاط، فصيلة حبيش، غرفة عمليات قيادة الدرك، سرية السجون، سجن بيروت - القلعة، نقطة مرفأ بيروت، الدفاع المدني، دائرة ميكانيك السيارات.

ملاحظة. يمكن العودة إلى دليل الهاتف للاستعلام عن أرقام هاتف الإدارات الرسمية.

١-٥ المنظمات الدولية :

- الاتحاد الدولي لهيئات جمعيات الصليب الأحمر والهلال.
- الصليب الأحمر (شارع سبيرز، الأشرفية).
- الاتحاد العربي للنقل الجوي.
- اتحاد المصارف العربية.
- اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة للدول العربية.
- أونروا، وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين.
- أونيسكو المدينة الرياضية.
- برنامج الأغذية العالمي.
- بعثة اللجنة الأوروبية.
- جامعة الدول العربية.
- الشركة العالمية للمواصلات السلكية واللاسلكية.
- صندوق الأمم المتحدة للسكان.
- قوات الطوارئ الدولية المؤقتة في لبنان.
- مركز الأمم المتحدة للإعلام.
- المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.
- مكتب برنامج الأمم المتحدة للإنماء.
- مكتب برنامج الأمم المتحدة (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية).
- مكتب منسق الأمم المتحدة.
- منظمة الصحة العالمية.

- منظمة العمل الدولية ومكتب العمل الدولي.
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.
- منظمة الأمم المتحدة للأطفال.
- منظمة الأمم المتحدة للإنماء الصناعي.
- منظمة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة.
- اللجنة الاقتصادية الاجتماعية لغرب آسيا (أسكوا).

الفصل الثاني

١-١ الخصائص الديموغرافية

منذ عقود من الزمن استقطبت بيروت وضواحيها المقيمين في لبنان بحيث قدرت الإحصاءات الرسمية لعام ١٩٧٠ نسبة المقيمين في بيروت والضواحي بثلثي عدد السكان المقيمين في لبنان.

ولم تعرف بيروت وضواحيها نزوحاً معاكساً أو إعادة توزع للمقيمين إلا خلال الأحداث وما تلاها حيث لعبت العوامل السياسية والأمنية والانتماءات الطائفية والمذهبية دوراً في فرز المقيمين داخل بيروت والضواحي كما في سائر المناطق اللبنانية.

وتشير معطيات المسح السكاني[١] أن عدد السكان المقيمين على الأراضي اللبنانية في حزيران ١٩٩٧ بلغ ٤٠٠٥٠٠٠ شخص (أربعة ملايين وخمسة آلاف شخص) لهامش دقة ٤٥٧٧١ شخصاً. السبب هو الصدفة في اختيار العينة. فإذا كانت مدينة بيروت تضم ٢٢،٣٪ من عدد السكان الإجمالي في العام ١٩٩٠[٢]، فإن المدينة لم تعد تضم سوى ١٠٪ (عشرة بالمائة) من السكان، ويعود السبب في هذا التراجع إلى عوامل الأحداث والأزمات التي رافقتها وتلتها.

١-٢ توزع المقيمين في بيروت بحسب الجنس والهوية :

يقدر عدد المقيمين في بيروت الإدارية بـ٤٠٧٤٠٣ أشخاص، ٥١،٣٪ إناث، و٤٨،٦١٪ ذكور، ويبلغ عدد اللبنانيي الجنسية ٩٢،٠١٪ والمقيمين من جنسيات

١ دراسات احصائية الاوضاع المعيشية للأسر ٩٧، منشورات شباط ٩٨، العدد٩.

٢- دراسات احصائية القوى العاملة ٩٧ ، منشورات اب ٩٨ ، العدد ١٢ ، ادارة الاحصاء المركزي

عربية وأجنبية ٧،٩٩٪ معظمهم من العرب بنسبة ٥،٨٨٪.

ويبين الجدول الآتي التوزع المذكور أعلاه:

الجدول (١): توزع المقيمين بحسب الجنس والجنسية

الجنسية	ذكـــر		أنثى		المجموع	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
لبنانيون	١٨٣٧٢٤	٩٢،٧٨	١٩١١٣٤	٩١،٢٩	٣٧٤٨٥٧	٩٢،٠١
جنسيات عربية	١٢٩٨١	٦،٥٦	١٠٩٦٦	٥،٢٤	٢٣٩٤٧	٥،٨٨
جنسيات اسيوية	٩٢٥	٠،٤٧	٦٠٦٧	٢،٩٠	٦٩٩١	١،٧٢
جنسيات أوروبية	٩٩	٠،٠٥	٣٥٢	٠،١٧	٤٥١	٠،١١
جنسيات أميركية	٢٢	٠،٠١	١٧٦	٠،٠٨	١٩٨	٠،٠٥
جنسيات أفريقية	١٧٦	٠،٠٩	٥٧٣	٠،٢٧	٧٤٩	٠،١٨
جنسيات أسترالية	١١	٠،٠١	٣٣	٠،٠٢	٤٤	٠،٠١
جنسيات غير ذلك	٨٨	٠،٠٤	٧٧	٠،٠٤	١٦٥	٠،٠٤
المجموع	١٩٨٠٢٦	١٠٠	٢٠٩٣٧٧	١٠٠	٤٠٧٤٠٣	١٠٠

المصدر: الإحصاء المركزي - دراسة القوى العاملة

٢-٢ توزع المقيمين بحسب الجنس والفئة العمرية:

تقدر نسبة الذين يقل عمرهم عن ٣٠ سنة بنحو نصف عدد المقيمين ٤٩،٧١٪ منهم ٢١،٩١٪ دون ١٥ سنة، وإذا أخذنا فئة من هم في وضع الإعالة أي ما دون ١٤ سنة وما فوق ٦٥ سنة فتبلغ نسبتهم ٣٠،٨٧٪ من إجمالي المقيمين في المدينة.

ويفوق عدد الذكور عدد الإناث في فئة ما دون ١٤ سنة ثم ما تلبث أن تنقلب المعادلة لمصلحة الإناث في فئات العمر ما بعد ٣٠ سنة.

ويبين الجدول الآتي تفاصيل التوزع بحسب الجنس والعمر.

الجدول (٢): توزع المقيمين بحسب الجنس والفئة العمرية

العمر	ذكــر		أنثى		المجموع	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
٠-١٤	٤٧٢٥٥	٢٣،٨٦	٤١٩٩٢	٢٠،٠٦	٨٩٢٤٧	٢١،٩١
١٥-٢٩	٥٦٩٥٥	٢٨،٧٦	٥٦٢٩٤	٢٦،٨٩	١١٣٢٤٩	٢٧،٨٠
٣٠ ٦٤	٧٦٣١٠	٣٨،٥٤	٩١٦٠٣	٤٣،٧٥	١٦٧٩١٤	٤١،٢٢
٦٥-٧٩	١٥٠٠٧	٧،٥٨	١٦٠٧٥	٧،٦٨	٣١٠٨١	٧،٦٣
٨٠+	٢٤٩٩	١،٢٦	٢٩٢٩	١،٤٠	٥٤٢٨	١،٣٣
لاجواب			٤٨٤	٠،٢٣	٤٨٤	٠،١٢
المجموع	١٩٨٠٢٦	١٠٠	٢٠٩٣٧٧	١٠٠	٤٠٧٤٠٣	١٠٠

المصدر: الإحصاء المركزي - دراسة القوى العاملة

٢-٣ توزع المساكن (الإقامة الرئيسية والثانوية):

تفيد معطيات إحصاء المباني والمؤسسات أن وحدات السكن في بيروت تقدر بـ٩٩٢٧٠ مسكناً رئيسياً أي ما نسبته ٥٨،٤٪ مقابل ٢٣٩٠ مسكناً ثانوياً ٢،١٪ و١٣٨٦٨ مسكناً شاغراً ١١،٩٪ من مجموع المساكن[1].

أمّا دراسة أحوال المعيشة فتقدر نسبة المقيمين بشكلٍ دائمٍ في المسكن في بيروت بـ٩٦،٦٪ مقابل ١،٧٪ من المقيمين في هذا المسكنٍ وفي مسكن آخر و١،٧٪ مقيمين خارج البلاد بداعي العمل أو السفر أو لأسباب أخرى.

٢-٤ توزع الأسر بحسب أنواعها وأحجامها:

إذا استندنا إلى التصنيف حسب عدد أفراد الأسرة نجد أن الأسر في بيروت والتي يبلغ عدد أفرادها ٦ أشخاص وما فوق تشكل ما نسبته ٢٦،٥٪ من إجمالي عدد الأسر بحسب دراسة أحوال المعيشة، أمّا العدد المتوسط لأفراد الأسرة في بيروت فهو ٤،٣ أفراد:

١- مدينة بيروت في اوائل سنة ١٩٩٦ ، الاحصاء الشامل للمباني والمؤسسات - ادارة الاحصاء المركزي، ايلول ١٩٩٦، العدد ٣

ويظهر في الجدول الآتي التوزع حسب عدد أفراد الأسرة بالنسبة المئوية:

عدد أفراد الاسرة	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	المجموع
النسبة المئوية	٩	١٣	١٤،٢	١٨،١	١٩،٢	١٣،٣	٦،٨	٢،٨	١،٩	١،٧	١٠٠

أمّا التوزع بحسب صلة القرابة وحجم الأسرة في بيروت (دراسة الأوضاع المعيشية) فيشير إلى أن الأسرة المكونة من شخصين ٤٨،٥٪ منها تتكون من زوجين و٣٠،٣٪ من أحد الوالدين وولد و١٢،٤٪ من أخوين و٢،١٪ من شخصين دون صلة القرابة. أمّا الأسرة المكونة من أكثر من ثلاثة أشخاص فيزيد حجم الأسرة بازدياد عدد الأولاد. وعندما تتعدى الأسرة ٦ أشخاص فيعود حجمها إلى أزواج الأولاد وإلى الأحفاد الذين لا يغادرون العائلة بعد الزواج[١].

٢-٥ العزوبة والطلاق[٢]:

تمثل نسبة العزوبة لكل فئة من العمر نسبة العازبين بين مجموع أفراد تلك الفئة.

تبدو نسبة العزوبة مرتفعة جداً لدى الذكور في بيروت في الفئتين العمريتين ١٥-١٩ و٢٠- ٢٤ ثم تبدأ في الانخفاض بعد سن ٢٥ وهو انخفاض تدريجي انتقالاً من فئة عمرية إلى أخرى أكبر في السن.

أمّا لدى الإناث فالأمر مختلف حيث تبدأ نسبة العزوبة بالانخفاض عن الفئة العمرية ٢٠-٢٤ وتتابع في الانحدار تدريجياً حتى الفئة العمرية ٥٠-٥٩ وتستقر بعدها نسبياً حتى العمر ٧٩.

وبعد ذلك تبدو الحالة طبيعية لأن الإناث يتزوجون مبكراً مقارنة مع الذكور. أمّا لناحية الطلاق فإن عدد المطلقات في بيروت فيتجاوز عدد الرجال المطلقين: ٢٢٦٤ للإناث مقابل ١١٥٦ للذكور.

تبدأ نسبة الطلاق لدى الإناث في الارتفاع تدريجياً انطلاقاً من الفئة العمرية

١ دراسات إحصائية، الأوضاع المعيشية للأسر ٩٧، منشورات شباط ٩٨، العدد ٩.

٢ مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن، وزارة الشؤون الاجتماعية وصندوق الأمم المتحدة للسكان ٩٦.

٢٥-٢٩ في حين تبدأ النسبة لدى الذكور في المنحى التصاعدي عن الفئة العمرية ٣٥-٣٩ ويعود ذلك إلى الفارق العمري بين الرجال والإناث عند الزواج. أمّا نسبة تعدد الزيجات لدى الرجال فهي منخفضة جداً ١،٢٪ من المجموع البالغ ١٥٠٧٧١ رجلاً.

٢-٦ الزواج:

يشكل المتزوجون من الذكور فوق ١٥ سنة نسبة ٥١،٣٩٪ من مجموع الذكور البالغ ١٠٠٧٧١ رجلاً في حين أن النسبة لدى الإناث هي ٤٧،٩٣٪ علماً أن عدد المتزوجات ٨٠٢٣٠ امرأة يفوق عدد المتزوجين ٧٧٤٧٧ رجلاً في بيروت، أمّا فئة الأرامل فنسبتها لدى الرجال ١،٧٥٪ وعددهم ٢٦٣١ أرملاً في حين هي ١٢،٠٧٪ لدى النساء وعددهن ٢٠٢٠٣ وكما أن نسبة الوفيات لدى الرجال المتزوجين أكثر ممّا هي لدى الإناث المتزوجات.

يبدأ الزواج لدى المقيمين الذكور في بيروت عند عمر ١٩ سنة في حين يبدأ عند الإناث بعمر ١٦ سنة. وتتصاعد نسبة الزواج لدى الذكور عند كل فئة عمرية (سنة بعد سنة) لتصل إلى ذروتها عند العمر ٣٩ سنة فتبلغ ٧٩،٧٧٪ من الذكور في الفئة نفسها.

أمّا فئة كاتب كتابه لم يسبق له الزواج لدى الذكور، وعلى الرغم من أن عددهم لا يتجاوز ٥٦٢ رجلاً ونسبتهم ٠،٦٥٪ من مجموع الذكور، فإن هذه الحالة متواجدة لدى كل فئات العمر من سنة ٢٠ حتى ٣٩ سنة.

أمّا لدى الإناث فإن عمر الزواج الأول يبدأ وفق الجدول المذكور عند عمر ١٦ سنة وتتابع النسبة في الارتفاع سنة بعد سنة لتصل إلى ذروتها في فئة ٣٨ سنة ٧٠،٦٨٪.

إن عمر الزواج لدى الذكور والإناث مرتبط بعوامل أخرى اقتصادية واجتماعية وثقافية. وتجدر الإشارة إلى أن الدراسات المختلفة حول موضوع الزواج تُجمع على تأخر سن الزواج لدى الذكور والإناث معاً بعد الأحداث عما كانت عليه قبلها لأسباب اجتماعية ومعيشية ومادية ونفسية. كما أن معدل

الطلاق قد ازداد خلال الأحداث وبعدها عما كان عليه في السبعينات للأسباب نفسها.

٢-٧ الهجرة:

شهدت مدينة بيروت موجات مكثفة من الهجرة لدى المقيمين فيها خلال الأحداث وما بعدها وذلك لأسباب أمنية وطائفية واقتصادية معيشية (العمل) ولتحصيل العلم ومن ثم البقاء للعمل في البلد الأجنبي.

ويشير د. نجيب عيسى في دراسة القوى العاملة وسياسة العمالة في لبنان- المركز اللبناني للدراسات - بيروت عام ١٩٩٦ أن كثافة الهجرة نحو الخارج ارتدت بوجهها الغالب في بداية الأحداث بعد عام ١٩٧٥ طابع هجرة قوى عاملة لأسباب أمنية - اقتصادية[١].

وأظهرت بيانات الولايات المتحدة أن نسبة المهاجرين اللبنانيين إليها (بيروت وسائر المناطق) في فئتي المهنيين والإداريين خلال المدة ١٩٧٥-١٩٨٠ ما يقارب النسبة نفسها بين اللبنانيين العاملين في لبنان (عن طبارة - التنمية العربية والموارد البشرية اللبنانية في السياسات السكانية في لبنان)، وأنه بحسب غرفة التجارة والصناعة في بيروت فقد هاجر خلال الأعوام الثلاثة الأولى من الحرب ١٩٧٥ -١٩٧٧ نحو ٣٢٪ من عمال الصناعة و٣٠٪ من عمال البناء و١٦٪ من عمال التجارة و٢٠٪ من عمال السياحة و١٠٪ من عمال النقل والمواصلات و٧٪ من عمال البنوك والقطاع العام أي ما مجموعه ٢١٪ من القوى العاملة في هذه القطاعات إضافة إلى ٤٢٪ من المهندسين و١٥،٦٪ من الأطباء و١٥،٤٪ من رجال القانون. ويشير مصدر آخر[٢] أن ٣٣ ألف تقني وحرفي هاجروا بين عامي ١٩٧٥-١٩٨٢، وأن وزارة العمل أعطت خلال الفترة نفسها ٧٨ ألف إفادة مهارة عمل للذين كانوا يسعون للحصول على تأشيرات دخول إلى البلدان العربية النفطية. وهذا العدد يمثل نحو ٨٠٪ من مجموع الذين هاجروا إلى هذه البلدان في الفترة المذكورة.

---

١ - د. نجيب عيسى، دراسة القوى العاملة وسياسة العمالة في لبنان، المركز اللبناني للدراسات، بيروت ١٩٩٦.
٢ - بطرس لبكي، الهجرة اللبنانية خلال الحرب، ١٩٧٥ ١٩٨٩

وقدرت دراسة مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن (دائرة الإحصاء المركزي) المهاجرين في الفترة نفسها (١٩٧٥) ١٥٥٢٨ مهاجراً من ٩١٧١ أسرة في بيروت، واستمر تيار الهجرة في بيروت ولبنان ككل حتى العام ١٩٩٥ لحين استتباب الأمن وعودة السلم. وبدأت العودة لدى جزء من المهاجرين في حين استقر نهائياً في الخارج قسم آخر نال جنسية البلد المضيف (الولايات المتحدة الأميركية - كندا - أوستراليا - وبعض دول أوروبا وأفريقيا).

ويظهر جدول توزع المهاجرين من أفراد الأسرة بدءاً من منتصف ١٩٩٣ وما بعد بحسب بلد الهجرة والسبب الرئيسي للهجرة أن عدد المهاجرين من بيروت الإدارية بلغ ٢٩٦٢ مهاجراً يتوزعون على عدة دول عربية وأجنبية. وتمثل نسبة المهاجرين بسبب العمل الحرفية الأعلى ٥٩،٤٨٪ من المهاجرين مقابل ١،٤٩٪ بسبب الزواج و٧،٤٣٪ للالتحاق بالأسرة و٢٥،٢٨٪ بسبب الدراسة وتحصيل العلم. أمّا الذين هاجروا بسبب العمل فقد بلغت نسبتهم بحسب البلد المضيف ٨٧،١٨٪ من مجموع المهاجرين إلى الدول العربية و٩٠،٩١٪ من المهاجرين إلى أفريقيا و٧٢،٢٢٪ من المهاجرين إلى دول أوروبا الشرقية. أمّا أدنى نسبة فهي نحو استراليا حيث بلغت ٢٠٪ من الذين هاجروا إليها بسبب العمل.

ولا تزال أوروبا (الغربية والشرقية) والولايات المتحدة، الأكثر استقطاباً للمهاجرين من بيروت بسبب الدراسة.

(٤٠،٦٨٪ أوروبا الغربية، ٢٧،٧٨٪ أوروبا الشرقية و٤٢،٤٧٪ الولايات المتحدة الأميركية) والملفت أن ٦٠٪ من المهاجرين نحو أوستراليا كان سبب هجرتهم تحصيل العلم وأغلب الظن أنه سبب مرتبط بأسباب الحصول على تأشيرة الهجرة الدائمة.

٢-٨ الخصوبة:

يفيد المسح اللبناني لصحة الأم والطفل[1] أن مستوى الخصوبة ينخفض في لبنان ككل باطراد نتيجة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدها

١ المسح اللبناني لصحة الام والطفل، وزارة الصحة العامة وجامعة الدول العربية ١٩٩٦

المجتمع منذ سنوات طويلة. وأهم هذه التغيرات انخفاض معدل وفيات الأطفال خاصة الرضع منهم مما أدى إلى ارتفاع توقع الحياة عند الميلاد وانخفاض مستوى الأمية بين النساء وارتفاع العمر عند الزواج الأول وتراجع نسبة العاملين في الزراعة ونمو المدن والإقبال المتزايد على امتلاك السلع الاستهلاكية الحديثة.

أ - الخصوبة التراكمية:

تعتبر مرتبة الأمومة الحالية ويمثلها عدد من المواليد إحياء لكل امرأة عند إجراء المسح[1] مؤشراً على الخصوبة التراكمية ويختلف عن الخصوبة المكتملة.

ويشير المسح إلى أن متوسط المواليد الأحياء لإجمالي نساء العينة في المسح بلغ ٣،٤ مواليد في حين بلغ نحو ٥ مواليد في الفئة العمرية ٤٥-٤٩ (الخصوبة المكتملة) وتشدد الدراسة على أن لا تأثير للطلاق والترمل حيث يتطابق هذان المتوسطان مع مثيلهما للنساء المتزوجات فقط.

وتشير الدراسة حول توزع النساء بحسب عدد المواليد الأحياء أن أعلى نسبة كانت من نصيب اللواتي أنجبن ٣ أو ٤ مواليد سواء للمتزوجات أو لمن سبق لهن الزواج للنساء في الفئة العمرية ١٥-٤٩، كما لوحظ أن نحو ٧٪ من النساء لم ينجبن أطفالاً ونحو ٤٪ أنجبن ٩ مواليد على الأقل.

ويتأثر مستوى الخصوبة بعمر للمرأة عند زواجها الأول إذ تزداد مدة الزواج كلما انخفض العمر عن الزواج الأول مما يعرض الزوجة لفرص الإنجاب لفترة زمنية أطول.

وتتباين الخصوبة التراكمية بين بيروت والمحافظات الأخرى حيث إن أدنى نسبة هي في بيروت ٢،٨ مواليد مقابل ٣ في جبل لبنان و٣،٥ و٣،٩ مواليد في البقاع والجنوب واحتل الشمال الموقع الأول فبلغ ٤،٢ مواليد للمرأة.

١ المسح اللبناني لصحة الأم والطفل، وزارة الصحة العامة وجامعة الدول العربية ١٩٩٦.

ويشير الجدول الآتي إلى متوسط عدد المواليد إحياء للنساء اللواتي سبق لهن الزواج بحسب العمر في بيروت[١].

العمر	١٥-١٩	٢٠-٢٤	٢٥-٢٩	٣٠-٣٤	٣٥-٣٩	٤٠-٤٤	٤٥-٤٩	الجملة
المتوسط	٠،٨	١،٢	١،٩	٢،٣	٢،٩	٣،٧	٣،٧	٢،٨

المصدر. المسح اللبناني لصحة الأم والطفل، وزاره الصحة العامة ١٩٩٦.

كما تبين الدراسة أن هنالك علاقة بين الحالة التعليمية للأم وخصوبتها التراكمية حيث تنخفض من ٥،٧ مواليد للمرأة الأمية إلى ٢،٢ مولودين للحاصلة على الشهادة الثانوية وأكبر.

ب - وفيات الرضع:

يتبيّن من الدراسة المشار إليها أن معدلات وفيات الرضع والأطفال في السنوات العشر السابقة على المسح تتباين من محافظة إلى أخرى حيث المعدل الأعلى هو في الشمال ٤٨،١ بالألف ثم في البقاع ٣٩،٨ بالألف وأدناه في النبطية ١٧،٢ بالألف أمّا في بيروت فيصل إلى المستويات الآتية بحسب الفئة العمرية[٢].

	وفيات الرضع في عمر اقل من شهر	وفيات الرضع دون السنة	وفيات الاطفال دون الخامسة
بيروت	١٧،٥	١٩،٦	١٩،٦

وتعود الأسباب الرئيسية لوفيات الرضع خلال الشهر الأول إلى الأسباب الناتجة عن العاهات الوراثية وسوء التركيب الخلقي وصعوبات الحمل والولادة. ثم تضاف فيما بعد الشهر الأول أسباب الأمراض المعدية وسوء التغذية.

وتؤكد الدراسة أن انخفاض معدل وفيات الرضع دون السنة مرتبط بارتفاع المستوى التعليمي للأم حيث بلغ هذا المعدل ٥٤،٥ بالألف لدى الأميات مقابل ١٤،٨ بالألف لدى الحائزات شهادة ثانوية على الأقل.

١- المسح اللبناني لصحة الام والطفل ، وزارة الصحة العامة وجامعة الدول العربية ١٩٩٦.
٢- المصدر السابق.

الفصل الثالث

السكن وخصائصه

نتناول في هذا الفصل أنواع السكن، أشكال الحيازة، إشغال المساكن، المساحات العامة فيها إضافة إلى التجهيزات السكنية، الخدمات المتعلقة بالسكن وأخيراً مشاكل السكن.

وقد عرفت بيروت منذ مطلع القرن نمواً متسارعاً في حركة السكن بدءاً من وسطها حيث تمركزت الأنشطة الاقتصادية والتجارية ولا سيما الأسواق القديمة المعروفة ومن ثم اتسعت رقعة السكن لتطال الأحياء الناشئة حول الوسط وصولاً إلى اتصال بيروت الإدارية بالضواحي الغربية لجهة السكن نتيجة تطور حركة النزوح من الأرياف إليها. وعشية الحرب بدأت تظهر ملامح أزمة السكن في بيروت وعمقت الأحداث وما رافقها من تغيرات ديموغرافية واقتصادية واجتماعية من مظاهر أزمة السكن في المدينة وامتداداً في الضواحي.

٣-١ أنواع السكن:

يتساوى تقريباً عدد الأسر المالكة لسكنها كلياً أو جزئياً مع عدد الأسر التي تسكن بالإيجار حيث تمثل الفئة الأولى ٤٣،٦٣٪ والفئة الثانية ٤٦،٦٤٪ في ما الباقي غير ذلك.

ويتوزع نوع السكن بين مسكن في شقة في المبنى ومسكن مستقل ومسكن غير ذلك، فالأسر التي تملك شقة في مبنى بغض النظر عن شكل الحيازة أو الملكية أي ملك أو إيجار يبلغ عددها ٩٧٤٢٧ أسرة من أصل ٩٩١٢٣ أسرة ونسبتها ٩٨،٢٪ في حين أن الأسر التي تسكن في مسكن مستقل (إفرادي) يبلغ عددها ١٥٤١ أسرة ونسبتها ١،٥٪ من إجمالي عدد الأسر.

ويتضح ذلك في الجدول الآتي:

توزع الأسر بحسب نوع المسكن وشكل إشغال المسكن

	شقة في مبنى		مسكن مستقل		مسكن غير ذلك		المجموع	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
المسكن بأكمله ملك الاسرة	٤١٥٦٣	٤٢.٦٦	٥٧٣	٣٧.١٤			٤٢١٣٥	٤٢.٥١
حصة من المسكن ملك الأسرة	١٠٠٢	١.٠٣	١١٠	٧.١٤			١١١٢	١.١٢
المسكن بالإيجار	٤٤٣٥٩	٤٥.٥٣	٦٧٢	٤٣.٥٧	٨٨	٥٧.١٤	٤٥١١٩	٤٥.٥٢
غير ذلك	١٠٥٠٤	١٠.٧٨	١٨٧	١٢.١٤	٦٦	٤٢.٨٦	١٠٧٥٧	١٠.٨٥
المجموع	٩٧٤٢٧	١٠٠	١٥٤١	١٠٠	١٥٤	١٠٠	٩٩١٢٣	١٠٠

المصدر دراسة الأوضاع المعيشية للأسر، ١٩٩٧.

٣-٢ وضع إشغال المسكن وطريقة الملكية:

تشير دراسة الأوضاع المعيشية للأسر في عام ١٩٩٧ أنه من أصل ١٨٦٠ أسرة في عينة الدراسة في بيروت ٤٨،٤٪ منها تسكن في الإيجار مقابل ٣٧،٨٪ تملك مسكنها كلياً وضمن ملكية مشتركة. وتجدر الإشارة إلى أن هذه المعطيات تختلف عن المعطيات التي وردت في الجدول السابق. وعلى الرغم من تلك الملاحظة المنهجية فأن طريقة امتلاك المسكن في بيروت وفق دراسة الأوضاع المعيشية تتوزع بين شراء بالتقسيط ووراثة وشراء من الإدخار والهبة. وتعود النسبة الأعلى في طريقة امتلاك المسكن إلى الشراء من الإدخار ٤٨،٢٪ تليها الوراثة ٣٣،٥٪ والشراء بالتقسيط ١٥،٩٪.

ويظهر ذلك في الجدول الآتي:

طريقة الملكية	شراء بالتقسيط	وراثة	شراء ادخار	هبة	غير ذلك
النسبة المئوية	١٥،٩	٣٣،٥	٤٨،٢	٠،٧	١،٧

المصدر: دراسة الأوضاع المعيشية للأسر، ١٩٩٧.

٣-٣ وجود مسكن ثانوي:

يتبين في الدراسة المشار إليها أعلاه أن ٢٤،٧٪ من الأسر في بيروت تملك مسكناً ثانوياً في حين أن ٤٧،٥٪ لا تملك ولا تحتاج إلى مسكن ثانوي.

أمّا وجود المساكن الثانوية لأسر بيروت فهي موزعة وفق الجدول الآتي:

مساكن السكن الثانوي	في الجبل مركز اصطياف	في الجبل مركز تزلج	على الساحل	على الشاطىء مركز السياحة	في الريف	غير ذلك
النسبه المئويه ٪	٤١،٣	٠،٦	٨،٣	٠،٨	٤٣،٢	٥،٧

المصدر: دراسه الأوضاع المعيشيه للأسر، ١٩٩٧.

يشير الجدول أن النسب الأعلى تعود للأسر التي تملك مسكناً ثانوياً في الريف (مراكز الانتماء الأصلي) أو في الجبل بغرض الاصطياف.

٣-٤ إشغال المساكن:

تناولت دراسة مسح المباني والمؤسسات[١] حول بيروت موضوع إشغال المساكن لجهة الاستعمال وتفيد أن ٣٦،٤٪ من المباني المشغولة هي للسكن فقط مقابل ١٣،٥٪ لغير السكن فقط أي تستعمل كمكاتب وعيادات ولمختلف الأنشطة الاقتصادية الأخرى. وأكثر من نصف المباني أي ٥٠،١٪ من المجموع تستعمل للسكن وللعمل معاً أي نجد فيها شققاً للسكن وأخرى محال تجارية ومؤسسات أو شققاً للاستعمال لغير السكن.

٣-٥ المساحة العامة وعدد الغرف وكثافة الإشغال:

استناداً إلى دراسة الأوضاع المعيشية فإن العدد الأكبر من الأسر تسكن في شقق أو مساكن تقل عن ١٤٠م٢ أي نسبة ٦٢،٥٪ من مجموع أسر العينة مقابل ٣٧٪ تقريباً في مساكن تراوح مساحتها بين ١٤١م٢ وأكثر من ٢٠٠م٢.

١ مدينة بيروت في اوائل سنة ١٩٩٦، الاحصاء الشامل للمباني والمؤسسات - إدارة الاحصاء المركزي، أيلول ٩٦

ويظهر الجدول الآتي التوزع وفق مساحة المسكن (م٢):

مساحه المسكن م٢	النسبة المئوية ٪
اقل من ٦١	١٨،٢
٦١–٨٠	١٢،٣
٨٠–١٠٠	١٦،٢
١٠١–١٢٠	١٥،٨
١٢١–١٤٠	٧،٦
١٤١–١٦٠	٩،٠
١٦١–١٨٠	٥،٩
١٨١–٢٠٠	٥،٦
٢٠٠ واكثر	٨،٨
عير محدد	٠،٦
المجموع	٪١٠٠

المصدر: دراسة الأوضاع المعيشية للأسر، ١٩٩٧.

أمّا لجهة عدد غرف المسكن فإن معظم الأسر في بيروت تسكن في مساكن تقل عن ٤ غرف أي ما نسبته ٦٩،٣٪ من مجموع الأسر الغنية.

ويظهر ذلك في الجدول الآتي:

عدد الغرف	غرفة ١	٢	٣	٤	٥	٦	٧ واكثر	غير ذلك	المجموع
النسبة المئوية٪	٧،٥	١٤،٤	٢١	٢٦،٤	١٨،٥	٧،٥	٤،٧	٠،١	١٠٠

المصدر: دراسة الأوضاع المعيشيه للأسر، ١٩٩٧.

ويبلغ متوسط عدد أفراد الأسرة في المسكن الواحد في بيروت ٤،٣ أشخاص. ويقل المتوسط عن ذلك في المساكن التي تقل عن ٦١م٢ ليصبح ٣،٧ أشخاص. وكذلك في المساكن التي تزيد عن ٢٠٠م٢ وهو ٣،٧ أشخاص.

أمّا لجهة درجة الكثافة فقد تبين أن ٢٠٪ من أسر المدينة في العينة تعود إلى فئة إشغال كثيف جداً و١٠،٣٪ إشغال كثيف مقبول مؤقتاً مقابل ٣٢،٩٪ إشغال طبيعي و١٦،٤٪ أشغال قليل معتدل و٢٠،٣٪ إشغال قليل جداً.

ويتبين أنّ في بيروت كثافة مفرطة ونقصاً في الإشغال ٢٠٪ لكل فئة.

٣-٦ التجهيزات في السكن:

تعتبر بيروت من المحافظات التي تعاني أقل مشاكل لناحية المياه والصرف الصحي والكهرباء مقارنة مع سائر المحافظات ويبين الجدول الآتي نسب الأسر التي تملك التجهيزات الخاصة بالبناية[1]، في حين تبرز مشاكل تتعلق بالتدفئة المركزية والآبار الارتوازية مع الإشارة إلى أن أكثر من ثلث الأسر يسكن في مبانٍ لا مصاعد فيها.

التجهيزات	٪
مصعد	٦١
مياه من الشبكة العامه	٩٥،١
بئر ارتوازي	٢٧،٣
تدفئة مركزيه	١٩،٢
مولد كهرباء	٢٤،٢
وسيلة صرف مياه عامه	٩٨،٣
جورة صحية	١،٩
بيت خلاء داخل المسكن	٩٦،٢
مجموع اسر العينه	١٨٦٠

المصدر: دراسة الأوضاع المعيشية للأسر، ١٩٩٧.

أمّا لناحية التجهيزات المنزلية المتوفرة فإن الأكثرية الساحقة في الأسر تملك براداً وغسالة وتلفزيوناً وبنسب أقل فيديو، كومبيوتر وهاتفاً خليوياً. ويبدو أن امتلاك التجهيزات الأساسية الأولى (براد وغسالة وتلفزيون) نجده لدى الأسر في بيروت بغض النظر عن حجم دخلها في حين أن امتلاك الهاتف والكومبيوتر والخليوي مرتبط أكثر بالمداخيل المتوسطة والعالية. ويزداد عدد الأسر التي لا تملك بعض التجهيزات (أساسية أو غير أساسية) ولكنها ترغب في الحصول عليها. ويظهر الجدول الآتي توزع الأسر التي تملك تجهيزات

١ دراسة احصائية، الاوضاع المعيشية للاسر ٩٧، منشورات شباط ١٩٩٨، العدد ٩

منزلية ونسب الأسر التي ترغب في امتلاكها.

التجهيزات	نسب الاسر التي نملك٪	نسب الاسر التى ترغب الحصول عليها٪
براد	٩٧،٤	٢،٦
غسالة	٩٤	٥،٣
تلفزيون	٩٥،٢	٤،١
فيديو	٦٢،١	١٩،٢
كومبيوتر	١٣،٩	٢٧،٣
هاتف	٦٨،٨	٢٥،٣
هاتف خلوي	٢٥،٢	١٦،٩

المصدر: دراسة الأوضاع المعيشية للأسر، ١٩٩٧.

٣-٧ مشاكل السكن:

لا يتسع هنا تناول أزمة السكن في بيروت بكل مظاهرها أسباباً ونتائج بل يتم التركيز على المشاكل التي تواجه الأسر في المسكن من نوع حجم المسكن والضجيج والتلوث البيئي وسواها. ويبدو أن المشاكل التي تعاني منها الأسر في بيروت تعود إلى الحجم الصغير للمسكن والصخب والضجيج في الأحياء والرطوبة ومشاكل المواقف والوصول إلى المسكن. وأبدى أكثر من ٥٠٪ من الأسر في العينة والتي ترغب بتغيير المسكن للأسباب المشار إليها أنها تفتقد الإمكانيات المادية لتحقيق ذلك.

ويظهر الجدول الآتي توزع الأسر بحسب المشاكل:

المشاكل	النسبة المئوية ٪
مسكن صغير جداً	٤٠،٥
مسكن قديم جداً	٤٠،٣
محيط خارجي صاخب	٤٩،٤
رطوبة في الجدران	٤٧،٧
مشاكل تلوث بيئية	٣٦،٣
انعدام الأمن في الجوار	٩
تغذيه بالماء	٢٨،٤
مشاكل موقف والوصول الى المسكن	٤٠،٢
غيرها	٣،٥
رغبة في تغيير المسكن	٦،٤
رغبة في تغيير المسكن وعدم الامكانيه	٥٠،٣

المصدر: دراسه الأوضاع المعيشيه للأسر، ١٩٩٧.

٣-٨ درجة الإشباع في السكن:

تستند دراسة خارطة أحوال المعيشة في لبنان الصادرة في وزارة الشؤون الاجتماعية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي U.N.D.P[1] إلى دليل المسكن لقياس درجة الإشباع وفق مستويات أربعة:

المستوى الأول: يتناول المسكن نفسه.

المستوى الثاني: يتناول المحيط المباشر للمسكن.

المستوى الثالث: يتعلق بتنظيم المجال الجغرافي على المستوى الوطني أو المناطق الأساسية.

المستوى الرابع: يتعلق بالجوانب الثقافية - الاجتماعية للمسكن.

يظهر الجدول الآتي توزع الأسر حسب درجة إشباع الحاجات الأساسية في ميدان المسكن- التصنيف الثلاثي:

١ خارطة احوال المعيشة، وزارة الشؤون الاجتماعية وبرنامج الامم المتحدة الانمائي ٩٨، دراسة تحليليه لنتائج مسح المعطيات الاحصائيه للسكان والمساكن

	متدنية	متوسطة	عالية	المتوسط العام
٪	٥،٢٥	٤،٦١	٣،٤٨	٤،١١

المصدر: خارطة أحوال المعيشة في لبنان، ١٩٩٨.

٣-٩ بيروت في نتائج الاحصاء الشامل للمباني والمؤسسات:

إحصاء المباني والمؤسسات:

عام ١٩٩٦، نفذت إدارة الإحصاء المركزي تعداداً شاملاً للمباني والمؤسسات في لبنان، نشرت نتائجه تباعا في العامين التاليين. ويتيح هذا الإحصاء الشامل تحديد عدد الأبنية والمؤسسات، وخصائصها، ونوع النشاط الاقتصادي، والمساحات، والوضع القانوني... الخ، وفق معايير موحدة في كل الأقضية اللبنانية، مما يتيح إجراء المقارنات في ما بينها، وبين النسب المقابلة على صعيد المحافظة، وعلى الصعيد الوطني. وهذه البيانات متوفرة على مستوى القضاء، وعلى مستوى تقسيمات فرعية خاصة بالقضاء، يشار إليها في حينه.

بيروت، النتائج العامة والمناطق الفرعية:

قسم الإحصاء الشامل للمباني والمؤسسات بيروت إلى ١٢ منطقة فرعية هي: الأشرفية، الباشورة، رأس بيروت، الرميل، زقاق البلاط، الصيفي، عين المريسة، المدور، المرفأ، المزرعة، المصيطبة، ميناء الحصن. واستناداً إلى نتائج الإحصاء المشار إليه، تبين أن عدد المباني في بيروت يبلغ ١٨٨١٠ مبانٍ، وهي تحتوي على ٢٤٦٦٠ مؤسسة. ويبلغ إجمالي عدد الوحدات فيها ١٥٩٤٣٨ وحدة مبنى لشتى الاستعمالات.

وبذلك تضم بيروت، ٣،٦٪ من إجمالي المباني في لبنان. مقابل ١٢،٤٪ من مؤسسات لبنان؛ و١٠،٩٪ من إجمالي الوحدات في لبنان. وتتوزع هذه النسب على المناطق الفرعية في بيروت حسب الجدول الآتي:

المباني والمؤسسات في بيروت حسب المناطق الفرعية، ومقارنة مع لبنان

مناطق فرعيه	المباني		المؤسسات		الوحدات	
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
الاشرفية	٣٧٣٨	١٩،٨	٣٢٤٣	١٣،١	٢٤٤٦٠	١٥،٣
الباشورة	٧٠٥	٣،٧	٧١٦	٢،٩	٥٧٨٩	٣،٦
رأس بيروت	٢١٧٠	١١،٥	٤٤٨٥	١٨،١	٢٣١٦٤	١٤،٥
الرميل	١٧٦٤	٩،٣	٢٠٤٤	٨،٢	١٢٥٦٧	٧،٨
زقاق البلاط	٦٨٦	٣،٦	٧٥١	٣،٠٤	٥٨٠٧	٣،٦
الصيفي	٣٩٧	٢،١	٥١٣	٢،٠٨	٢٤٤٠	١،٥
عين المريسة	٥٤٩	٢،٩	٥١١	٢،٠٧	٣٣٤٦	٢،٠٩
المدور	٦٨٨	٣،٦	٥٢٩	٢،١٤	٢٩٩٧	١،٨
المرفأ	١١٦	٠،٦	١٧	٠،٠٦	١٠٦	٠،٠٦
المزرعة	٤٣١٣	٢٢،٩	٦٥٥١	٢٦،٥	٤٢٣٠٥	٢٦،٥
المصيطبة	٣٥٨١	١٩،٠٣	٥١٨٥	٢١،٠٢	٣٥٣١١	٢٢،١
ميناء الحصن	١٠٣	٠،٥	١١٥	٠،٤	١١٤٦	٠،٧
كل بيروت	١٨٨١٠	١٠٠	٢٤٦٦٠	١٠٠	١٥٩٤٣٨	١٠٠
كل لبنان	٥١٨٨٥٨	٣،٦	١٩٨٤٣٦	١٢،٤	١٤٥٦٣٧٩	١٠،٩

المصدر. محافظة بيروت في عام ١٩٩٦ (نتائج الإحصاء الشامل للمباني والمؤسسات).

وقد صنف الإحصاء وحدات المباني حسب وجهة الاستعمال إلى وحدات تستخدم للسكن، أو للسكن والعمل، أو للعمل، أو وحدات غير مصنفة. وقد تبين أن نحو ٧٢،٥٨٪ من الوحدات تستخدم للسكن، في حين تستخدم ٢٦،٧٨٪ منها للعمل. ويلاحظ أن نسبة الوحدات المخصصة للسكن والعمل معا متدنية، ولا تتجاوز ٠،٣٢٪.

وحدات المباني في بيروت حسب وجهة الاستعمال

		للسكن	سكن وعمل	لغير السكن	غير مصنف	مجموع
محافظه بيروت	عدد	١١٥٧٢٨	٥١٠	٤٢٧٠٣	٤٩٧	١٥٩٤٣٨
	٪	٧٢،٥٨	٠،٣٢	٢٦،٧٨	٠،٣١	١٠٠
كل لبنان	عدد	١٣١٨٤٧٢	٣٥٥٢	٤٧٢٤٨٧	٤٦٦٨	١٧٩٩١٩٩
	٪	٧٣،٢	٠،١٩	٢٦،٢	٠،٢٦	١٠٠

المصدر: إدارة الإحصاء المركزي، الإحصاء الشامل للمباني والمؤسسات ١٩٩٦.

وحدات السكن: وجهة الاستعمال وتوفر الخدمات:

بينت نتائج الإحصاء الشامل للمباني والمؤسسات أن ٨٥،٤٪ من الوحدات المخصصة للسكن في بيروت هي مساكن أساسية، ونحو ٢،٠٦٪ هي مساكن ثانوية، في حين تبلغ نسبة الشغور ١١،٩٣٪. ويلاحظ بشكلٍ أساسي أن نسبة إشغال الوحدات بشكلٍ ثانوي متدنية.

وحدات السكن في بيروت حسب وجهة الاستعمال

		أساسي	ثانوي	شاغر	لا جواب	مجموع
محافظه بيروت	عدد	٩٩٢٧٠	٢٣٩٠	١٣٨٦٨	٧١٠	١١٦٢٣٨
	٪	٨٥،٤	٢،٠٦	١١،٩٣	٠،٦١	١٠٠
كل لبنان	عدد	٩٩٥٦٨٤	٦٦٧٩١	٢٢٨٤٠٧	٣١١٤٢	١٣٢٢٠٢٤
	٪	٧٥،٣	٥	١٧،٣	٢،٤	١٠٠

المصدر: إدارة الإحصاء المركزي، الإحصاء الشامل للمباني والمؤسسات ١٩٩٦.

أخيراً، وفي ما يتعلق بتوفر الخدمات الأساسية في المباني، تسجل تفاوتات هامة بين بيروت ولبنان في أكثر من مجال. ويعرض الجدول الآتي مقارنة توفر هذه الخدمات على المستويات الثلاثة المشار إليها:

توفر الخدمات في مباني بيروت

نوع الخدمات	بيروت		لبنان	
	نعم	لا	نعم	لا
مصعد	٥٦٥٤	١١٥٣١	٣١٥٠٠	٤٨٧٧٧٤
موقف سيارات	٣٨٥١	١٣٣٠٦	١٤٧٦٩٢	٣٧١٦٨٩
بواب أو حارس	٤٢١٩	١٢٩٣٤	٢٦٠٢٠	٤٩٣٣٠٢
مولد كهرباء	٢٤١٣	١٤٧١٠	٤٨٧٧٢	٤٧٠٢٣٣
بئر ارتوازي	٢٧١٩	١٤٣٥٥	٥٢٣٥٧	٤٦٦٣٧٣
شبكة مياه	١٦٢٣٥	٨٨٥	٤١٦١٣٦	١٠٢٨٦٠
شبكه مجارير	١٦٣٢١	٧٩٧	٣١٥٤٩٥	٢٠٣٢٦٥

المصدر: إدارة الإحصاء المركزي، الإحصاء الشامل للمباني والمؤسسات ١٩٩٦.

ويتبين من الجدول السابق، أن الاختلافات الأكثر أهمية تتعلق بالدرجة الأولى بتوفر خدمات شبكة المياه، حيث إن نسبة ٥،٠٧٪ من المباني غير موصولة إلى شبكة مياه في بيروت، مقابل ١٩،٩٥٪ في لبنان. يأتي بعدها من حيث الأهمية توفر شبكة المجارير حيث نسب عدم الاتصال هي ٤،٥٦٪ في بيروت، مقابل ٥٧،٨٪ في لبنان. من جهة أخرى، فإن النسب المنخفضة جداً لتوفر المصاعد ومواقف السيارات ووجود بواب أو حارس في بيروت، إنما هي شاهد على خصائصه العمرانية، حيث إن هذه الخدمات هي ذات طابع مديني عموماً.

المؤسسات الإنتاجية في بيروت:

بيّن الإحصاء وجود ٤٢٧٠٣ وحدات مخصصة لغير السكن في بيروت، من أصلها ٢٤٦٦٠ مؤسسة إنتاج، و٤٤١ مبنى تابعاً لإدارة عامة، وتبلغ نسبة الشغور ١٥،٧٣٪ أي أكثر من نسبة الشغور في الوحدات المخصصة للسكن ١١،٩٠٪.

توزع وحدات غير السكن في بيروت حسب النوع

		مؤسسة إنتاج	إدارة عامه	ملحق بلا عمل	مؤسسة مقفله	شاغر	غير ذلك	لا جواب	مجموع
محافظه بيروت	عدد	٢٤٦٦٠	٤٤١	٣٢٨٦	٥٠٠٥	٦٧٩٧	٢٩٠٣	١٢١	٤٣٢١٣
	٪	٥٧،٠٧	١،٠٢	٧،٦	١١،٥	١٥،٧	٦،٧٢	٠،٢٨	١٠٠
لبنان	عدد	٢٤٥٥٠٠	٤٢٧٩	٢٠٧٤١	٢٤٥٢٠	١٢٥٥٥١	٤٨٥١	٦٩٧	٤٧٦٠٣٩
	٪	٥١،٥	٠،٩	٤،٣٦	٥،١٥	٢٦،٣	١١،٥	٠،١٥	١٠٠

المصدر: إدارة الإحصاء المركزي، الإحصاء الشامل للمباني والمؤسسات ١٩٩٦

أمّا لجهة عدد العمال والمستخدمين في المؤسسات العاملة في بيروت، فإن الغلبة الواضحة للمؤسسات الصغيرة الحجم التي تستخدم أقل من خمسة عمال، والتي تشكل ٨١،٠٢٪ من العدد الإجمالي للمؤسسات، في حين أن النسبة المقابلة في لبنان هي ٨٧،٤٪. وتضم ١٤٩ مؤسسة تستخدم بين ٥٠ و٩٩ مستخدماً من أصل ٦٦٩ مؤسسة بهذا الحجم في لبنان، و١٢٢ مؤسسة تستخدم أكثر من مائة عامل من أصل ٥٣٨ مؤسسة بهذا الحجم في لبنان.

مؤسسات بيروت حسب عدد العمال في المؤسسة

		أقل من ٥	٥ ٩	١٠ ١٩	٢٠ ٤٩	٥٠ ٩٩	١٠٠او اكثر	لا جواب	مجموع
محافظة بيروت	عدد	١٩٩٧٩	٢٠٧٨	٩٢١	٤٥٠	١٤٩	١٢٢	٩٦١	٢٤٦٦٠
	٪	٨١،٠٢	٨،٤٣	٣،٧	١،٨	٠،٦	٠،٤	٣،٩	١٠٠
كل لبنان	عدد	٢١٤٤٨٥	١٦٥٦٢	٤٨٥٣	٢٥١٠	٦٦٩	٥٣٨	٨٧٧٣	٢٤٥٥٠٠
	٪	٨٧،٤	٥،٥٣	١،٩	١،٠٢	٠،٢٧	٠،٢	٢،٥	١٠٠

المصدر: إدارة الإحصاء المركزي، الإحصاء الشامل للمباني والمؤسسات ١٩٩٦.

أمّا لجهة قدم نشاط المؤسسات الاقتصادية في بيروت، فقد بين الإحصاء أنّ نحو ١٢،٥٨٪ فقط من المؤسسات العاملة عام ١٩٩٦، تم تأسيسها قبل عام ١٩٦٤. وشهد العقد الممتد بين عامي ١٩٦٥ و١٩٧٤، تأسيس ١٤،٢٦٪ من العدد الإجمالي للمؤسسات. في حين أن عقدي الحرب الممتدة بين عامي ١٩٧٥ و١٩٨٩ شهدا تأسيس ٣٠،٩٪ من المؤسسات الباقية. أمّا النصف الأول من

التسعينات، فقد شهد تأسيس ٢٣،٤١٪ من المؤسسات العاملة.

ولكن ما يجب الانتباه له، هو أن هذا الإحصاء يشمل المؤسسات التي كانت تعمل فعليا أثناء إجراء التعداد عام ١٩٩٦، ولا يشكل المؤسسات التي أفلست أو بانتقلت أو أقفلت لأي سببٍ آخر. وبالتالي فإن هذه النسب لا تعبر تماماً عن العدد الفعلي للمؤسسات التي تأسست في الفترات الزمنية المقابلة.

مؤسسات بيروت حسب سنة التأسيس

		١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٠ ١٩٩٤	١٩٨٥ ١٩٨٩	١٩٧٥ - ١٩٨٤	١٩٦٥ ١٩٧٤	١٩٦٤	لا جواب	مجموع
محافظة بيروت	عدد	٠٠٠	٢١٩٨	٥٧٧٣	٢٧٥٨	٤٨٧٧	٣٥١٧	٣١٠٣	٢٤٣٤	٢٤٦٦٠
	٪	٠٠٠	٨،٩	٢٣،٤	١١،١	١٩،٧	١٤،٢	١٢،٥	٩،٨٧	١٠٠
لبنان	عدد	١٩٧٤٠	٢١٨٨٨	٦٥٩٠٠	٣٣٦٠٨	٤٦٦٢٧	٢١٤٢٥	١٥٩٤٦	٢٠٢١٠	٢٤٥٥٠٠
	٪	٨	٨،٩	٢٦،٨	١٣،٧	١٩	٨،٧	٦،٥	٨،٢	١٠٠

المصدر: إدارة الإحصاء المركزي، الإحصاء الشامل للمباني والمؤسسات ١٩٩٦.

أنواع نشاط المؤسسات الاقتصادية في بيروت:

كما سبق الإشارة إلى ذلك، يبلغ عدد المؤسسات الإنتاجية في بيروت ٢٤٦٦٠ مؤسسة. نحو ٢٦،٥٪ من المؤسسات الإنتاجية موجودة في منطقة المزرعة، ثم نحو ٢١٪ في منطقة المصيطبة، فنحو ١٨٪ و١٣،١٪ على التوالي في مناطق رأس بيروت والأشرفية.

الغالبية الساحقة من المؤسسات تستخدم أقل من خمسة عمال (٨٢،٢٪). وتعمل نسبة ٤٠،٥٪ في تجارة المفرق، و٧،٢٤٪ في الأنشطة التجارية الأخرى، ثم بيع وصيانة المركبات (٦،٥٪)، والصحة والعمل الاجتماعي (٧،٠٦٪)، والفنادق والمطاعم (٤،٨٦٪)، ونسب أقل أهمية في الأنشطة الأخرى.

المؤسسات الانتاجية في بيروت، حسب النشاط الذي تمارسه (عدد و%)

		عدد مؤسساب بيروت و% من اجمالي المؤسسات في بيروت		عدد مؤسسات لبنان و% مؤسسات	
١	تجارة المفرق	٩٩٩٥	٤٠،٥	٧٦٤٤٦	١٣،٠٧
٢	زراعة وتعدين	٣٠	٠،٠١	١٤٢٢٩	٠،٢
٣	بيع وصيانه المركبات ذات المحركات	١٦١٩	٦،٥	٢٣٢١١	٦،٩
٤	تجاره الجمله	١١٩٦	٤،٨٤	٦٩٧٨	١٧،١
٥	الفنادق والمطاعم	١١٩٩	٤،٨٦	١٠٣٦٤	١١،٥
٦	الصحه والعمل الاجتماعي	١٧٤٢	٧،٠٦	٨٦٣٣	٢٠،١
٧	الخدمات للافراد	٩٨٢	٣،٩٨	٦٧٩٧	١٤،٤
٨	صنع المنتجات الغذائية والتبغ	٥٣٢	٢،١	٥١٦٣	١٠،٣
٩	صنع المنتجات المعدنية	٢٨٦	١،١٥	٥٦٧٣	٥،٠٤
١٠	صنع المفروشات	٤٦٨	١،٨٩	٥٧٩٣	٨،٠٧
١١	المنسوجات والمصنوعات الجلدية	٨١٥	٣،٣١	٥٤٦٩	١٤،٩
١٢	صنع المنتجات غير المعدنية	١٠٥	٠،٤	٢٨٤٣	٣،٦٩
١٣	التعليم	٣٠٢	١،٢٢	٢٠٨٢	١٤،٥
١٤	الانشطة التجارية الاخرى	١٧٨٧	٧،٢٤	٦٥٠٧	٢٧،٤
١٥	الانشطة الترفيهية والثقافية والرياضية	٣٥١	١،٤٢	٢٤٩٣	١٤،٠٧
١٦	صيد الاسماك			٧٩٢	
١٧	صنع الخشب والورق	١٣٤	٠،٥٤	٢٢٦٤	٥،٩
١٨	البناء	٥١٠	٢،٠٦	٢٠٢٧	٢٥،١
١٩	البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية	١٠٢	٠،٤١	٩٢٩	١٠،٩
٢٠	الماء والكهرباء والغاز	٧٤	٠،٣	٨٨٧	٨،٣
٢١	الاداره العامة والضمان	٤٥	٠،١	٢٣٣	١٩،٣
٢٢	انشطة الخدمة المجتمعية والاجتماعية	٨٨	٠،٣	٥٨٤	١٥،٠٦
٢٣	صنع الآلات والمعدات	١٦٠	٠،٦	٩١٩	١٧،٤
٢٤	الانشطة المساعدة للنقل	٦٨٤	٢،٧٧	١٧٣٧	٣٩،٣
٢٥	الوساطه الماليه	٢٩٣	١،١٨	٨٠٩	٣٦،٢
٢٦	الانشطة المساعدة للوساطة المالية	١٣٢	٠،٥	٥٩٥	٢٢،١
٢٧	الانشطة العقارية	٢١٢	٠،٨٥	٩٦٤	٢١،٩
٢٨	تأجير الالات والمعدات	٥٩	٠،٢٣	٤٤٧	١٣،١
٢٩	الطباعة والنشر	٤٣١	١،٧	١١٥٩	٣٧،١
٣٠	النقل	٥٧	٠،٢٣	١٩١	٢٩،٨
٣١	التامين	٥٧	٠،٢٣	٣٥٩	١٥،٨
٣٢	خدمات الحاسب الالكتروني والبحث	١٢٠	٠،٤٨	٣٤٨	٣٤،٤
٣٣	المنظمات والهيئات الاقليمية	٢٢	٠،٠٨	١٦٥	١٣،٣
٣٤	غير محدد	٧١	٠،٢٨	٣٤٨	٢٠،٤
٣٥	المجموع	٢٤٦٦٠	١٠٠	١٩٨٤٣٦	١٢،٤

المصدر: إدارة الإحصاء المركزي، الإحصاء الشامل للمباني والمؤسسات ١٩٩٦.

الفصل الرابع

أحوال المعيشة في القضاء

٤-١ الإطار العام:

صدر عن وزارة الشؤون الاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام ١٩٩٨، دراسة بعنوان خارطة أحوال المعيشة في لبنان. وهي عبارة عن دراسة تحليلية لبيانات مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن الذي صدرت نتائجه عام ١٩٩٦[1].

تضمنت الدراسة محاولة لقياس أحوال معيشة الأسر والأفراد المقيمين في لبنان، استناداً إلى دليل لأحوال المعيشة مركب من أحد عشر مؤشراً، تعبر عن درجة إشباع الحاجات الأساسية في ميادين المسكن وتوفر المياه والصرف الصحي والتعليم ومؤشرات متصلة بالدخل. واستناداً إلى هذه الدراسة، أمكن التعرف إلى أوضاع الأقضية اللبنانية في ما يختص بالمؤشرات المشار إليها، وبالنسبة إلى دليل أحوال المعيشة، كما أمكن تصنيف هذه الأقضية بالتسلسل حسب نسب الأسر والأفراد المحرومين من إجمالي المقيمين فيها، وتصنيفها حسب حصتها من إجمالي الأسر أو الأفراد المحرومين في لبنان. وقد صنفت الدراسة الأسر والأفراد ضمن خمس (وثلاث) فئات من أحوال المعيشة، على النحو الآتي: منخفضة جداً، ومنخفضة (مجموعهما يشكل فئة أحوال المعيشة المتدنية في التصنيف الثلاثي، وهم مجموع من يعتبرون تحت عتبة الإشباع المقبولة لحاجاتهم الأساسية)، ومتوسطة، ومرتفعة، ومرتفعة جداً (ومجموع الفئتين الأخيرتين يشكل فئة أحوال المعيشة العالية ضمن التصنيف الثلاثي).

إن منهجية هذه الدراسة، والنتائج التفصيلية معروضة في الدراسة التي صدرت عام ١٩٩٨ كما سبقت الإشارة، وهي متوفرة للراغب في الاطلاع عليها.

١- حارطة احوال المعيشه، وزارة الشؤون الاجتماعيه وبرنامج الامم المتحدة الانمائي ٩٨، دراسة تحليلية لنتائج مسح المعطيات الاحصائية للسكان والمساكن

إلا أننا في إطار الدراسة الحالية، سوف نقتصر على عرض ابرز النتائج في ما يختص ببيروت، وبالمقارنة مع المؤشرات نفسها على صعيد لبنان، والترتيب العام لبيروت ضمن مجموع الأقضية اللبنانية.

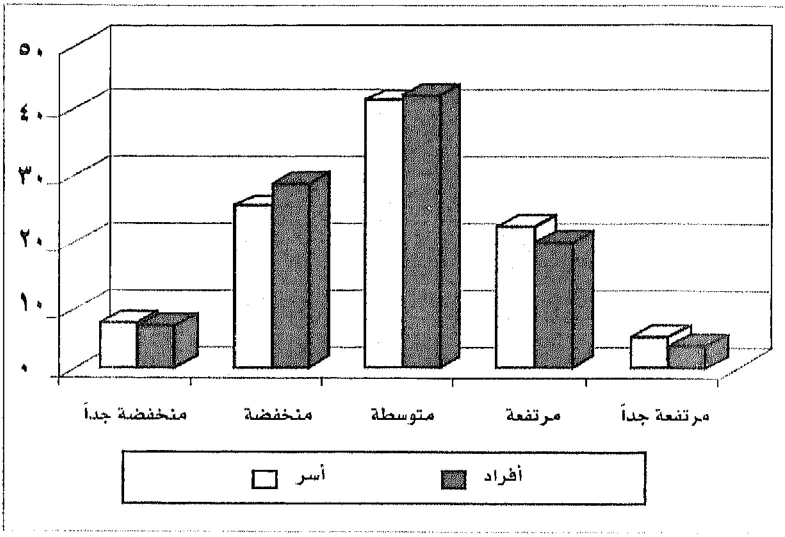
وقد بينت الدراسة ما يأتي: على صعيد لبنان بأسره، تبين أن ٣٢،١٪ من الأسر المقيمة في لبنان (و٣٥،٢٪ من الأفراد) ينتمون إلى درجة الإشباع المتدنية، وهؤلاء ينقسمون إلى أسر ذات درجة إشباع منخفضة جدا وتضم ٧،١٪ من الأسر (و٦،٨٪ من الأفراد)، ومنخفضة وتضم ٢٥٪ من الأسر (و٢٨،٤٪ من الأفراد). وتمثل الأسر ذات الإشباع المتوسط النسبة الأكبر مع ٤١،٦٪ من الأسر (و٤٢،٢٪ من الأفراد). أمّا الأسر ذات درجة الإشباع العالية فتشمل ٢٦،٤٪ من الأسر (و ٢٢،٦٪ من الأفراد)، منها ٢١،٩٪ من الأسر (و١٩،٣٪ من الأفراد) درجة إشباع حاجاتها مرتفعة، و٤،٥٪ من الأسر (و٣،٣٪ من الأفراد) درجة إشباع حاجاتها مرتفعة جداً.

توزع الأسر (والأفراد) حسب درجة إشباع الحاجات في الميادين الأربعة - لبنان

الميدان	منخفضة جدا	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جداً	مجموع
المسكن	١٠،١	١٥،٨	٣٦،٥	٣٠،٣	١٧،٣	١٠٠
المياه والصرف الصحي	١٠	٥،٥٠	٦٥،٩	١٠،٣	٨،٢٨	١٠٠
التعليم	١٦،٦	١٦،٣	٣١،٣	١٦،٨	١٩،١	١٠٠
مؤشرات متصلة بالدخل	١٩،٤	٢٣،٤	٣٢،٤	١٦،٣	٨،٥٤	١٠٠
دليل أحوال المعيشة						
أسر	٧،٠٩	٢٥	٤١،٦	٢١،٩	٤،٥١	١٠٠
أفراد	٦،٨٢	٢٨،٤	٤٢،٣	١٩،٣	٣،٣٠	١٠٠

المصدر: خارطة أحوال المعيشة في لبنان، ١٩٩٨.

درجات الإشباع حسب دليل أحوال المعيشة - ٪ للأسر والأفراد، لبنان



٤-٢ بيروت في الترتيب العام لدليل أحوال المعيشة:

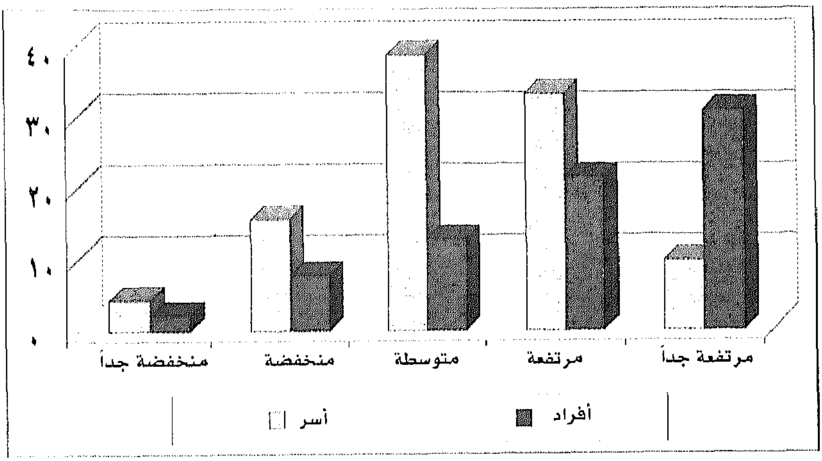
أمّا بالنسبة لبيروت، فقد أتت النتائج لتبين أن ١٨،٣٪ من الأسر المقيمة في بيروت (و١٣،٢٪ من الأفراد) ينتمون إلى درجة الإشباع المتدنية، وهؤلاء ينقسمون إلى أسر ذات درجة إشباع منخفضة جداً وتضم ٢،٦٪ من الأسر (و٤،٤٪ من الأفراد)، ومنخفضة وتضم ١٥،٧٪ من الأسر (٧،٨٪ من الأفراد). وتمثل الأسر ذات الإشباع المتوسط ٣٨،٧٪ من الأسر (و١٢،٨٪ من الأفراد). أمّا الأسر ذات درجة الإشباع العالية فتشمل ٤٣٪ من الأسر (و٥٢،٤٪ من الأفراد)، منها ٣٣،٢٪ من الأسر (و٢١،٥٪ من الأفراد) درجة إشباع حاجاتها مرتفعة، و٩،٨٪ من الأسر (و٣٠،٩٪ من الأفراد) درجة إشباع حاجاتها مرتفعة جداً.

توزع الأسر (والأفراد) حسب درجة إشباع الحاجات في الميادين الأربعة - بيروت

الميدان	منخفضة جداً	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جداً	مجموع
المسكن	٨،٩	١٢،٨	٢١،٥	٣٠،٧	٢٦،٢	١٠٠
المياه والصرف الصحي	٢،٢	٥	٦٧،٤	١٦	١٤	١٠٠
التعليم	١١،١	٩،٦	٢٧،٨	١٩،٤	٣٢،١	١٠٠
مؤشرات متصلة بالدخل	١٦،٩	١٨،٢	٣٣	١٩،٩	١٢	١٠٠
دليل أحوال المعيشة						
أسر	٤،٤	١٥،٧	٣٨،٧	٢٣،٢	٩،٨	١٠٠
أفراد	٢،٣	٧،٨	١٢،٨	٢١،٥	٣٠،٩	١٠٠

المصدر: خارطة أحوال المعيشة في لبنان، ١٩٩٨.

درجات الإشباع حسب دليل أحوال المعيشة - ٪ للأسر والأفراد، بيروت



ويتبين من المقارنة الأولية، الاختلاف الكبير في التكوين الاجتماعي لقضاء بيروت، مقارنة بالمتوسط الوطني لأحوال المعيشة. والنسبة المنخفضة من الأسر المحرومة في هذا القضاء، جعلته يأتي في الترتيب الخامس والعشرين بين الأقضية لجهة نسبة الأسر المحرومة من إجمالي الأسر المقيمة فيه، كما يبين ذلك الجدول الآتي:

ترتيب الأقضية اللبنانية حسب ٪ للأسر المحرومة من إجمالي المقيمين في القضاء

القضاء	متدنية	متوسطه	عالية	مجموع
١. بنت جبيل	٦٧،٢	٢٨،٥	٤،٣٤	١٠٠
٢. الهرمل	٦٥،٩	٢٨،٦	٥،٥٨	١٠٠
٣. عكار	٦٣،٣	٢٩،١	٧،٥٩	١٠٠
٤. مرجعيون	٦٠	٣٢،٣	٧،٦٣	١٠٠
٥. المنيه الضنيه	٥٤،٢	٣٩،٣	٦،٥١	١٠٠
٦. بعلبك	٤٩،٢	٤٠،١	١٠،٧	١٠٠
٧. صور	٤٥	٤١	١٤،٠	١٠٠
٨. حاصبيا	٤١،٥	٤٨،٤	١٠،١	١٠٠
٩. النبطيه	٤٠	٤٧،٤	١٢،٦	١٠٠
١٠. راشيا	٣٩،٥	٥١،٩	٨،٦٦	١٠٠
١١. جزين	٣٥،٧	٤٩،٨	١٤،٥	١٠٠
١٢. طرابلس	٣٤،٩	٣٨،٢	٢٦،٩	١٠٠
١٣. بشري	٣٤،٨	٤٥،٤	١٩،٨	١٠٠
١٤. البترون	٣٤،٢	٤٥	٢٠،٨	١٠٠
كل لبنان	٣٢،١	٤١،٦	٢٦،٤	١٠٠
١٥. بعبدا	٣١،٦	٤٢،٢	٢٦،١	١٠٠
١٦. الشوف	٣١	٥٠	١٩	١٠٠
١٧. البقاع الغربي	٣٠،٧	٥٣،٦	١٥،٨	١٠٠
١٨. جبيل	٣٠،١	٤٦،٧	٢٣،٢	١٠٠
١٩. زغرتا	٢٩،٧	٤٣	٢٧،٣	١٠٠
٢٠. صيدا	٢٩،٧	٤٧،٢	٢٣	١٠٠
٢١. زحله	٢٨،٩	٤٥،٣	٢٥،٨	١٠٠
٢٢. الكورة	٢٧	٤٤،٧	٢٨،٣	١٠٠
٢٣. عاليه	٢٥	٤٥،٦	٢٩،٣	١٠٠
٢٤. المتن	١٩،٧	٤٣،٩	٣٦،٤	١٠٠
٢٥. بيروت	١٨،٤	٣٨،٧	٤٣	١٠٠
٢٦. كسروان	١٣،٥	٣٨،٣	٤٨،٢	١٠٠

المصدر: خارطة أحوال المعيشة في لبنان، ١٩٩٨.

ولدى مقارنة توزع الأسر في بيروت حسب فئات أحوال المعيشة، مع التوزع على الصعيد الوطني يتبين ما يأتي:

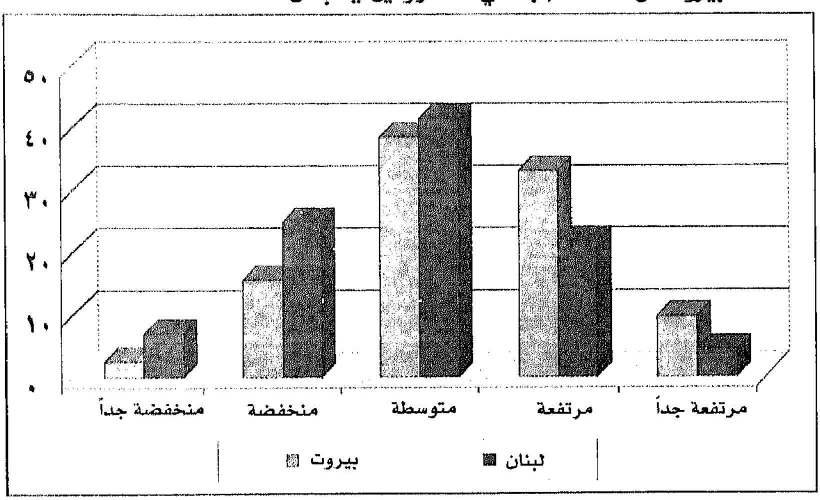
مقارنة دليل أحوال المعيشة (٪ أسر) في بيروت والمعدل الوطني

دليل احوال المعيشة	منخفضة جداً	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جداً	المجموع
بيروت	٢،٦	١٥،٧	٣٨،٧	٣٣،٢	٩،٨	١٠٠
لبنان	٧،١	٢٥،٠	٤١،٦	٢١،٩	٤،٥	١٠٠

المصدر: خارطة أحوال المعيشة في لبنان، ١٩٩٨.

إن نسبة الحرمان العامة في قضاء بيروت (١٨،٤٪) تبلغ نحو نصف النسبة على الصعيد الوطني (٣٢،١٪). ولكن ما هو أكثر أهمية، هو أن نسبة من يعيشون في حالة حرمان شديد (فئة أحوال المعيشة منخفضة جداً) منخفضة للغاية في قضاء بيروت إذ تبلغ ٢،٦٪ من المقيمين في القضاء، في حين أن هذه النسبة لا تتجاوز ٧٪ في لبنان.

حصة بيروت من العدد الإجمالي للمحرومين في لبنان



من جهة أخرى، وأخذاً بعين الاعتبار عدد السكان الفعلي، يتبين أن حصة قضاء بيروت من الإجمالي للسكان المحرومين في لبنان تبلغ ٧،١٥٪، في حين أن حصة القضاء من السكان المصنفين ضمن فئة أحوال المعيشة المتوسطة تبلغ ١٢،٨٪، و٢٢،٩٪ من إجمالي السكان المصنفين ضمن فئة أحوال المعيشة المرتفعة. وهذا الواقع يجعل من قضاء بيروت يأتي في الترتيب الخامس بين الأقضية اللبنانية كلها لجهة حصته من إجمالي المحرومين في لبنان.

الأقضية اللبنانية مرتبة حسب حصتها من العدد الإجمالي للمحرومين في لبنان (٪ من السكان)

القضاء	متدنية	متوسطة	عالية	مجموع
١. عكار	١٢،٥	٣،٩٠	١،٤٦	٦،٣٧
٢. بعبدا	١١،٨	١٢	١٢،٢	١٢
٣. طرابلس	٨،٢٤	٦،٦٠	٧،٢٤	٧،٣٢
٤. بعلبك	٧،٦٢	٤،٦٨	١،٧٣	٥،٠٥
٥. بيروت	٧،١٥	١٢،٨	٢٢،٩	١٣،١
٦. المتن	٦،٣٠	١٣	١٨	١١،٨
٧. صور	٥،٧٣	٤،٠٢	٢،٠٧	٤،١٨
٨. المنية الضنية	٥،١٤	٢،٧٢	٠،٦٣	٣،١٠
٩. صيدا	٣،٩٤	٥،١٠	٤،٠١	٤،٤٥
١٠ الشوف	٣،٥٣	٤،٧١	٢،٨٤	٣،٨٧
١١. زحله	٣،٤٢	٤،٤٥	٤،٠٤	٤
١٢. بنت جبيل	٣،٣٧	١،٠٩	٠،٢٢	١،٦٩
١٣. النبطية	٣،٣٤	٣،٤٩	١،٤١	٢،٩٧
١٤. الهرمل	٣،٤٦	٠،٨٠	٠،٢٣	١،٢٥
١٥. عاليه	٢،٣٥	٣،٦٣	٣،٧٨	٣،٢١
١٦. مرجعيون	٢،١٩	١،٠٧	٠،٤١	١،٣١
١٧. جبيل	١،٨٥	٢،٢٦	١،٧٧	٢،٠١
١٨. البقاع الغربي	١،٦٢	٢،٣١	١،١٠	١،٧٩
١٩ كسروان	١،٣٨	٣،٨٧	٨،١٩	٣،٩٧
٢٠. زغرتا	١،٣٥	١،٦٧	١،٧٣	١،٥٧
٢١ الكوره	١،١٦	١،٦٩	١،٨١	١،٥٣
٢٢. البترون	١،٠٧	١،٢٢	١	١،١٢
٢٣. راشيا	٠،٨٧	٠،٩٥	٠،٢٥	٠،٧٧
٢٤. حاصبيا	٠،٧٥	٠،٧٣	٠،٢٣	٠،٦٣
٢٥. بشري	٠،٥٢	٠،٦٢	٠،٤٣	٠،٥٤
٢٦. جزين	٠،٤١	٠،٦٠	٠،٣٢	٠،٤٧
كل لبنان	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: خارطة أحوال المعيشة في لبنان، ١٩٩٨.

أمّا إذا اعتمدنا التصنيف الخماسي، فيتبين أن قضاء بيروت وحده، يحتوي على ١٣.١٪ من العدد الإجمالي للسكان الفقراء جداً.

حصة بيروت ومحافظة بيروت من العدد الإجمالي لكل من فئات أحوال المعيشة (٪ من السكان)

	منخفضة جداً	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جداً	المجموع
بيروت	٤.٤	٧.٨	١٢.٨	٢١.٥	٣٠.٩	١٣.١
لبنان	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: خارطة أحوال المعيشة، ١٩٩٨.

٤-٣ الأوضاع المقارنة لبيروت في ميادين السكن والمرافق العامة والدخل:

كما سبقت الإشارة، فإن خارطة أحوال المعيشة تتضمن توزع الأسر والسكان حسب فئات أحوال المعيشة كما تم تصنيفها حسب دليل أحوال المعيشة، وهو ما عرضناه بشيء من التفصيل في الفقرات السابقة. إلا أن الدراسة نفسها، تتضمن أيضاً تحليلاً مقارناً لأوضاع الأقضية حسب المؤشرات الخاصة بالميادين الأربعة الاتية التي سبقت الإشارة إليها، وهي: المسكن وخصائصه؛ توفر خدمات المياه والصرف الصحي؛ مؤشرات التعليم؛ ومؤشرات متصلة بالدخل.

وعلى سبيل الإيجاز وإبراز السمات المقارنة الأساسية، يتضمن الجدول الآتي توزع الأسر في قضاء بيروت حسب الأدلة الخاصة بالميادين الأربعة، مقارنة بالوضع في لبنان. النسب الواردة في الجدول، هي نسب الأسر في كل فئة فئات أحوال المعيشة الخاصة بالميدان المحدد (٪ من إجمالي الأسر المقيمة في القضاء أو في لبنان).

توزع الأسر حسب الدليل الخاص بكل ميدان (بيروت، لبنان)

	منخفضة جداً	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جداً	مجموع
المسكن						
بيروت	٨،٩	١٢،٨	٢١،٥	٣٠،٧	٢٦،٢	١٠٠
لبنان	١٠،١	١٥،٨	١٦،٥	٣٠،٣	١٧،٣	١٠٠
المياه والصرف الصحي						
بيروت	٢،٢	٥	٦٧،٤	١٦	١٤	١٠٠
لبنان	١٠	٥،٥	٦٥،٩	١٠،٢	٨،٤	١٠٠
التعليم						
بيروت	١١،١	٩،٦	٢٧،٨	١٩،٤	٣٢،١	١٠٠
لبنان	١٦،٦	١٦،٢	٣١،٣	١٦،٨	١٩،١	١٠٠
مؤشرات متصلة بالدخل						
بيروت	١٦،٩	١٨،٢	٣٣	١٩،٩	١٢	١٠٠
لبنان	١٩،٤	٢٣،٤	٣٢،٤	١٦،٣	٨،٥	١٠٠

المصدر: خارطه أحوال المعيشة في لبنان، ١٩٩٨.

واستناداً إلى الجدول أعلاه، يمكن تلخيص الخصائص المقارنة في هذه الميادين على النحو الآتي:

أولاً، **المسكن**: يتكون دليل المسكن من ثلاثة مؤشرات هي: حصة الفرد من المساحة المبنية للمسكن؛ وعدد الأفراد في الغرفة الواحدة؛ والوسيلة الرئيسة للتدفئة. واستناداً إلى هذا الدليل والعتبات المحددة، وجدت دراسة خارطة أحوال المعيشة أن نحو ٢٦٪ من الأسر تعيش في ظروف سكن متدنية النوعية، ومن أصل هؤلاء ١٠٪ يعيشون في ظروف متدنية جداً. ويبين الجدول أعلاه، أن هذه النسب في وضع بيروت على هذا الصعيد افضل نسبياً إذ تبلغ النسب المقابلة ٢١،٧٪ و٨،٩٪.

ثانياً، **المياه والصرف الصحي**: يتكون دليل ميدان المياه والصرف الصحي من ثلاثة مؤشرات أيضاً هي: الاتصال بشبكة مياه للاستخدام المنزلي؛ المصدر الرئيسي لمياه الشرب؛ الاتصال بشبكة صرف صحي. واستناداً إلى هذا الدليل

والعتبات المحددة لمؤشراته، بينت دراسة خارطة أحوال المعيشة أن نسبة ١٥،٥٪ من الأسر المقيمة في لبنان، تعيش دون مستوى العتبة في ما يتصل بتوفر هذه الخدمات، من أصلها ١٠٪ تعيش في وضعية سيئة جداً. وما يلفت النظر بالنسبة لهذا الميدان، هو أن القسم الأكبر من السكان يتجمع في الفئة الوسطى (نحو ٦٦٪ من الأسر المقيمة في لبنان)، ويعود ذلك إلى أن هذا النوع من الخدمات يتوفر عموماً من خلال شبكات القطاع العام، وبنوعيات متقاربة لمختلف الفئات الاجتماعية، ما عدا بعض الحالات الخاصة في المناطق الشديدة الحرمان، أو الشديدة الثراء. ويتجمع ضمن هذه الفئة الوسطى، ٦٧،٤٪ من الأسر في محافظة بيروت. وهي نسب متقاربة كما هو واضح. والاختلاف والتفاوت يبرز هنا في الفئات الطرفية بشكل خاص، حيث إن نسبة ٢،٢٪ من الأسر في بيروت تعتبر محرومة جداً من خدمات المياه والصرف الصحي في بيروت، في حين أن هذه النسبة تبلغ ١٠٪ تقريبا في كل لبنان(الفرق كبير كما هو واضح)، ونسبة الأسر التي تتم إشباع حاجاتها إلى خدمات المياه والصرف الصحي في بيروت بشكل ممتاز، نحو ١٤٪ من الأسر، مقابل نحو ٨،٥٪ في لبنان. ويعني ذلك أن مؤشر الحرمان المناطقي في ما يختص توفر المياه والصرف الصحي في قضاء بيروت، متفاوتة جداً مقارنة بالمتوسط الوطني.

ثالثاً، دليل التعليم: يتكون دليل التعليم من مؤشرين هما: مؤشر الالتحاق الدراسي؛ ومؤشر مستوى التعليم أو المرحلة التعليمية. واستناداً إلى هذا الدليل والعتبات الخاصة بمؤشراته، تبين أن نحو ٣٣٪ من الأسر المقيمة في لبنان، هي في وضعية حرمان لجهة حقوقها التعليمية، وأن نصف هذه النسبة تقريباً هي وضعية حرمان شديد. ويتميز توزع الأسر في ميدان التعليم، بالنسب المهمة للفئتين الطرفيتين المنخفضة جداً (١٦،٦٪)، والمرتفعة جداً (١٩،١٪)، مما يشير إلى درجة تفاوت هامة جداً في هذا الميدان، مقارنة بالميادين الأخرى. إن نسب الأسر المحرومة في ميدان التعليم في محافظة بيروت تزيد عن المعدل الوطني بشكل محسوس (٢٠،٧٪ من الأسر، من أصلها ١١،١٪ ضمن فئة منخفضة جداً). (في مكان آخر من هذه الدراسة، سيجري تناول مؤشرات التعليم والأمية بشكل أكثر تفصيلاً).

رابعاً، **مؤشرات متصلة بالدخل:** يتكون دليل المؤشرات المتصلة بالدخل من ثلاثة مؤشرات هي الآتية: مؤشر المهنة الرئيسية؛ مؤشر ملكية سيارة خاصة؛ ومؤشر معدل الإعالة الاقتصادية الفعلية للأسرة (نسبة الذين يعملون على العدد الإجمالي للأسرة). واستناداً إلى دليل الميدان والعتبات الخاصة بمؤشراته، سجلت دراسة خارطة أحوال المعيشة في لبنان، أن نحو ٤٢،٨٪ من الأسر المقيمة في لبنان تعيش تحت عتبة الحرمان بالنسبة لدليل المؤشرات المتصلة بالدخل، و١٩،٤٪ من هؤلاء يعيشون في حالة نقص شديد للمداخيل. أمّا في محافظة بيروت، فإن هذه النسب تبلغ ٣٥،١٪ (دون العتبة) منهم ١٦،٩٪ ضمن فئة أحوال المعيشة المنخفضة جداً. وما يلفت النظر في وضعية دليل المؤشرات المتصلة بالدخل في قضاء بيروت، هو أن نسبة الأسر المصنفة ذات وضعية منخفضة جداً (١٦،٩٪) مع نسبة الأسر المصنفة ذات وضعية منخفضة (١٨،٢٪)، تشير إلى التدني النسبي في مستوى المداخيل في هذا القضاء الذي يطال أكثر من ٣٥٪ من المقيمين.

٤-٤ على سبيل الخلاصة:

بإيجاز شديد، بينت دراسة خارطة أحوال المعيشة في لبنان أن بيروت هي أحد الأقضية المدينية الأساسية القليلة الحرمان في لبنان. ويتفاوت ترتيب قضاء بيروت مقارنة بالأقضية الأخرى، لجهة شدة الحرمان فيه، حسب الميدان المحدد. ويأتي هذا القضاء في الترتيب الثاني حسب دليل المسكن، إلا أنه يراوح بين الترتيب الثاني والعشرين والترتيب السادس والعشرين في الميادين الأخرى.

ترتيب بيروت حسب الميادين، والقضاءين الأكثر والأقل حرماناً(*)

	دليل أحوال المعيشة	دليل المسكن	دليل المياه والصرف الصحي	دليل التعليم	دليل المؤشرات المتصلة بالدخل
ترتيب بيروت	٢٣	٢	٢٦	٢٥	٢٢
القضاء الأكثر حرماناً	بنت جبيل	بعبدا	بنت جبيل	عكار	الهرمل
القضاء الأقل حرماناً	كسروان	جزين	بيروت	كسروان	كسروان

(*) ملخص من جدول الأقضية، ص ٣١.

الفصل الخامس

التعليم والمنشآت التعليمية

يشمل هذا الفصل خصائص القطاع التعليمي في بيروت لناحية المدارس والمؤسسات التعليمية وتوزع الطلاب على مختلف المراحل وموضوع التسرب والانتساب الدراسي وأعباء التعليم لجهة الأقساط وأخيراً درجة الإشباع الأساسي في ميدان التعليم.

ويجمع العديد من المختصين بموضوع التعليم بأن مدينة بيروت شكلت على الدوام بالنسبة للبنانين والمقيمين والعرب في المنطقة قطباً يجذب نحوه الأفراد والأسر لتحصيل العلم والدراسة على اختلاف مراحلها وكمركز متميز للخدمات التعليمية عموماً.

وعلى الرغم من الخسائر الفادحة التي طالت القطاع ومؤسساته وجسمه البشري خلال الأحداث مما أثر على المستوى التعليمي وانعكس ارتفاعاً في الأكلاف التعليمية فإن بيروت استعادت موقعها ودورها في تقديم الخدمات المتميزة في المنطقة وعلى الصعيد الداخلي.

وبغض النظر عن النقاش الحاد حول التعليم ولا سيما الجامعي منه لجهة دور ووظيفة الجامعة اللبنانية والجامعات الخاصة الأخرى في بيروت. ينبغي الإشارة إلى أن عدد المؤسسات الجامعية الخاصة ومعاهد التعليم العالي قد ازداد في بيروت بعد الأحداث.

٥-١ توزع الطلاب على المراحل التعليمية:

يبلغ مجموع التلاميذ في بيروت ٩٥٩٢٠ تلميذاً منهم ١٩٤٤١ في الرسمي بما نسبته ٢٠،٢٦٪ وما تبقى في التعليم الخاص (المجاني وغير المجاني) وما نسبته ٧٩،٧٤٪. وتشكل هذه الخاصية إحدى أبرز أوجه الخلل في التعليم لجهة ضعف التعليم الرسمي وانخفاض عدد المدارس الرسمية مقارنة مع المدارس الخاصة[1].

ويشكل التلاميذ في المرحلة الابتدائية ما نسبته ١٨،١٥٪ وفي المرحلة الابتدائية ٣٨،٨٤٪ وفي المتوسطة ٢٨،٤٠٪ والثانوي ١٤،٧٩٪ وذلك في القطاعين الخاص والرسمي معاً.

٥-٢ توزع المدارس وفق اللغة الأجنبية والقطاع:

تضم بيروت ٢١٠ مؤسسات تعليمية رسمية وخاصة (مجانية وغير مجانية) منها ٦١ مدرسة رسمية ما نسبته ٢٩٪ والمدارس الخاصة تشمل نسبة ٧٩٪ من إجمالي مدارس بيروت. وتمثل مدارس اللغة الفرنسية الأكثرية ١١٤ مدرسة ما نسبته ٥٤،٢٪ مقابل ٢٦،٦٪ نسبة مدارس اللغة الإنكليزية وما تبقى هي المدارس التي تدرس اللغتين الأجنبيتين معاً (فرنسية وإنكليزية) وتمثل نسبة ٢٠،٢٪ من إجمالي المدارس.

وفي التعليم الرسمي تبدو هيمنة تعليم اللغة الفرنسية وبنسبة أكبر مما هي في التعليم الخاص، كما هو مبين في الجدول الآتي:

المدارس	رسمي ٪	خاص (مجاني)٪	خاص غير (مجاني)٪
فرنسي	٨٢	٤٨	٤٢
إنكليزي	١٥	٢٤	٣٣
فرنسي + إنكليزي	٣	٢٨	٢٥

المصدر: المركز التربوي.

١ المركز التربوي للبحوث، مجلة الاحصاءات التربوية عام ٩٥-٩٦

٥-٣ المدارس المهنية:

أمّا المدارس المهنية في بيروت فيبلغ عددها الإجمالي ٦٥ مدرسة ومعهداً منها ٤ رسمية (في بئر حسن) بما نسبته ٦٪ و٦١ مدرسة مهنية خاصة بما نسبته ٩٤٪ من إجمالي المدارس المهنية.

وإذا قارنا بين المدارس المهنية الخاصة والرسمية ومدارس التعليم العام يتبين أن الفئة الأولى تمثل ٣١٪ مقابل ٦٩٪ مدارس التعليم العام من إجمالي عدد المدارس في بيروت[١].

٥-٤ خصائص الانتساب المدرسي وفق الجنس والعمر ونوع التعليم:

يقدر مجموع عدد المقيمين الذين يتابعون الدراسة حالياً، بمن فيهم الذين في الحضانة، نحو ١١٤٧٧٩ فرداً ويشكل الذكور منهم ٥١،٦٪ في مقابل ٤٨،٤٪ إناث. ويتوزعون على المراحل التعليمية بالشكل الآتي:

١٠،٣٠٪ صفر - ٥ سنوات يتابع في الروضة أو الابتدائي

٣٣،٠٦٪ ٦ سنوات وأكثر يتابع في الابتدائي

٢٤،٧٧٪ يتابع في المتوسط أو BP (تعليم مهني)

١٥،٥٨٪ يتابع في الثانوي أو BT (تعليم مهني)

١٥،٠٨٪ يتابع في الجامعة أو TS أو LT (تعليم مهني)

١،٢٢٪ يتابع دراسات عليا

١٠٠٪ المجموع

وتتساوى نسب الذكور والإناث تقريباً في مراحل الروضة - الابتدائي والمتوسط والثانوي في حين تتجاوز نسب الإناث نسب الذكور وبشكل بسيطٍ في مراحل الجامعة والدراسات العليا مقابل تجاوز الذكور للإناث في النِّسب في الابتدائي بعد ٦ سنوات.

١- المركز التربوي للبحوث، مجلة الاحصاءات التربوية عام ٩٥-٩٦ .

أمّا عدد المقيمين الذين هم خارج المؤسسات التعليمية حالياً وبحسب النسب والمستوى التعليمي المحصل في لبنان يبلغ ما يقارب ٢٩٢٦٢٤ فرداً، منهم ٤٧،٤٪ ذكور و٥٢،٦٪ إناث[١].

ويتوزع هؤلاء على المراحل الآتية:

٦،٥٪ صفر –٥ سنوات غير ملحق بالروضة حالياً

٠،٢٧٪ من ٦–٩ سنوات غير ملحق بالمدرسة حالياً

١١،٢٪ ١٠ سنوا ت أو أكثر – أمّي

ويمكن بالتالي اعتبار هذه الفئة من الأميين وتمثل ١٧،٩٧٪ من مجموع المقيمين ممن هم خارج المؤسسات التعليمية ويمثلون نسبة ١٩،٩٪ من مجموع المقيمين ٤٠٧٤٠٣ أفراد ممن يتابعون الدراسة ومن هم خارج المؤسسات التعليمية أو أنهوا الدراسة في بيروت.

أمّا الفئات الأخرى ممن هم خارج المؤسسات التعليمية فيتوزعون كالآتي:

٨،٧٧٪ ١٠ سنوات أو أكثر، يقرأ ويكتب

١٩،٥٪ أنهى الابتدائي

١٨،٨٧٪ أنهى المتوسط أو BP

١٧،٥٥٪ أنهى الثانوي أو BT

١٤،٨٤٪ أنهى الجامعة أو TS أو LT

٢،٥٪ أنهى الدراسات العليا

وهكذا يشكل الذين يتابعون الدراسة حالياً نسبة ٢٨،١٧٪ من مجموع المقيمين في بيروت والبالغ عددهم ٤٠٧٤٠٣ أفراد (مجموع الذين يتابعون الدراسة + مجموع من هم خارج المؤسسات التعليمية و/أو أنهوا تحصيلهم الدراسي).

١- المركز التربوي للبحوث، مجلة الاحصاءات التربوية عام ٩٥-٩٦.

إذا استثنينا الذين أنهوا دراستهم الثانوية الجامعية ويبلغ عددهم ١٠٢١٠٧ أفراد من مجموع المقيمين (يتابعون الدراسة أو من هم خارج التعليم أو أنهوا التعليم) فيصبح عدد الذين هم خارج المؤسسات التعليمية ولم ينهوا دراستهم الثانوية وما فوق ١٩٠٥١٧ فرداً ويمثلون نسبة ٤٦،٧٦٪ من مجموع المقيمين (من هم في الدراسة حالياً ومن هم خارج المدارس أو أنهوا التعليم).

ويدل ذلك على خلل كبير في بنية السكان لجهة المستوى التعليمي إذ ينبغي أن تكون النسبة هذه أقل بكثير مما هي عليه، ويتجه من ناحية أخرى معظم الذين يتابعون الدراسة من مستوى متوسط وما فوق نحو التعليم العام على حساب الاختصاص (علمي و/أو أدبي) إذ يمثلون ٦٥،٠١٪ من مجموع تلك الفئة البالغ عدد التلاميذ والطلاب فيها ٦٥٠١٤ شخصاً.

أمّا الذين يتابعون تعليماً مختصاً علمياً فتشكل نسبتهم ١١،٥٧٪ من مجموع الفئة المعينة وفي كل المراحل من المتوسط حتى الدراسات العليا في التعليم العام والمهني[1].

وإذا ما تناولنا فئة الذين هم خارج المؤسسات التعليمية حالياً (متوسط وما فوق) وأنهوا دراستهم في مراحل المتوسط والجامعي وما بعد الجامعي فيتبين أن الذين تابعوا التعليم العام يمثلون ٦١،٧٦٪ مقابل ٢٥،٤٧٪ من الذين تابعوا أو أنهوا تعليماً اختصاصياً أدبياً و١١،٩٨٪ نسبة الذين أنهوا تعليماً اختصاصاً علمياً.

وهي نسب متقاربة جداً مع الذين يتابعون الدراسة حالياً ويتجه أكثرهم نحو التعليم العام. ويظهر هذا الوضع أن التوجيه العام للتلاميذ نحو التعليم المختص ولا سيما المهني منه لم يحقق الأهداف المرجوة منه.

أمّا خصائص الذين يتابعون الدراسة حالياً فوق المتوسط أو الذين هم خارج الدراسة أو أنهوا التعليم فوق المتوسط لناحية الجنس فتشير إلى أن نسبة الإناث تفوق نسبة الذكور ٢٦،١٧٪ في مقابل ١٨،٥٤٪ بين المتابعين تعليماً

١- المركز التربوي للبحوث، مجلة الاحصاءات التربوية عام ٩٥-٩٦.

اختصاصياً أدبياً وتتقارب النسبتان بين الإناث والذكور في التعليم العام في حين يجتذب التعليم المختص العلمي الذكور (١٤،٥٧٪) أكثر من الإناث ٨،٤٤٪.

وإذا اعتبرنا المقياس نفسه أي الجنس بين الذين أنهوا دراستهم أو من هم خارج الدراسة في مستوى المتوسط وما فوق فنجد أن النسب متقاربة بين الإناث والذكور في الاختصاصات الأدبية وتفوق ملحوظ للذكور في الاختصاصات العلمية ١٧،٦١٪ ذكور مقابل ٦،٦١٪ إناث وتفوق نسب الإناث على نسب الذكور في التعليم العام ٦٧،٤٦٪ إناث مقابل ٥٥،٧٩٪ ذكور.

٥-٥ التسرب الدراسي بحسب العمر الإفرادي والجنس:

يبلغ عدد المقيمين الذكور تحت سن ٢٥ سنة والمعنيين بالانتساب الدراسي نحو ١٩٨٠٢٦ فرداً والمقيمين الإناث للعينة نفسها ٢٠٩٣٧٧ فرداً.

وتمثل نسبة الذين لم يذهبوا أبداً إلى المدرسة ٦،٤٩٪ من الذكور مقابل ١١،٨٨٪ من الإناث.

والذين لا يتابعون الدراسة حالياً وسبق لهم المتابعة ٥٨،٥٦٪ ذكور مقابل ٢٣،٣٤٪ إناث. وفي صفوف الروضة وصلت نسبة الذكور ٤،٨٪ مقابل ٣،١٨٪ إناث ومن هم دون سن الدراسة ٥،٠٢٪ ذكور و٤،٣٣٪ إناث.

ويظهر بوضوح أن نسب الذكور الذين توقفوا عن متابعة الدراسة تزداد باطراد مع العمر ١،٣٧٪ بعمر ٧ سنوات و١١،٣٥٪ في سن ١٤ سنة و٣٢،٢٧٪ في سن ١٨ سنة.

والأمر نفسه ينطبق على الإناث لجهة تزايد نسب التسرب مع تزايد العمر وإن بنسب أقل بكثير من الذكور. حيث تمثل نسبة من توقف عن الدراسة ٠،٣٩٪ في سن ٧ سنوات و٥،٣٩ في سن ١٤ سنة و٢٥٪ في سن ١٨ سنة.

وإذا ما دققنا أكثر في وتيرة التسرب الدراسي فنرى أنها تبدأ خلال متابعة الدراسة في الابتدائي وتزداد مع التقدم في التعليم نحو المتوسط والثانوي.

وتبين الدراسة أن التأخر المدرسي بشكل واقعاً ملموساً حيث من المفترض أن ينهي التلميذ بعمر ١١ سنة المرحلة الابتدائية في حين هم بين ١٢ و١٥ سنة. كما أن التلاميذ الذين تجاوز عمرهم المعدل الوسطى لإنهاء المرحلة المتوسطة وهي ١٥ سنة تمثل نسبهم ١٦،٨١٪ من مجموع الذين هم في مرحلة المتوسط.

أمّا في المرحلة الثانوية فتمثل نسبة من تجاوز عمرهم المعدل الوسطي لإنهاء المرحلة (أي ١٨ سنة) ويعتبرون بالآتي ضمن التأخر المدرسي نحو ٢٤،٨٢٪ من مجموع المتابعين التعليم الثانوي[1].

٥-٦ كلفة الأقساط المدرسية والنفقات المتفرقة:

تبين دراسة الأوضاع المعيشية للأسر أن كلفة الدراسة في التعليم الرسمي تقدر بـ١٤٧٠٠٠ل.ل للتلميذ الواحد في السنة في حين تكلف نحو ١٨١٧٠٠٠ل.ل للتلاميذ في المدارس الخاصة. وترتفع الكلفة في التعليم الجامعي إلى ٦٥١٧٠٠٠ل.ل في الجامعة اللبنانية.

أمّا النفقات المتفرقة غير الأقساط المدرسية مثل شراء الكتب والنقل وغيرها، فهي متفاوتة بين قطاعي التعليم الرسمي والخاص. فهي تقدر بنحو ٢٧٤ ألف ل.ل. في الخاص. أمّا في الجامعة الرسمية فتصل النفقات إلى ٦٣٣٠٠٠ل.ل مقابل ١٣٩٠٠٠٠ل.ل في الجامعات الخاصة.

ويستفيد ١٩،٢٪ من التلاميذ في لبنان من منح دراسية وتراوح قيمتها بين ٢٧٥٠٠٠ل.ل و٥٥٤٠٠٠ل.ل. بين المرحلة الابتدائية والجامعية في التعليم الرسمي وبين ٨٦٢٠٠٠ل.ل. ابتدائي و١١٩٨٠٠٠ل.ل جامعي) في التعليم الخاص.

وتجدر الإشارة إلى أن كلفة الولد الواحد تنخفض كلما ارتفع عدد الأولاد الذي يتابعون الدراسة وذلك من ١٩٢٣٠٠٠ل.ل في الأسرة التي لديها ولد واحد إلى ٧٥٨٠٠٠ل.ل عندما تضم الأسرة ٦ أولاد في المدرسة.

١ المركز التربوي للبحوث، مجلة الاحصاءات التربوية عام ٩٥-٩٦.

ويعتبر معدل الأقساط المدرسية بحسب عدد التلاميذ في بيروت الأعلى مقارنة مع سائر المناطق حيث يصل إلى ٣٠٩٦٠٠٠ل.ل في العاصمة و٢٧٥٤٠٠٠ل.ل في الضواحي و٢٧٩١٠٠٠ل.ل في الجنوب و١١١٨٠٠٠ل.ل في محافظة النبطية ثم ١٥٤٥٠٠٠ل.ل. في البقاع.

وفي العموم لا تزال كلفة التعليم في لبنان تشكل عبئاً كبيراً على الأسر في بيروت والمناطق ونلاحظ بوضوح التحول التدريجي في السنوات الأخيرة نحو ارتياد المدرسة الرسمية ولا سيما في المتوسط والثانوي بسبب ارتفاع الأقساط في المدارس الخاصة، وتواجه المدرسة الرسمية في بداية كل عام دراسي ضغطاً هائلاً من التلاميذ الجدد في بيروت كما في المناطق في ظل قدرة استيعابية ضعيفة. وعلى الرغم من الوضع المأزوم في التعليم الرسمي فقد تحسنت في السنوات الأخيرة أوضاع التكميليات وخاصة الثانويات لجهة التجهيزات المدرسية من مكتبات ومختبرات والكومبيوتر ولا سيما بعد اعتماد المناهج التربوية الرسمية الجديدة عام ١٩٩٨ وما تتطلبه من استعمال وسائل التعليم الحديثة. إلاّ أن الوضع العام للتجهيزات في المدرسة الرسمية لا يزال يعاني من مظاهر خلل وضعف مقارنة مع المدرسة الخاصة.

٥-٧ درجة الإشباع الأساسي في ميدان التعليم:

استناداً إلى دراسة خارطة أحوال المعيشة في لبنان (مصدر سبق ذكره) يتوزع الأفراد حسب درجة إشباع الحاجات الأساسية في ميدان التعليم - التصنيف الثلاثي ونسبتهم من إجمالي الأفراد المقيمين في بيروت على الشكل الآتي:

	متدنية	متوسطة	عالية	مجموع
٪	١٩،٨	٣١،١	٤٩،٢	٪١٠٠

المصدر: خارطة أحوال المعيشة في لبنان، ١٩٩٨.

وتعتبر درجة الإشباع العالية من حيث النسبة الأعلى بين المناطق والأقضية بعد نسبة كسروان والبالغة ٥٠،٤٪.

الفصل السادس

الموارد الطبيعية

يشكل نهر بيروت الذي يصب في منطقة الكرنتينا - شمالي المدينة - الحدود الطبيعية بين بيروت الإدارية وقضاء المتن، وتقلصت مع الامتدادات المدينية والسكانية المساحات الخضراء التي كانت تحيط بجانبي النهر، ويعتبر نهر بيروت المورد الطبيعي الأول في العاصمة وقبل بلوغه المدينة تستغل مياهه للري في زراعات محدودة في الوادي الفاصل بين قضاءي بعبدا والمتن.

أمّا الموارد الطبيعية فهي حرج بيروت، الواقع في الطرف الجنوبي والفاصل بين العاصمة وضاحيتها الجنوبية (الغبيرة - الشياح). وقد أصابت الأحداث القسم الأكبر من الثروة الحرجية (حرائق وتعديات). ثم أعيد في أوائل التسعينات تأهيل الحرج بمساعدة أوروبية وتحول إلى حديقة عامة كبرى في العاصمة.

والحدائق الأخرى الهامة في المدينة هي: حديقة الصنائع، حديقة السيوفي، وحديقة المفتي الراحل حسن خالد، وحديقة برج أبي حيدر (حوض الولاية)، وحديقة مار نقولا. وتقع تحت إشراف مصلحة الحدائق في بلدية بيروت.

ولوحظ في السنوات الأخيرة ونتيجة تنامي الوعي البيئي الرسمي والخاص معاً بروز مبادرات عدة لتشجير الأرصفة العامة وجانبي الطرق الداخلية في عدة أحياء.

وتتغذى أحياء العاصمة من مياه بيروت (محطتي برج أبي حيدر وتلة الخياط) ودأبت المباني الجديدة (منذ مطلع الثمانينات) على حفر آبار ارتوازية لاستغلال مياهها للاستعمال المنزلي.

الفصل السابع

القطاعات الاقتصادية والنشاط الاقتصادي

٧-١ الزراعة:

منذ أواسط الخمسينات تراجعت بقوة الأنشطة الزراعية في بيروت وتقلصت الأراضي المزروعة لصالح البناء. وفي التسعينات اقتصرت أوجه النشاط الزراعي في المدينة على بعض المشاتل الزراعية (ورود وأزهار) وعلى المؤسسات التي تتعامل مع النشاط الزراعي كمؤسسات التسليف وبيع المواد والمعدات ومكاتب تمثيل وكالات أجنبية تصدّر إلى لبنان مواد تشملها الزراعة.

أ - المشاتل الزراعية الرئيسية في بيروت هي:

غاردن سيتي الروشة.

إكزوتيكا فردان.

أولوها فردان/ مار الياس.

البساط - الظريف (غراندي فلورا).

شركة جنى بدارو.

روبنسون (إسباس فير)- بدارو.

بوتانيكا-- العدلية/فرن الشباك.

ب - مراكز الحسبة و/أو الأسواق الكبرى للخضار:

يقع في آخر أوتوستراد كميل شمعون/المدينة الرياضية مركز بيع الخضار والفاكهة بالجملة بإدارة نقابة موزعي الخضار في بيروت ويستقبل هذا المركز

يومياً عشرات الشاحنات الواردة من المناطق اللبنانية ومن خارج لبنان على السواء.

وفي بيروت سوقان كبيران لبيع الخضار بالمفرق في بئر حسن تجاه المدينة الرياضية وفي مركز الأسواق الشعبية في محلة الكرنتينا ويعتبر الإقبال عليهما مقبولاً. هنالك أيضاً عدة أسواق خضار صغيرة في الأحياء السكنية (البيع بالمفرق) وباتت مراكز التعاونيات الاستهلاكية والمخازن التجارية الكبرى تخصص مساحات ملحوظة لبيع الخضار والفاكهة.

٧-٢ الصناعة :

وفرت معطيات المسح الصناعي الذي نفذته وزارة الصناعة والنفط عام ١٩٩٥ وكذلك معطيات إحصاء المباني والمؤسسات[1](إدارة الإحصاء المركزي ١٩٩٦) إضافة إلى معطيات دراسة سوق العمل - التحقيق الإحصائي لدى المؤسسات الذي قامت به المؤسسة الوطنية للاستخدام عام ١٩٩٧، وفرت تلك المعطيات معلومات وافية عن أوضاع الصناعة والمؤسسات المنتجة في لبنان ككل ولكنها لم تحدد بالملموس المعطيات على أساس القضاء أو المحافظة باستثناء مسح المباني والمؤسسات.

وتبعاً لذلك فإن المعلومات حول الصناعة ستتناول الخصائص العامة على مستوى لبنان إضافة إلى الجزء الخاص ببيروت[2].

يقدر العدد الإجمالي للمؤسسات الصناعية في لبنان ٢٣٥١٨ مؤسسة وهي موزعة بين مختلف فروع القطاع وهي وحدات صغيرة الحجم حيث إن ٦٨٪ من المؤسسات المحصاة تستخدم أقل من ٥ أجراء في حين أن أقل من ٤٪ من الوحدات الصناعية تستخدم أكثر من ٢٠ أجيراً. ومن الملاحظ أنه بالكاد ١٠٪ من الوحدات تتخذ شكل شركات ذات رساميل (أكثريتها الساحقة رأسمالها لبناني).

١- مدينة بيروت في اوائل سنة ١٩٩٦، الاحصاء الشامل للمباني والمؤسسات - ادارة الاحصاء المركزي، ايلول ١٩٩٦، العدد٣
٢- المصدر السابق.

إن التركز الرئيسي للإنتاج الصناعي يقع في جبل لبنان وعلى وجه الخصوص في الضواحي القريبة من بيروت: الشويفات، كفرشيما، الحدث، الشياح، المكلس، البوشرية، الجديدة، الدورة، نهر الموت، نهر الكلب، ذوق مصبح... الخ.

وذلك أن ٤٥٪ من إجمالي الوحدات الصناعية تتوزع على هذه المناطق، والجدير بالذكر أن طابع الوحدات الصناعية هو صناعات تحويلية (٩٦٪). وقد سجل إنشاء المؤسسات الصناعية نمواً هاماً بعد الأحداث أي في التسعينات حيث ٣٠٪ من المؤسسات أنشئت بعد ١٩٩٠.

يبلغ عدد العاملين في الوحدات الصناعية في لبنان ١٤٥ ألف أجير منهم ٣٨ ألف عامل ظرفي أو مؤقت (٤٣٨٣ عاملاً في المنازل).

كما أن متوسط عدد العاملين في المؤسسة الواحدة هو ٦،٥٢ أشخاص وينخفض هذا المتوسط إلى ٤،٩٢ أشخاص إذا اعتمدنا فقط الإجراء. ويصل إجمالي حركة القطاع (مجموع مبيعاته) إلى ٣،٧٢ مليار دولار وتبلغ القيمة المضافة الإجمالية ١،٨٢ مليار دولار أي ما يعادل ٤٩٪ من مجموع مبيعات القطاع.

لا تبدو عملية التركز في الصناعة ظاهرة هامة حيث إن ٦٩،٩٪ من مجموع الوحدات تستخدم أقل من ٥ أجراء وفي المقابل تمثل المؤسسات التي تضم ١٠ إجراء وما فوق نحو ٩،٥٪ من المجموع ولكنها تضم ٤٢،٥٪ من الأجراء وتستقطب ٦١،٤٪ من مجموع المبيعات و٥٧،٧٪ من القيمة المضافة و٥٤،١٪ من الاستثمارات.

أمّا على المستوى القطاعي فأكثر من ٧٠٪ من المؤسسات تعمل في خمسة فروع: الأغذية والمشروبات ٢٠،٢٪، الأثاث ١٦،٣٪، المنتجات المعدنية ١٣،٩٪، الألبسة ١٣،٦٪ والمصنوعات الخشبية ٦،٦٪.

وفي المقابل تمثل المؤسسات في سائر الفروع نحو ٢٩٪ من المجموع وتستخدم ٤٠،٤٪ من الأجراء وتؤمن ٤٨٪ من الإنتاج.

أمّا الكتلة الأجرية المدفوعة للعاملين بدوام كامل (نحو ١٠٨ آلاف) فتقارب

٤٥٣ مليون دولار إضافة إلى ٥٦ مليون دولار كأعباء أجرية موسمية، فيكون متوسط الأجر السنوي للفرد ٤١٦٤ دولاراً في سنة ١٩٩٤ (٣٢٥٤ دولاراً للعامل في الوحدات الصغيرة و٥٠٣٢ دولاراً للعامل في أكبر المصانع).

وتقدر مساهمة القطاع الصناعي في الثروة الوطنية بنحو ٢٠٪ ويلاحظ في العموم أن هنالك ضعفاً في الاستثمارات الصناعية، لا سيما التجهيزات والأصول التابعة وتمتص أغلب الاستثمارات، وأن الإنتاج في القطاع قليل التنوع ومحصور في بعض السلع التقليدية ولا سيما في فروع الأغذية والمشروبات والأثاث. وأن القرار والإدارة في القطاع مرتكزان بخاصة على الإدارة الفردية بسبب غياب البنى الصناعية[1].

في موازاة تلك المعطيات العامة يقدم مسح المباني والمؤسسات حول مدينة بيروت معطيات حول النشاطات البارزة وهي بالدرجة الأولى التجارة ٩٩٩٥ مؤسسة لتجارة المفرق و١١٩٩ مؤسسة لتجارة الجملة و١٦١٩ مؤسسة لبيع وصيانة السيارات. أمّا الخدمات فتأتي في المرتبة الثانية إذ تشمل ثلث المؤسسات حيث هناك ١١٩٩ فندقاً ومطعماً و١٧٨٧ مؤسسة تقدم خدمات للمشاريع و١٧٤٢ مؤسسة خدمات اجتماعية. أمّا حصة الصناعة في بيروت فتشكل ١٢،٤٪ من مجموع المؤسسات المحصاة أي ٢٩٣١ مؤسسة صناعية من أصل ٦٤٦٦ مؤسسة في المسح.

وتقدر معطيات مسح المباني والمؤسسات عدد العاملين في مدينة بيروت بـ١٤٨ ألف أجير أي ما يعادل ٦ عمال في المؤسسة الواحدة ولا يشمل ذلك العاملين في الإدارة العامة.

١- ادارة الاحصاء المركزي، الاحصاء الشامل للمباني والمؤسسات، ١٩٩٦.

في ما يأتي جدول يبين عدد المؤسسات الصناعية حسب النوع والتوزع الجغرافي وعدد العاملين في مدينة بيروت.

	أشرفية	باشورة	رأس بيروت	رميل	زقاق البلاط	صيفي	عين المريسة	مدور	مزرعة	مصيطبة	مرفأ	ميناء الحصن	مجموع عدد العاملين	المجموع
صنع المنتجات الغذائية	٦٣	٢٦	٥٤	٤٢	١٧	٦	٥	٨	١٨٠	١٣٧		٣	٢٢٠٠	٥٣٣
منسوجات ومصنوعات جلدية	١١٧	٣٥	١٠٥	٧٢	٣٤	١١	١٧	٢٢	٢٣٦	١٦٤		٢	٣٢٠٣	٨١٥
صناعة الخشب والورق	١٥	١١	٤	١٩	٨	٧	١٨	٩	٣٧	٢٣		١	٦١٨	١٣٤
الطباعة والنشر	٣٣	٢٦	١١٠	٢٩	١٧	١٩	٢	١	٨٤	٩٠		٤	٢٧٣٧	٤٣١
منتجات غير معدنية	١٥	١١	٩	٨	٤	٣	٢	٧	٢٨	١٩			٨٣٥	١٠٥
منتجات معدنية	١٧	١٠	١٩	٢٥	١٣	٦	١	٤٠	٩٩	٥٤		٣	١٦٤٤	٢٨٦
صنع الآلات والمعدات	٢٣	٥	١٧	١٥	٦	٣	٢	١٢	٤١	٣٧			١٠٣١	١٦٠
المفروشات	٩١	٢١	٣٩	٥٤	٢١	١٣	١١	٢٣	١١٩	٧٤		٢	١٦٦٥	٤٦٨
المجموع	٣٧٤	١٤٥	٣٩٣	٢٤٥	١١٨	٦٦	٥٧	١٢٢	٨٢٤	٥٨٨		١٥	٤٩٣٣	٢٩٣١
توزع عدد المؤسسات حسب عدد العاملين (في جميع المؤسسات. صناعة. تجارة الخ.)	٣٢٤٣	٧١٦	٤٤٨٥	٢٠٤٤	٧٥١	٥١٣	٥١١	٥٢٩	٦٥٥١	٥١٨١	١٧	١١٥		٢٤٦٦٠

المصدر: مسح المباني والمؤسسات. إدارة الإحصاء المركزي ١٩٩٦.

ويلاحظ من معطيات الجدول أن منطقتي المزرعة (٨٢٤) والمصيطبة (٥٨٨) تأتيان في مقدمة المناطق لجهة تمركز المؤسسات الصناعية وتليها منطقتا رأس بيروت (٣٩٣) والأشرفية (٣٧٤). وينطبق التراتب نفسه لجهة مجموع عدد العاملين (صناعة وغير صناعة).

أمّا الفروع الصناعية التي تستقطب أكبر عدد عاملين في بيروت فهي الطباعة والنشر (٣٧٣٧ عاملاً) ومن ثم الجلدية والمنسوجات (٣٢٠٣ عمال) وصناعة المنتجات الغذائية (٢٢٠٠ عامل).

وفي المقابل تحتل صناعة المنسوجات والجلدية المرتبة الأولى لجهة عدد المؤسسات في بيروت ٨١٥ مؤسسة ثم الغذائية ٥٣٢ مؤسسة والمفروشات ٤٦٨ مؤسسة والطباعة والنشر ٤٣١ مؤسسة.

أ - توزع العاملين في بيروت بحسب الجنس:

أمّا توزع العاملين في بعض الفروع الصناعية بحسب الجنس في بيروت وفق معطيات دراسة الأوضاع المعيشية للأسر - ١٩٩٧ الصادرة عن إدارة الإحصاء المركزي، فيبينها الجدول الآتي:

نسبة المقيمين حسب النشاط الاقتصادي والجنس

قطاع النشاط الاقتصادي (بيروت)	ذكور ٪	إناث ٪	ذكور وإناث
الصناعة عموماً منها	١٣،٨	٩،٢	١٢،٣
الاغذية	٢،٨	١،١	٢،٤
الطباعة والنشر	٢،٩	١،٦	
الزجاج والبلاط	٠،٤		
التعدين	١،٤		١،٣
الاثاث	١،٤		١،١

المصدر: دراسة الأوضاع المعيشية للأسر، ١٩٩٧.

والجدير بالذكر أن نسبة العاملات الإناث في قطاع الألبسة والأقمشة ترتفع إلى ٥،٨٪ في بيروت (الذكور والإناث معاً ٣،١٪).

ب - التدريب والتأهيل المهني للعاملين:

تفيد معطيات دراسة المؤسسة الوطنية للاستخدام[1] أنه من بين ٣٤٨١ مؤسسة (منها ١٧٥٣ في العينة مستقاة من المسح الصناعي و١٧٣٨ من معطيات الضمان الاجتماعي) وحصة بيروت منها تبلغ ٦٧٠ مؤسسة وتشمل ٣٢٢٣٩ عاملاً.

تفيد المعطيات أن نسبة الحاجة إلى التدريب بلغت ٩،٥٪ من عدد المؤسسات (٨٦،٨٪ لا حاجة إلى التدريب)، كما تبين أن ٨،٤٪ من المؤسسات تنظم دورات تدريبية مقابل ٨٦٪ لا تنظم دورات وتبلغ نسبة نفقات التدريب في مجموع نفقات المؤسسة الاستشارية عام ١٩٩٤ ما يأتي:

نسبة النفقات	٠٪	١-١٠٪	١١-٢٠٪	٢١-٣٠٪	٣١-٥٠٪	٥١٪ وأكثر
نسبة المؤسسات	٩٢،٣	١،٨	١	٠،٥	١،١	٠،٦

المصدر: المؤسسة الوطنية للاستخدام، ١٩٩٧.

وبلغ عدد المستخدمين الذين يحتاجون إلى تدريب في كل المهن، (وكل المناطق) ١٦١٩٦ عاملاً.

ج - ترك العمل:

أمّا المشاكل التي أدت إلى ترك العمل في مؤسسات المسح المذكور فيبينها الجدول الآتي:

١- المؤسسة الوطنية للاستخدام، دراسة سوق العمل، نتائج التحقيق الاحصائي لدى المؤسسات، ١٩٩٧ .

توزع العاملين الذين غادروا المؤسسة٪

سبب المغادرة	٪
غير معروف	٨
تقاعد	٣،٣
وفاة	١،١
خلاف مع الادارة	٦،١
عمل آخر	٣٨،٩
تقلص النشاط	١٤،٩
غيره	٢٧،٧
المجموع	٪١٠٠

المصدر: المؤسسة الوطنية للاستخدام، ١٩٩٧.

ويتبين أن الأسباب الرئيسة تعود إلى الحراك في العمل (عمل آخر) ومن ثم الصرف من المؤسسة بحجة تقليص النشاط أو الخلاف مع الإدارة وتطال عمليات المغادرة مجمل المهن. أمّا في بعض الفروع الصناعية فيتبين المعطيات من الدراسة المذكورة ما يأتي:

القطاع الاقتصادي	نسبة المغادرين بالألف	مجموع العاملين	الجنس	
			إناث	ذكور
الصناعات الاستخراجيه	٩،٥	٥٠	٠	٥٠
الصناعات الغذائيه	١٣١	٣٥٠	٥٢	٢٩٨
المنسوجات	٤٢،٤	١٦٣	١١٠	٥٤
صنع الملابس، صنع الفراء	٣٧،١	٤٥٩	٣١٢	١٤٧
صناعة الجلد، الاحذية، الحقائب	٨،٩	١٠٥		١٠٥
صنع المنتجات الخشبية (دون الإثاث)	٩،٢	٦٢		٦٢
الطباعة والنشر	١٢،٥	٥٤	١٣	٤٢
الصناعات الكيمائية	٢٦،٧	١٠٧	٤	١٠٢
صنع المطاط واللدائن	١،٦	٤	٢	٢
صنع منتجات الحمامات غير المعدنية	٢٩،٢	١٣٨	٢	١٣٦
صناعة المعادن الاساسية	١٧،٥	٧٦		٧٦
صناعة منتجات المعادن	٣٦،٥	٣٠١	٢٣	٢٧٨
صنع الآلات غير المصنفة سابقاً	١٢،٧	٣٤		٣٤
صنع الاجهزة والآلات ومركبات النقل	٦٤،٧	١٦٩	١١	١٥٨
صنع الأثاث	١٥،٢	٢٣٢	٢١	٢١١

المصدر : المؤسسه الوطنيه للاستخدام، ١٩٩٧ .

ويظهر الجدول أن عدد الذكور المغادرين هو في المقدمة في جميع الفروع باستثناء الملبوسات والمنسوجات حيث عدد الإناث المغادرين يفوق عدد الذكور، كما أن قطاعات الصناعات الغذائية والملبوسات والمنسوجات وصنع الأجهزة والآلات ومركبات النقل هي الأكثر عرضة لترك العمل.

د - مشاكل تمويل الصناعة :

تميزت مرحلة ما قبل الأحداث بغياب أي إجراء رسمي لتمويل الصناعة، وخلال الحرب تضررت المؤسسات الصناعية (تدمير كلي و/أو جزئي، انتقال قسري و/أو إقفال دائم أو موقت، عدم تجديد في التجهيزات، تقلص الأسواق، ارتفاع أكلاف الإنتاج... الخ).

واقتصرت عملية تمويل الصناعة قبل التسعينات على المصرف الوطني للإنماء الصناعي والسياحي المنشأ عام ١٩٧٢ وقد توقفت أعماله معظم سنوات الحرب ثم بدأت إعادة تمويل المصرف المركزي عام ١٩٨٦ مما سمح للمصرف منح نحو ١٣٠ قرضاً بين ١٩٨٧ و١٩٩٠ ولكن وبسبب تدهور قيمة الليرة اللبنانية جرّد المصرف من رأسماله.

وفي مرحلة ما بعد الحرب ولا سيما بعد عام ١٩٩٤ ظهرت تطورات ملموسة في موضوع التمويل بعد تدفق الرساميل إلى القطاع المصرفي وازدياد الودائع مما جعل العرض يفوق الطلب على القروض.

ثم أنشئت مؤسسات تمويل غير مصرفية ومنها صناديق استثمار ومصارف أعمال ومؤسسات للتمويل التأجيري Leasing ومؤسسات مالية متخصصة وبورصة بيروت.

كما منحت خطوط تسليف طويلة الأمد من مصادر أجنبية إلى المصارف المحلية أبرزها تسليفات مؤسسات التمويل الدولية IFC (١٠٠ مليون دولار للقطاعات الإنتاجية والسياحية عام ١٩٩٦) واستفاد منها بعض الصناعيين.

ثم بدأت الدولة تبدي اهتماماً بالصناعة ووضعت برنامج دعم الفوائد وأقرت مبدأ إنشاء مؤسسة ضمان القروض، وتعتبر جمعية الصناعيين أن هذا البرنامج (دعم الفوائد) هو الأكثر إفادة للصناعي مقارنة مع تسليفات المصارف والمؤسسات الأخرى فبدأ يستفيد منه عدد من الصناعيين في عام ١٩٩٧-١٩٩٨، وبموجب هذا البرنامج يدعم مصرف لبنان ٥٪ من الفائدة المطبقة من أي مصرف تجاري على عميله الصناعي وتراوح قيمة القرض بين ٥٠ مليون و٣ مليارات ليرة أو ما يعادلها بالعملة الأجنبية ولفترة ٥ إلى ٧ سنوات.

والجدير بالذكر أن الصناعة والزراعة في لبنان تأتيان دوماً بعد قطاعات التجارة والخدمات لناحية التسليف والتمويل الذي تقوم بها المصارف التجارية وتفيد نشرة مصرف لبنان أنه في تموز ١٩٩٩[1]. استحوذ قطاع

١- صحيفة النهار، ٩٩/٩/٣٠.

التجارة والخدمات على أكبر نسبة من قيمة التسهيلات المستعملة في القطاع المصرفي وهي ٤٥٪ يليه قطاع المقاولات والبناء ٢٢،٠٦٪ ثم الصناعة ١٢،٥٦٪ والزراعة ١،٥٥٪ من مجموع التسهيلات.

٣-٧ المنتسبون والمستفيدون من تقديمات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي:

تفيد معطيات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي أن عدد المؤسسات المسجلة في الضمان لتاريخه تقدر بـ٣٤٦٤٧ مؤسسة، وأن عدد الأجراء المضمونين (ذكور وإناث) في هذه المؤسسات يبلغ ٣٣٢٨٢٧ أجيراً[1].

وتجدر الإشارة إلى أن إحدى سمات سوق العمل في لبنان تكمن في أن عدداً كبيراً من الأجراء مكتومون أي غير مصرح عنهم في الضمان الاجتماعي.

ويستفيد الأجراء من التقديمات الآتية: التعويض العائلي للمتزوجين، تعويض المرض والأمومة وتعويض نهاية الخدمة لكل المضمونين.

وتقسم سجلات الصندوق المضمونين على ٤٧ منطقة ضمن مؤسسات شهرية وعامة وفصلية وفي ما يخص بيروت فهنالك ١٦ منطقة.

ويظهر الجدول الآتي توزع الأجراء والمؤسسات حسب المنطقة داخل بيروت، مع الإشارة إلى أن منطقة المرفأ قد تمَ تقسيمها إلى ٤ مناطق وهي: المنطقة الحرة، مرفأ شمالي شرقي، مرفأ شمالي غربي، مرفأ جنوبي شرقي ومرفأ جنوبي غربي، وقد تشمل هذه المناطق إجراء ومؤسسات خارج حدود بيروت الإدارية إلا أنها أدخلت ضمن الجدول.

١- الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي - مركز المعلوماتية، إحصاء ٩٩/٧/١٢.

المنطقه	توزيع الأجراء	يستفيد من تعويض عائلى	عدد المؤسسات
المنطقة الحرة	١٤	١	٤
مرفأ شمالى شرقى	٣٧٢٦	٢٠٥٩	٢٤٤
مرفأ شمالي غربى	٣٩٩	١٩٧	٣٧
مرفأ جنوبى شرقي	٢٩٨	٩٤	٣٣
مرفأ جنوبي غربى	٨٧١٩	٣٥٧٠	١٠٦
ميناء الحصن	٤٤٩٨	١٣٩٨	٢٥٥
الصيفى	٤٣٤٤	١٣٦٤	٣٩٠
زقاق البلاط	١٨٨٠	٤٢٥	١٣٢
الباشورة	٩٨٤	٢٩٧	١٧٥
الاشرفية	١٨٣٧٦	٤٨٦١	١٦٧٥
دار المريسه	٦٢٤٧	١٥٧٨	٢٠٧
رأس بيروت	٢٥٩٣٨	١٢٤٣٣	٣١٠١
المزرعة	١٧٧٦٦	٦١٣٩	٢٠٢٧
الرميل	٦٤١٦	١٩١٠	٤٨٧
المدور	٨١٥٣	٤٤٣١	٢٨٣
المصيطبه	٢٨١٢٨	٧٨٤٥	٢١٢٢
المجموع	١٤٦١١٥	٤٨٧٠٢	١١٢٧٨

المصدر. الصندوق الوطنى للضمان والاجتماعى.

ويستدل من الجدول أن مناطق رأس بيروت والمصيطبة والمزرعة والأشرفية تضم العدد الأكبر من المضمونين وكذلك العدد الأكبر من المؤسسات المسجلة في الضمان.

ويمثل عدد الأجراء في بيروت (المناطق المشار إليها في الجدول) ٤٣،٩٪ من إجمالي عدد الإجراء المسجلين في الضمان الاجتماعي والبالغ ٣٢٢٨٢٧ أجيراً، وتشكل المؤسسات في المناطق نفسها ٣٢،٥٪ من إجمالي المؤسسات المسجلة في الضمان والبالغة ٣٤٦٤٧ مؤسسة.

أمّا المستفيدون من التعويض العائلي فيبلغ عددهم ٣٣،٣٪ من مجموع أجراء المناطق الواردة في الجدول.

وإذا أخذنا في الاعتبار الفروع الصناعية المبيّنة في سجلات الضمان وعدد المؤسسات وعدد الأجراء فيها يتبين ما يأتي:

القطاع	عدد الأجراء	عدد المؤسسات
صناعة مواد غذائية	٨٢٤٧	١٠٣٤
مشروبات	٣٧٤٢	٧٤
التبغ	١٨٩٤	١
النسيج	٣٢٦٧	١٧٩
أحذية	٥٥٢٧	٧٨٦
الخشب	١٠٢٤	٢١٢
المفروشات	٣٩٩٧	٦٣٥
الورق	٣١٠١	٦٠
الطباعة	٦٠٥٥	٦٧٢
الجلد	٦٢١	٨٠
الأمطاط	١١٣	٤٢
كيماويات	٣٨٥١	٣٤٩
بترول وفحم	٣٤٣	٦
مناجم غير معدن	٦٦٣٢	٤٣٣
المعادن	١٦٢٠	٣١٤
أدوات معدنية	٣١١٦	٣٤٧
الآت غير كهربائية	١١٠٨	١٤٦
الآت كهربائية	٩٤٧	١٩٠
معدات نقل	١١٣٢	٤١١
كهرباء، غاز ، بخار	٥٦٠٧	٤٢
المجموع	٦١٩٤٤	٥٩١٣

المصدر: الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

وتبين أن العدد الأكبر من الأجراء المضمونين يعمل في الفروع الآتية: صناعة المواد الغذائية، الطباعة، المناجم غير المعادن، الكهرباء، الغاز والأحذية. إضافة إلى ما تقدم تبقى المسائل الرئيسية المطروحة في إطار الضمان الاجتماعي هي الانتقال من فرع تعويض نهاية الخدمة إلى ضمان الشيخوخة

وتوسيع التقديمات الاجتماعية لتطال ميادين غير ملحوظة كالأطراف الاصطناعية وتطال كذلك فئات اجتماعية في سوق العمل لم يشملها بعد الضمان الاجتماعي.

٧-٤ الحرف:

عرفت بيروت منذ القرن الماضي تراثاً غنياً ومتنوعاً من النشاط الحرفي التقليدي ساهم في ذلك موقع المدينة المنفتح على الحضارات. فمنذ التاريخ الغابر وعلى امتداد العهود القديمة منذ الفينيقيين حتى عصرنا برزت على الساحل ومنها بيروت حرف صناعة العاديات المصرية والحلي والأزياء والنحاس - الحديد وصبغ الأرجوان وصناعة الحرير والصوف وقد تمايزت الأعمال الحرفية على الصناعة المتعارف عليها وفق معايير اقتصادية واجتماعية وتلك التي تعود إلى الأدوات والتقنيات المستخدمة.

وكما غيرها من الأنشطة فقد تعرضت الحرف في العاصمة إلى أضرار جسيمة خلال الأحداث على المستويين الكمي والنوعي ولجهة المؤسسات العاملة الرسمية والخاصة. وما لبث النشاط الحرفي أن استعاد نموه مع تنامي الطلب على المنتوجات الحرفية داخلياً أو خارجياً (السياحة، المغتربون).

وإذا كانت الخاصية الرئيسية للحرف التقليدية اعتمادها على الأسرة كوحدة إنتاجية حيث الفرد هو الأساس في العمل ويعاونه أفراد أسرته وأبناؤه فإن ما يميز بعض الحرف هو استنادها إلى عمل المرأة بالدرجة الأولى وخاصة في فروع الحرف النسيجية والمعدنية والنحاسية والفضية والجلدية والزراعية. والجدير بالذكر أن قسماً هاماً من الوحدات الحرفية ما بعد الأحداث يقوم على مساهمة فئة المعوّقين والمقعدين. وقد ضاعفت الأزمات الاقتصادية والاجتماعية خلال الحرب وما بعدها من ظاهرة التهميش والإقصاء لفئات اجتماعية واسعة مما دفعها للجوء إلى العمل الحرفي كوسيلة لتوفير الحد الأدنى من شروط المعيشة.

وتقدم دراسة وزارة الشؤون الاجتماعية بعنوان المسح الإحصائي للقطاع

الحرفي في لبنان ١٩٩٨ والصادر في أيار ١٩٩٩ جملة معطيات حول الحرف في لبنان وبيروت لجهة الخصائص الرئيسية لهذا النشاط. ويمكن في الاستناد إليها إبراز ما يأتي:

١- نجد في بيروت نحو ٢٤٠ مشغلاً حرفياً من أصل ٧١٩٩ مشغلاً شملها المسح (نسبتها ٣٠٣٪ من مجموع المشاغل في العينة).

٢- تتوزع المشاغل الحرفية في بيروت (المجموع ٢٤٠ مشغلاً) بحسب أنواع الحرف كالآتي:

النوع	عدد الحرف	النسبة ٪
حرف معدنية نحاسية	٢٧	١١،٣
حرف معدنية فضية	١٨	٧،٥
حرف معدنية مختلفة	١٧	٧،١
حرف قصب وقش	١٧	٧،١
حرف خشب وموزاييك	٤٥	١٨،٨
سلع حرفية فخارية	٣٣	١٣،٦
حرف خزف وسيراميك	٥٨	٢٤،٢
سلع حرفية وزجاجية	٤٨	٢٠
سلع حرفية نسجية	١٣٥	٥٦،٧
سلع حرفبة جلدية	٤	٢،١
أشغال حرفية معمارية	١٠	٤،٣
سلع حرفية عذائية	٨	٣،٣
سلع حرفية مختلفة وعير مدكورة اعلاه	٢٤	٩،٦
المحموع	٤٤٤	٪١٠٠
مجموع عدد المؤسسات الحرفية	٢٤٠	

المصدر: وزارة الشؤون الاجتماعية، دراسة المسح الإحصائي للقطاع الحرفي في لبنان، ١٩٩٨.

ويلاحظ أن الحرف النسيجية والحرف السيراميك والزجاجية والخشب والموزاييك والنحاسية تتقدم على سواها من الحرف لجهة عدد المشاغل.

٣- تتم معظم الأعمال الحرفية في بيروت في مشاغل لا تتعدى مساحتها ٢٩م٢

ومعظمها داخل مساكن الحرفيين (٥٣،٣٪).

٤- ولوحظ أن ٧١،٦٪ في المشاغل في مدينة بيروت بدأ الإنتاج فيها بعد عام ١٩٨٠ (٤٨،٣٪ بعد عام ١٩٩٠).

٥- يتميز العمل الحرفي في بيروت بحجم الرأسمال الصغير حيث ٥٣،٩٪ من المشاغل يقل رأسمالها عن ٥ ملايين ل.ل وتقسم التجهيزات والأدوات المستخدمة بالتقليدية والبسيطة وفي المقابل عبر أكثر من ٥٠٪ من أصحاب المشاغل في بيروت عن حاجتهم لشراء تجهيزات جديدة، أكثر تطوراً وعصرية.

٦- معظم المشاغل الحرفية في لبنان تقوم على الحرفي صاحب المشغل وقسم آخر يستخدم عاملاً أو أكثر يعاونه. أمّا في بيروت فإن ٨٢،٩٪ من المشاغل تضم عاملاً وأحداً (صاحب الحرفة) و١٠،٤٪ من المشاغل تضم عاملين.

٧- قلة من المشاغل في بيروت يتم فيها تدريب أحد أبناء صاحب الحرفة على العمل الحرفي (٣،٨٪ يدرب ابناً و٣،٦٪ ابنة). وهذا يدل على أن العمل الحرفي يواجه أزمة في انتقال المهنة من جيل إلى آخر ضمن العائلة الواحدة علماً أن معدل الربح القائم في المشاغل الحرفية ملحوظ نسبياً حيث في بيروت ٤٤،٦٪ من المشاغل تحقق ربحاً دون ٢٠٪ و٣٥،٦٪ من المشاغل تحقق معدل ربح بين ٢٠ و٣٠٪ و٣٥،٦٪ من المشاغل تحقق ربحاً بين ٤٠ و٦٠٪.

٨- أمّا الصعوبات التي يعاني منها الإنتاج الحرفي في بيروت فهي وفق الأهمية (حسب عدد الإجابات):

أ - صعوبة تصريف الإنتاج في الأسواق المحلية أو الخارجية	٧٠٪
ب - عدم توفر الرأسمال اللازم للتطوير	٦٦،٧٪
ج - ارتفاع كلفة المواد الخام اللازمة للإنتاج	٣٧،٥٪
د - عدم توفر تجهيزات وماكينات متطورة لتحسين الإنتاج	٢٨،٣٪
هـ - عدم ملاءمة البناء حيث يتم الإنتاج الحرفي	١٨،٨٪

و - عدم القدرة الذاتية على تطوير تصاميم المنتجات ٧،١٪

ز - ارتفاع أجر اليد العاملة الماهرة في حال توفرها ٧،١٪

ح - عدم توفر اليد العاملة ٧،١٪

(ملاحظة يمكن تعدد أكثر من صعوبة في الإجابه الواحده).

٩- أمّا لناحية تصريف المنتجات الحرفية لمشاغل بيروت فإن ٤٦،٢٥٪ من المشاغل تصرف منتجاتها في المدينة نفسها وضواحيها و٣٢،٩٪ في مناطق لبنانية أخرى و١٣،٣٪ في جميع المناطق اللبنانية و٧٪ داخل لبنان وخارجه.

١٠- تواجه المشاغل في بيروت مضاربة ومنافسة شديدة حيث إن ١١،٥٪ من المشاغل ترى المضاربة من داخل لبنان فقط في المقابل ٢٦،٦٪ من المشاغل تجد المضاربة في الاثنين معاً أي من داخل لبنان وخارجه.

١١- تعود الأسباب الرئيسية لعدم التصريف الكافي للإنتاج إلى عدة عوامل في بيروت وهي بحسب درجة أهمية الإجابات (مع ملاحظة إمكانية تعدد أكثر من سبب في الإجابة الواحدة):

أ - اعتبار الحرفة من الكماليات (بالنسبة للمستهلك) ٥٧،٩٪

ب - ارتفاع كلفة المواد الأولية ٤٥،٨٪

ج - عدم وجود أسواق كافية لبيع المنتجات الحرفية ٤٥٪

د - توفر إنتاج حرفي مشابه بأسعار رخيصة (المنافسة) ٤٢،٥٪

هـ - ارتفاع أجور اليد العاملة

١٢- يتعاون الحرفيون في بيروت مع أكثر من جهة رسمية وخاصة (أهلية وتجارية) لتصريف إنتاجهم إلا أن الميزة البارزة هي في اعتماد الحرفي على نفسه في تصريف منتجاته، وفي ما يأتي الجهات وفق درجة أهمية الإجابات (مع إمكانية تعدد أكثر من جهة في الإجابة الواحدة).

الجهة المتعاون معها لتصريف الإنتاج	النسبة
أ – الحرفي نفسه أي تصريف ذاتي	٧٧،٩٪
ب – معارض حرفية داخل لبنان	٢٥،٨٪
ج – محلات تجارية	١٨،٣٪
د – مراكز متخصصة ببيع السلع الحرفية	٦،٣٪
هـ – معارض خارج لبنان	٣،٨٪
و – تعاونيات حرفية	٣،٨٪
ز – بيت المحترف اللبناني	١،٣٪

والجدير بالذكر أن بيت المحترف كان قبل الأحداث المجال الأوسع لتصريف المنتجات في بيروت غير أنّ إقفاله لسنوات عدة حال دون استمرار قيامه بهذا الدور، وقد تمّ في العام ١٩٩٨ إعادة تأهيل بيت المحترف ليفتح أبوابه مجدداً في عين المريسة.

١٣ – هنالك عدة أوجه للمساندة المطلوبة من المراجع الرسمية ولا سيما وزارة الشؤون الاجتماعية قد حددها أصحاب المشاغل الحرفية في بيروت أبرزها وفق درجة أهمية الإجابة (مع إمكانية تعدد أكثر من وجه للمساندة في الإجابة الواحدة):

أ – مساهمة مباشرة في تصريف الإنتاج	٥٠٪
ب – تأمين قروض بشروط ميسرة	٤١،٣٪
ج – إقامة معارض حرفية دائمة ومتنقلة بهدف الإعلام والتصريف	٣٨،٣٪
د – العمل على الحد من المضاربة الأجنبية	٣٦،٧٪
هـ – تأمين إعلام وإعلان واسعين حول الحرف	٣٢،١٪
و – تأمين تجهيزات لتطوير الحرفة يسدد ثمنها لاحقاً بشروط ميسرة	٢٧،٩٪

ز - تأمين مراكز تدريب فنية لتطوير مهارات الحرفيين ١٧،١٪

ح - تطوير أشكال الحرف في مركز تابع للوزارة ١٦،٣٪

ط - إقامة دورات تدريب مكثفة ٨،٣٪

١٤- يمثل ضعف التنظيم المهني و/أو النقابي أحد خصائص القطاع الحرفي وفي المقابل يرغب ٩٣٪ من أصحاب العلاقة بقيام تنظيم مهني بجمع الحرفيين في بيروت.

١٥- معظم أصحاب المشاغل الحرفية في بيروت يستفيدون من تقديمات الضمان الاجتماعي ٧٣،٣٪ من مجموع عدد المشاغل في العاصمة.

١٦- أوردت دراسة المسح الإحصائي للقطاع الحرفي (صادرة عن وزارة الشؤون كما سبق ذكره) عدداً من التوصيات لتطوير أوضاع الحرفيين والقطاع ككل تجعل من النشاط الحرفي أحد مرتكزات النمو الاقتصادي والاجتماعي والثقافي داخل بيروت وفي سائر المناطق.

٧-٥ التعاونيات الاستهلاكية:

عرفت بيروت منذ أواخر الخمسينات وبداية الستينات نشوء تعاونيات تقدم بعض الخدمات والسلع الاستهلاكية ولكنها بقيت نشاطاتها في حدود منتسبيها. وفي السبعينات بدأت حركة تعاونية استهلاكية تنشط في بيروت بمبادرات نقابية عمالية (تعاونية الاتحاد الوطني للنقابات، تعاونية نقابة عمال المرفأ... الخ)، وتوسع النشاط التعاوني الاستهلاكي خلال الأحداث وساهم في ذلك تردي الأوضاع المعيشية وانهيار القدرة الشرائية، وفي التسعينات أصبحت شبكة التعاونيات الاستهلاكية وعمادها الرئيسي تعاونيات لبنان (سابقاً تعاونيات بيروت) تحتل موقعاً كبيراً في سوق الاستهلاك محققه حجم أعمال سنوياً يفوق ٢٠٠ مليار ل.ل. (عام ١٩٩٨).

ونجد في بيروت عشرة مراكز - فروع لتعاونيات لبنان في المناطق السكنية الآتية[١]:

١ - تعاونيات لبنان، الادارة العامة.

١- تعاونية صبرا: قرب محطة الدنا - شارع المفتي حسن خالد

٢- تعاونية برج أبي حيدر: شارع عبد الغني العريسي

٣- تعاونية المصيطبة: شارع مار الياس

٤- تعاونية الرملة البيضاء: نزلة السفارة المصرية

٥- تعاونية فردان: عائشة بكار- خلف سيّار الدرك

٦- تعاونية رأس بيروت: منطقة أبو طالب- مبنى الصليب الأحمر الدولي

٧- تعاونية الحمرا: شارع المقدسي- مبنى بيّوض

٨- تعاونية ميناء الحصن: عين المريسة- قرب فندق هوليداي إن

٩- تعاونية المدينة الرياضية: (سابقاً تعاونية الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين) قرب نقابة المهندسين

١٠- تعاونية مار سويريوس: المصيطبة- قرب مدرسة مار سويريوس

وتجدر الإشارة إلى أن التعاونيات الاستهلاكية المذكورة تقوم في بناء تملكه (ما عدا في رأس بيروت وصبرا فهما إيجار).

نقطة الانطلاق لشبكة تعاونيات لبنان كانت تحوّل الأسواق الشعبية في صبرا والتي أنشئت عام ١٩٧٤ إلى تعاونية استهلاكية عام ١٩٧٧. وكانت هذه التعاونيات تضم في خدماتها صيدليات لبيع الأدوية إلا أنها اضطرت للإقفال نفاذاً لقرار وزاري بعد احتجاجات نقابة الصيادلة.

ويبلغ عدد المساهمين في التعاونية ٤٠ ألف مساهم وعدد العاملين في تعاونيات لبنان (بيروت وخارجها) نحو ١٦٠٠ موظف وتقوم تعاونيات لبنان باستيراد ما نسبته ٢٠٪ من حجم مشترياتها، في حين تملك مراكز أو فروع ومشاغل إنتاجية مرتبطة بحركة التعاونيات وأهمها:

- معمل الحلاوة والطحينة وراحة الحلقوم ومعمل التغليف والنايلون ومحمص للبن وتقع هذه المعامل في منطقة إقليم الخروب.

- معمل لتوضيب البهارات في منطقة الأوزاعي.
- معمل لتصنيع الحلويات والشوكولا في منطقة الأوزاعي.
- معمل لتوضيب اللحوم الطازجة في منطقة الأوزاعي.
- مسلخ الفروج في الشويفات.
- مزارع تربية الفروج وإنتاج البيض (نحو ٣٥ مزرعة) في البقاع.
- مزرعة لتربية المواشي في الناعمة.
- مشغل التجهيزات والصيانة في برج أبي حيدر.
- كاراج الميكانيك والنقليات في الأوزاعي.
- مستودعات كبرى مركزية في كل من خلدة والشياح والنبطية وطرابلس وشتورة.
- صندوق التعاضد الصحي الاستشفائي- بيروت، وهو يضم نحو ١٠ آلاف عضو منتسب للصندوق.

وتمتد شبكة تعاونيات لبنان خارج بيروت في سائر المناطق في ضواحي العاصمة وفي المحافظات اللبنانية كافة.

٧-٦ السوبر ماركت والمخازن الكبرى:

من الصعب التمييز في ما بين المحال التجارية التي تبيع السلع الاستهلاكية والمنزلية على أنواعها وذلك لجهة تسميتها سوبر ماركت، فغالباً ما نجد محل سمانة أكبر من محل يطلق على نفسه سوبر ماركت، وفي بيروت مجموعة من المحلات أو المخازن الكبرى وفق معياري المساحة والأقسام إضافة إلى دليل الهاتف الرسمي وأبرزها[1]:

- سميث في منطقة الحمرا

١ - دليل الهاتف الرسمي

- شويرز في رأس بيروت- الروشة
- غوديز في منطقة فردان
- ماندارين في منطقة فردان
- مونوبري (بي أش في) المدينة الرياضية
- عون - الاشرفية
- قيس - المصيطبة
- أمباسي - السيوفي الأشرفية
- الأشرفية سوبر ماركت
- تقلا - شركة التموين اللبنانية- الحمرا
- سبيزا- الظريف
- دفوني - الأشرفية
- توينز - المصيطبة
- أبيلا - الأشرفية
- إيبر ماركت أبول خليل - الروشة

٧-٧ الأسواق الأسبوعية:

في بيروت الإدارية وعلى حدودها للجهة الشرقية يقوم سوق كل يوم أحد يعرض فيه الأفراد بعض السلع والأدوات المنزلية والأثاث القديم ويؤمه الآلاف من الزبائن وينظم السوق على جسر نهر بيروت والأوتوستراد الذي يمرّ بمحاذاته. إضافة لذلك هنالك بعض التجمعات في منطقة الحمرا - البيكاديلي يعرض فيها الأفراد بعض البضائع (ساعات، مسابح... الخ).

٨-٧ المصارف:

يلعب القطاع المصرفي دوراً حيوياً وأساسياً في الحياة الاقتصادية للبنان ككل وفي بيروت خاصة حيث التمركز الاقتصادي لمجمل القطاعات الخدماتية - التجارية.

يبلغ عدد المصارف في لبنان ككل ٧٨ مصرفاً عاملاً و١٠ مصارف كمكاتب تمثيل لمصارف أجنبية، وقد أصيب القطاع المصرفي مثل سائر القطاعات الاقتصادية بأضرار خلال الحرب غير أنه استطاع التكيف السريع مع المتغيرات التي عرفها الاقتصاد خلال الأحداث، وأبرز ظاهرة شهدها القطاع عملية التفريع والانتشار في جميع المناطق داخل بيروت وفي سائر المحافظات بحيث بلغ عدد الفروع للمصارف الـ٧٨ العاملة نحو ٦٩٢ فرعاً عام ١٩٩٨.

وتضم بيروت وضواحيها ٣٩٣ فرعاً وفق معطيات جمعية المصارف منها ٢٣٤ فرعاً داخل بيروت الإدارية بما نسبته ٣٣،٨٪ من إجمالي عدد الفروع في لبنان.

ويعمل في القطاع المصرفي ككل ١٤٩٢٢ موظفاً (١٩٩٧) منهم ٣٩٪ إناث و٦١٪ ذكور، ويشكل عمل الإناث بين العاملين النسبة الأعلى مقارنة مع سائر القطاعات الاقتصادية.

وتقدر نسبة العاملين دون الـ٤٠ سنة من العمر نحو ٦٠٪ من مجموع العاملين المتزوجين بين العاملين تصل نسبتهم إلى ٦١٪ مقابل ٣٩٪ للعازبين، أمّا لجهة التحصيل العلمي فالحائزون شهادة جامعية تقدر نسبتهم بـ٣٨٪ من المجموع مقابل ٦٢٪ لحاملي شهادة البكالوريا وما دون.

ووصلت الميزانية الموحدة للمصارف التجارية في أيلول ٩٨ بحسب نشرة مصرف لبنان- العدد ٧٨ نحو ٥٢٣٥٣٤٣٤ مليون ل.ل.، أمّا مجموع الودائع فبلغت ٤٣٥٨٩٥٧٧ مليون ل.ل. وقدرت التسليفات المصرفية للقطاعات الاقتصادية والأفراد بـ١٨٤٢٠٩٣٥ مليون ل.ل. استحوذت على الحصة الأكبر منها قطاعات التجارة والخدمات[1].

١ جمعية المصارف.

توزع الفروع المصرفية في مناطق بيروت:

تتوزع الفروع المصرفية في بيروت الإدارية على ٩ مناطق وهي متفاوتة لجهة العدد حيث إن النقل الرئيسي -إلى جانب شارع المصارف حيث التمركز الأساسي في فترة ما قبل الحرب نجده في المناطق حيث تمركز الحركة الاقتصادية والتجارية أي في الحمرا - رأس بيروت - كليمنصو، فردان، كورنيش المزرعة وساسين والأشرفية وشارع مار الياس في المصيطبة.

ويتبين ذلك من خلال اللائحة الآتية[1]:

الأشرفية: ٢٦ فرعاً

- ساسين ١٧

- تباريز ٤

-عبدالوهاب الإنكليزي (١)، العدلية (١)، مار لوبيس (١)، تويني/نعيم(١)، زهرة الإحسان (١). أي ما مجموعه ٥ فروع.

الرميل: ٢٠ فرعاً

- مار مخايل ٤

- جعيتاوي ٢

- مار نقولا ١٢

- عكاوي- فسوح ٢

عين المريسة: ٢(فرعان)

ميناء الحصن: ٤

- ستاركو ٢

- سان جورج (١)، وجوستينيان (١)

١- جمعية المصارف

الصيفي: ٩ فروع

- شارع الأرز ٤
- التباريز ٥

المزرعة: ٢٠ فرعاً

- كورنيش المزرعة ١٠
- طريق الجديدة ٦
- سامي الصلح ٢

وسط بيروت - شارع المصارف ٢٧ فرعاً (سابقاً المركز الرئيسي)

رأس بيروت: ٧٨ فرعاً

- الحمرا ٥١
- فردان- رشيد كرامي ٨
- كليمنصو ١٢
- روشة ٥
- عين التينة (١) - جوستينيان (١)

المصيطبة: ٤٨ فرعاً

- شارع مار الياس ١٥
- فردان- رشيد كرامي ١٣
- كورنيش المزرعة ٨
- شارع الاستقلال ٤
- تقاطع فردان الأونيسكو ٣

- شارع جوسنبيان ٢
- برج أبي حيدر (١)، رملة البيضاء (١)، الظريف (١)

المجموع ٢٣٤ فرعاً قد يكون بينها المراكز الرئيسية للمصرف.

٧-٩ السنترالات الرسمية(*):

تقسم بيروت إلى ثلاث مناطق لجهة مراكز الهاتف والصناديق وهي كالآتي:

١- منطقة بيروت الأولى حيث دائرة للمشتركين ومركز هاتف بئر حسن، وتضم المنطقة مراكز الهاتف والصناديق في كل من المزرعة وبئر حسن ورأس بيروت والحمراء وميناء الحصن (والشياح خارج بيروت الإدارية).

٢- منطقة بيروت الثانية حيث دائرة للمشتركين ومركز هاتف رياض الصلح وتضم المنطقة مراكز للهاتف والصناديق في كل من رأس النبع ورياض الصلح.

٣- منطقة بيروت الثالثة حيث دائرة للمشتركين ومركز هاتف الأشرفية وتضم مراكز للهاتف والصناديق في كل من: الأشرفية، فرن الشباك (خارج بيروت الإدارية)، بدارو، العدلية، ثم الحازمية، والحدث، ووادي شحرور، والنهر وبعبدا، وجميعها خارج بيروت الإدارية.

أمّا مكاتب الاستثمار وفيها تقديم الطلبات للحصول على خطوط جديدة فهي في بيروت كالآتي:

- بدارو لمناطق بدارو وفرن الشباك والعدلية.
- الاشرفية لمناطق الاشرفية والنهر.
- بئر حسن لمنطقة رأس النبع.
- رأس بيروت لمنطقتي رأس بيروت والحمراء.
- المزرعة لمنطقتي المزرعة وميناء الحصن.

(*) المعلومات من دليل الهاتف

أمّا مكاتب السنترالات الخاصة فقد شاعت كثيراً خلال الأحداث وفي بداية التسعينات ثم ما لبثت أن أقفلت وبقى بعض منها يتعامل مع الخطوط المرتبطة بالإنترنت وهنالك شركتان لاتصالات الهاتف الخلوي هما سليس وليبانسل.

٧-١٠ البريد[١]:

كانت مراكز البريد في بيروت تجمعها سابقاً المباني نفسها التي تضم مراكز الهاتف ثم أصبحت فيما بعد مراكز مستقلة أبرزها: شوران/رأس بيروت، الحمراء، المزرعة، رأس النبع، الأشرفية، والمركز الرئيسي في وسط بيروت.

وتعاقدت وزارة الاتصالات السلكية واللاسلكية في عام ١٩٩٨ مع شركة أجنبية وأنشأت هذه الأخيرة ما يسمى بلبنان بوست لتشرف على عمليات البريد الداخلي ومع الخارج.

٧-١١ شركات البريد السريع[٢]:

في بيروت عدة شركات للبريد السريع قامت خلال الأحداث وعوضت في عملها عن البريد الرسمي الذي توقف لفترات زمنية طويلة بسبب الحرب وأبرز هذه الشركات:

- DHL دي اش ال
- ARAMEX آرامكس
- Top Speed توب سبيد
- All Transport Agency أول ترانسبورت أجنسي
- ON Time أون تايم
- حيدر ترايدينغ كومباني
- خدمات العالمية للمراسلات
- Service Partners سرفيس بارتنرز

١ - دليل الهاتف.
٢ - المصدر نفسه.

- SKY NET سكاي نت وراد اكسبرس
- FALCON فالكون لخدمات الطيران
- FEDERAL EXP فدرال اكسبرس
- Meedex ميدكس
- UNITED COORIERS يونايتدس كوريرز

وهنالك مؤسسة للبريد الإذاعي جيني بايجينغ Jinny Paging

٧-١٢ شركات الإنترنت:

لسنوات خلت لم يعرف اللبنانيون ما يسمى الإنترنت والتي شكلت إحدى أهم الثروات التكنولوجية في عالم الاتصالات وأخذت تدخل في جميع ميادين الحياة اقتصاداً واجتماعاً وثقافة، وتأسست في الأعوام الأخيرة شركات تتعامل مع خدمات جديدة وبأسعار منافسة ويمكن تقديم أهم تلك الشركات (وفق الأحرف الأبجدية)[1]:

- Com 4
- Arabnet
- Businet
- C-Net
- City
- Cyberia
- Data Management
- Data Net
- Destination
- Inco- Net Hopper
- Inter

١- www.Lebanonlinks.com.lb

- Intracom
- Liban Contact
- Liban Com
- Liban Net
- Liban Net- Lebanon
- Lubnan
- Minero Net
- Networking
- Sodetel
- Terranet
- X-Net

٧-١٣ الحياة المهنية :

قدرت دراسة الأوضاع المعيشية للأسر عدد العاملين في لبنان ككل ١٣٦٢ ألف مع فسحة -+ ١٩ ألفاً[١].

تمثل القوى العاملة ٣٤٪ من مجموع السكان وتعتبر هذه النسبة منخفضة مقارنة مع الدول الصناعية ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية وإلى النقص في عدد الذكور القادرين على العمل، فنسبة النساء العاملات في لبنان تصل إلى ١٤،٧٪ مقابل ٥٣،١٪ للرجال.

أمّا في مدينة بيروت فيقدر عدد الناشطين اقتصادياً أي بين ١٥ و٦٤ سنة بنحو ١٣٨٢٦٤ شخصاً منهم نحو ٢٩٪ نساء و٧١٪ رجال فتصل نسبة العاملين في بيروت إلى أقل من ١٠٪ من مجموع العاملين في لبنان.

١ - دراسة الاوضاع المعيشية للأسر، دائرة الاحصاء المركزي، العدد٩، شباط ٩٨

١ - توزع الناشطين بحسب المهنة والجنس:

يتوزع الناشطون اقتصادياً في بيروت على المهن الدراسية بحسب الجنس وفق الجدول الآتي:

توزع الناشطين اقتصادياً ١٥-٦٤ بحسب المهنة الرئيسية والجنس

	ذكر		أنثى		المجموع	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
كبار مسؤولين في القطاع العام وفي القطاع الخاص والاهلي	٨٣٤٦	٨،٤٩	١٢٣٣	٣،٠٩	٩٥٧٩	٦،٩٣
الاخصائيون في المجالات العلمية والطبية والفكرية والتعليمية	١٣٠٤٧	١٣،٢٧	١١٠٨٧	٢٧،٧٦	٢٤١٣٤	١٧،٤٦
المهن المساعدة في المجالات التقنية والصحية والتدريبية وغيرها	٩٣١٤	٩،٤٧	٦٧٩٣	١٧،٠١	١٦١٠٨	١١،٦٥
مستخدمون إداريون في المجالات المكتبية والمالية والاستعلامات	٧٨٧٢	٨،٠١	٦١٤٤	١٥،٣٨	١٤٠١٦	١٠،١٤
العاملون في مجال الخدمات الشخصية والوقائية وفي مجال البيع	٢٠٦٧٧	٢١،٠٣	٥١٦٤	١٢،٩٣	٢٥٨٤٠	١٨،٦٩
المزارعون والعمال المهرة وما شابه في الزراعة وصيد الاسماك	١٧٦	٠،١٨			١٧٦	٠،١٣
العاملون في مجال المهن ذات الطابع الحرفي	١٩٤٤٤	١٩،٧٨	١٥٨٥	٣،٩٧	٢١٠٦٩	١٥،٣١
العاملون في تشغيل محطات الطاقة والالات الصناعية والاليات	٨٦٣٢	٨،٧٨	١٢٣٣	٣،٠٩	٩٨٦٥	٧،١٣
العمال المستخدمون غير المهرة	٧٥٩٧	٧،٧٣	٦٤٩٦	١٦،٢٦	١٤٠٩٣	١٠،١٩
غير ذلك وغير مبين	٣٢١٥	٣،٢٧	٢٠٩	٠،٥٢	٣٤٢٤	٢،٤٨
المجموع	٩٨٣١٩	١٠٠	٣٩٩٤٤	١٠٠	١٣٨٢٦٤	١٠٠

المصدر: دراسة الأوضاع المعيشية للأسر، ١٩٩٨.

ويتبين أن العاملين في مجالات الخدمات والبيع تحتل نسبتهم المرتبة الأعلى من مجموع العاملين ١٨،٦٩٪ في حين النسبة الأدنى تعود إلى فئة كبار المسؤولين والكادرات العليا في القطاعين العام والخاص، والجدير بالذكر أن نسبة فئة النساء تتجاوز نسبة فئة الرجال في مهن الأخصائيين في المجالات العلمية والطبية والفكرية والتعليمية وفي المهن المساعدة في المجالات التقنية والصحية والتدريبية وفي مهن الأعمال الإدارية.

٢ - توزع الناشطين بحسب المهنة والعمر:

تقدر نسبة الناشطين دون الثلاثين سنة بـ٣١،٥٪ من مجموع الناشطين في

بيروت مقابل ٦٨،٥٪ للفئة ما بين ٣٠ و٦٤ سنة وبالطبع تستحوذ هذه الفئة الأخيرة أكبر نسبة من الناشطين في مهن الكادرات العليا كما في سائر المهن الأخرى، ويظهر ذلك في الجدول الآتي:

توزع الناشطين اقتصادياً ١٥-٦٤ بحسب المهنة الرئيسية والعمر

	١٥-١٩		٣٠-٦٤		المجموع	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
كبار مسؤولين في القطاع العام وفي القطاع الخاص والاهلي	١١١٢	١١،٦١	٨٤٦٧	٨٨،٣٩	٩٥٧٩	١٠٠
الاخصائيون في المجالات العلمية والطبية والفكرية والتعليمية	٦٢٩٨	٢٦،٠٩	١٧٨٣٦	٧٣،٩١	٢٤١٣٤	١٠٠
المهن المساعدة في المجالات التقنية والصحية والتدريبيه وغيرها	٥٧١٤	٣٥،٤٨	١٠٣٩٣	٦٤،٥٢	١٦١٠٨	١٠٠
مستخدمون اداريون في المجالات المكتبية والماليه والاستعلامات	٤١٠٧	٢٩،٣٠	٩٩٠٩	٧٠،٧٠	١٤٠١٦	١٠٠
العاملون في مجال الخدمات الشخصية والوقائية وفي مجال البيع	٨٦٥٤	٣٣،٤٩	١٧١٨٧	٦٦،٥١	٢٥٨٤٠	١٠٠
المزارعون والعمال المهره وما شابه في الزراعه وصيد الاسماك	٣٣	١٨،٧٥	١٤٣	٨١،٢٥	١٧٦	١٠٠
العاملون في مجال المهن ذات الطابع الحرفي	٨١١٤	٣٨،٥٩	١٢٩١٥	٦١،٤١	٢١٠٦٩	١٠٠
العاملون في تشغيل محطات الطاقة والالات الصناعيه والاليات	٢٩٧٣	٣٠،١٣	٦٨٩٢	٦٩،٨٧	٩٨٦٥	١٠٠
العمال المستخدمون غير المهرة	٤٥١٤	٣٢،٠٣	٩٥٧٩	٦٧،٩٧	١٤٠٩٣	١٠٠
غير ذلك وغير مبين	٢٠٣٧	٥٩،٤٩	١٣٨٧	٤٠،٥١	٣٤٢٤	١٠٠
المجموع	٤٣٥٥٦	٣١،٥٠	٩٤٧٠٨	٦٨،٥٠	١٣٨٢٦٤	١٠٠

المصدر: دراسة الأوضاع المعيشية للأسر، ١٩٩٨.

٣- توزع الناشطين اقتصادياً بحسب المهنة وديمومة العمل:

تبلغ نسبة الناشطين في عمل دائم نحو ٩٤،٦٣٪ مقابل ٥،٠٣٪ للناشطين في فئة عمل متقطع و٠،٣٪ لعمل موسمي. ويبدو أن الفئة الأكثر تعرضاً للتقطع في العمل والعمل الموسمي تعود إلى فئة مهن المزارعين والعمال المهرة في الزراعة وصيد الأسماك. وهذا طبيعي في مدينة بيروت ويبين ذلك الجدول الآتي:

	عمل دائم		عمل موسمي		عمل متقطع		المجموع	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
كبار مسؤولين في القطاع العام وفي القطاع الخاص والاهلي	٩٤٤٧	٩٨،٦٢	٦٦	٠،٦٩	٦٦	٠،٦٩	٩٥٧٩	١٠٠
الاختصاصيون في المجالات العلمية والفنية والفكرية والتعليمية	٢١٤٤٠	٩٧،١٣	٧٧	٠،٣٢	٦١٧	٢،٥٥	٢٤١٣٤	١٠٠
المهن المساعدة في المجالات الفنية والصحية والتدريبية وغيرها	١٥٥٠٢	٩٦،٢٤	٢٢	٠،١٤	٥٨٤	٣،٦٢	١٦١٠٨	١٠٠
مستخدمون اداريون في المجالات المكتبية والمالية والاستعلامات	١٣٩٢٨	٩٩،٣٧	١١	٠،٠٨	٧٧	٠،٥٥	١٤٠١٦	١٠٠
العاملون في مجال الخدمات الشخصية والوقائية وفي مجال البيع	٢٤٨٩٤	٩٦،٣٤	٦٦	٠،٢٦	٨٨١	٣،٤١	٢٥٨٤٠	١٠٠
المزارعون والعمال المهرة وما شابه في الزراعة وصيد الاسماك	٧٧	٧٣،٧٥	٨٨	٥٠	١١	٦،٢٥	١٧٦	١٠٠
العاملون في مجال المهن ذات الطابع الحرفي	١٧٥٥٠	٨٣،٤٦	٤٤	٠،٢١	٣٤١٥	١٦،٢٤	٢١٠٢٩	١٠٠
العاملون في تشغيل محطات الطاقة والآلات المساعدة والآليات	٩١٤٧	٩٤،٧٥	١١	٠،١١	٥٠٦	٥،١٣	٩٨٦٥	١٠٠
العمال المستخدمون غير المهرة	١١٢٨٩	٩٤،٣٠	٦٦	٠،٤٧	٧٣٨	٥،٢١	١٤٠٩٣	١٠٠
غير ذلك وغير مبين	٣٣٦	٩٨،٣٩	١١	٠،٣٢	٤٤	١،٦٩	٣٤٣٤	١٠٠
المجموع	١٣٠٨٤٣	٩٤،٦٣	٤٦٢	٠،٣٣	٦٩٥٨	٥،٠٣	١١٨٣٦٤	١٠٠

المصدر: دراسة الأوضاع المعيشية للأسر، ١٩٩٨.

وتظهر المعطيات أن النسب بين الناشطين الذكور والإناث عموماً تتقارب جداً لفئة العمل الدائم وتتجاوز نسبة الذكور في فئة العمل المنقطع نسبة الإناث للفئة نفسها في معظم المهن ولا سيما للعاملين في مجال المهن ذات الطابع الحرفي، ٢٥٪ للذكور مقابل ١٥،٦٪ للإناث في فئة العمل المنقطع.

٤- توزع الناشطين اقتصادياً بحسب قطاع النشاط والجنس:

تتميز مدينة بيروت بأن الناشطين فيها يتوزعون على مجمل القطاعات الاقتصادية باستثناء الزراعة وصيد الأسماك والتعدين حيث لا يتجاوز الناشطون فيها نسبة ٠،٣٪ من مجموع الناشطين وأعلى نسبة للناشطين نجدها في قطاع التجارة جملة وتجزئة، ثم في الصناعة التحويلية وأدنى نسبة تعود إلى قطاع إمدادات الكهرباء والماء والغاز، وتتجاوز نسب فئة الذكور النسب العائدة لفئة الإناث في معظم القطاعات باستثناء قطاعات التعليم والصحة وأنشطة الخدمات المنزلية ويظهر الجدول الآتي التوزع حسب القطاعات والجنس:

توزع الناشطين اقتصادياً ١٥-٦٤ بحسب قطاع النشاط الاقتصادي والجنس

	ذكر		أنثى		المجموع	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
الزراعة وتربية الحيوان والصيد والحراجة	٢٨٦	٠،٢٩	٢٢	٠،٠٦	٣٠٨	٠،٢٢
صيد الاسماك والمزارع السمكية وانشطة الخدمات ذات الصلة	٤٤	٠،٠٤			٤٤	٠،٠٣
التعدين واستغلال المحاجر	١٢١	٠،١٢			١٢١	٠،٠٩
الصناعات التحويلية	١٧٣٩٦	١٧،٦٩	٣٩٣١	٩،٨٤	٢١٣٢٦	١٥،٤٢
إمدادات الكهرباء والماء والغاز والبخار	٦٩٤	٠،٧١	٢٢	٠،٠٦	٧١٦	٠،٥٢
التشييد البناء والانشاءات	٧٨١٧	٧،٩٥	٤٠٧	١،٠٢	٨٢٢٤	٥،٩٥
تجارة جملة وتجزئة وصيانة مركبات ودراجات وسلع شخصية وأسرية	٢٥٠١٥	٢٥،٤٤	٥٢٥٢	١٣،١٥	٣٠٢٦٦	٢١،٨٩
الفنادق والمطاعم والمقاهي	٢٧٧٥	٢،٨٢	٢٣١	٠،٥٨	٣٠٠٦	٢،١٧
النقل والتخزين والاتصالات	٧٥٦٤	٧،٦٩	١٢٢٢	٣،٠٦	٨٧٧٦	٦،٣٥
المصارف والوساطة المالية والتأمين	٤٠٤١	٤،١١	٢٥٩٨	٦،٥٠	٦٦٣٩	٤،٨٠
انشطة عقارية وتأجيرية وبحثية وكمبيوتر وانشطة تجارية أخرى	٦٩٦٩	٧،٠٩	٣٠٦١	٧،٦٦	١٠٠٣٠	٧،٢٥
الادارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الاجباري	٨٧٣١	٨،٨٨	١٨١٧	٤،٥٥	١٠٥٤٨	٧،٦٣
التعليم وتعليم الكبار وتدريب المعوقين وتعليم قيادة السيارات	٣٦٠٠	٣،٦٦	٨١٤٧	٢٠،٤٠	١١٧٤٨	٨،٥٠
الصحة والعمل الاجتماعي	٣١٣٨	٣،١٩	٣٧٩٨	٩،٥١	٦٩٣٦	٥،٠٣
صحة عامة وانشطة النقابات وترفيه وثقافة وانشطة خيرية اخرى	٦٩٢٥	٧،٠٤	٢٣٠١	٥،٧٦	٩٢٢٦	٦،٦٧
أنشطة الخدمة المنزلية	١٢٤٤	١،٢٧	٦٢٧٦	١٥،٧١	٧٥٢٠	٥،٤٤
السفارات والمنظمات والهيئات الدولية والاقليمية	٤٩٥	٠،٥٠	١٨٧	٠،٤٧	٦٨٣	٠،٤٩
لا جواب	١٤٦٤	١،٤٩	٦٧٢	١،٦٨	٢١٣٦	٤،٥٤
المجموع	٩٨٣١٩	١٠٠	٣٩٩٤٤	١٠٠	١٣٨٢٦٤	١٠٠

المصدر. دراسة الأوضاع المعيشية للأسر، ١٩٩٨.

٥- توزع الناشطين بحسب قطاع النشاط الاقتصادي والعلاقة بقوة العمل:

أكثرية الناشطين تعمل في مؤسسات خارج المسكن ٩١،٦٣٪ مقابل ٥،٢٦٪ ممن يعملون داخل المسكن، وتعود النسبة الأخيرة إلى فئة العاملين في أنشطة الخدمة المنزلية حيث تصل إلى ٧٧،٦٪ من المستقلين داخل المسكن.

أمّا المتعطلين عن العمل في بيروت فتصل نسبتهم إلى ٣،١١٪ من مجموع الناشطين في المدينة وهي النسبة الأدنى مقارنة مع لبنان ككل حيث تراوح بين ٨،١٪ و٨،٩٪، أمّا القطاعات التي تشهد أعلى نسبة من التعطل عن العمل فهي التعدين ١٨،١٨٪ ثم الإمدادات الكهربائية والفنادق والمطاعم والبناء والصناعات التحويلية.

وتشكل البطالة عموماً الأزمة الأكثر حدة لفئة الشباب الذين يبحثون لأول مرة عن العمل وتصل نسبتهم وفق دراسة أحوال المعيشة (سبق ذكرها) ٢٨،٦٪ لفئة ١٥-٢٠ سنة و١٧،٨٪ لفئة ٢٠-٢٤ سنة.

والجدير بالذكر أن معدل الناشطين اقتصادياً على صعيد لبنان ككل يصل إلى ١،٦٢٪ شخص في الأسرة الواحدة مقابل ١،٨٨٪ شخص للعاملين فعلياً في الأسرة.

ويظهر الجدول الآتي توزع الناشطين بحسب قطاع النشاط الاقتصادي والعلاقة بقوة العمل:

توزع الناشطين اقتصادياً ١٥-٦٤ سنة بحسب قطاع النشاط الاقتصادي والعلاقة بقوة العمل

	مشتغل خارج السكن		مشتغل داخل السكن		متعطل سبق له العمل		المجموع	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
الزراعه وتربيه الحيوان والصيد والحراجه	٢٩٧	٩٦٫٤٢			١١	٣٫٥٧	٣٠٨	١٠٠
صيد الاسماك والمزارع السمكيه وأنشطه الخدمات ذات الصله	٤٤	١٠٠					٤٤	١٠٠
التعدين وإستغلال المحاجر	٩٩	٨١٫٨٣			٢٢	١٨٫١٨	١٢١	١٠٠
الصناعات التحويلية	١٩٥٤٣	٩١٫٦٤	٧٩٣	٣٫٧٢	٩٩١	٤٫٦٥	٢١٣٢٦	١٠٠
إمدادات الكهرباء والماء والغاز والبخار	٦٦١	٩٢٫٣١			٥٥	٧٫٦٩	٧١٦	١٠٠
التشييد، البناء والإنشاءات	٧٨٠٦	٩٤٫٩١	١١	٠٫١٣	٤٠٧	٤٫٩٥	٨٢٢٤	١٠٠
تجارة جملة وتجزئة وصيانة مركبات ودراجات وسلع شخصية وأسرية	٢٩١٩٩	٩٦٫٤٧	٨٨	٠٫٢٩	٩٨٠	٣٫٢٤	٣٠٢٦٦	١٠٠
الفنادق والمطاعم والمقاهي	٢٨٠٨	٩٣٫٤١	١١	٠٫٣٧	١٨٧	٦٫٢٢	٣٠٠٦	١٠٠
النقل والتخزين والاتصالات	٨٥٥٥	٩٧٫٣٧			٢٣١	٢٫٦٣	٨٧٨٦	١٠٠
المصارف والوساطة المالية والتأمين	٦٤٥٢	٩٧٫١٨			١٨٧	٢٫٨٢	٦٦٣٩	١٠٠
أنشطة عقارية وتأجيرية وبحثية وكمبيوتر وأنشطة تجارية أخرى	٩٧٧٧	٩٧٫٤٨	٤٤	٠٫٤٤	٢٠٩	٢٫٠٩	١٠٠٣٠	١٠٠
الادارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الاجباري	١٠٤٦٠	٩٩٫١٦	١١	٠٫١٠	٧٧	٠٫٧٣	١٠٥٤٨	١٠٠
التعليم وتعليم الكبار وتدريب المعوقين وتعليم قيادة السيارات	١١٤٣٩	٩٧٫٣٨	١١	٠٫٠٩	٢٩٧	٢٫٥٣	١١٧٤٨	١٠٠
الصحه والعمل الاجتماعي	٦٧٦٠	٩٧٫٤٦	١١	٠٫١٦	١٦٥	٢٫٣٨	٦٩٣٦	١٠٠
صحة عامة وأنشطة النقابات وترفيه وثقافة وأنشطة خيرية أخرى	٨٥٩٩	٩٣٫٢٠	٣٩٦	٤٫٣٠	٢٣١	٢٫٥١	٩٢٢٦	١٠٠
أنشطة الخدمة المنزلية	١٦٤٠	٢١٫٨٢	٥٨٣٥	٧٧٫٦٠	٤٤	٠٫٥٩	٧٥٢٠	١٠٠
السفارات والمنظمات والهيئات الدولية والاقليمية	٩٢٨	٩١٫٩٤	١١	١٫٦١	٤٤	٦٫٤٥	٦٨٣	١٠٠
لا جواب	١٩٢٧	٩٠٫٣١	٥٥	٢٫٥٨	١٥٤	٧٫٢٢	٢١٣٦	١٠٠
المجموع	١٢٦٦٩٢	٩١٫٦٣	٧٢٧٨	٥٫٢٦	٤٢٩٤	٣٫١١	١٣٨٢٦٤	١٠٠

المصدر: دراسة أحوال المعيشة، ١٩٩٧.

٦- توزع الناشطين اقتصادياً بحسب المهنة الثانوية والجنس:

تشكل ظاهرة العمل الثانوي - تعدد العمل للفرد الواحد - إحدى الظاهرات المكونة لبنية سوق العمل في لبنان قبل الأحداث وخلالها وما بعدها. ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى مفاعيل الأزمات الاقتصادية وارتفاع أكلاف المعيشة في جميع الميادين الحياتية والخلل بين الأجر وقدرته الشرائية والمتطلبات الرئيسية للأسرة.

غير أن تعدد العمل لم تتجاوز نسبته على العموم ٥٪ من مجموع الناشطين في لبنان وكذلك في بيروت حيث تشكل نسبة الذين لا مهنة ثانوية لديهم نحو ٩٥،١٪ للذكور و٩٦،٦٩٪ للإناث.

أمّا النسب الأعلى للعاملين في مهنة ثانوية فتعود إلى فئة الأخصائيين في المجالات العلمية والطبية والفكرية والتعليمية ٠،٥٪ ثم لفئة كبار الإداريين ٠،١١٪ والعمال غير المهرة ٠،١١٪ ويظهر ذلك في الجدول الآتي:

توزع الناشطين اقتصادياً ١٥-٦٤ سنة بحسب المهنة الثانوية والجنس

	ذكر		أنثى		المجموع	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
كبار مسوولين في القطاع العام وفي القطاع الخاص والاهلي	١٥٤	٠،١٦			١٥٤	٠،١١
الاخصائيون في المجالات العلميه والطبية والفكريه والتعليمية	٥٧٣	٠،٥٨	١٤٣	٠،٣٦	٧١٦	٠،٥٢
المهن المساعدة في المجالات العلميه والصحيه والتدريسيه وغيرها	١٨٧	٠،١٩	٣٣	٠،٠٨	٢٢٠	٠،١٦
مستخدمون اداريون في المجالات المكتبية والمالية والاستعلامات	٨٨	٠،٠٩	١١	٠،٠٣	٩٩	٠،٠٧
العاملون في مجال الخدمات الشخصيه والوقائية وفي مجال البيع	١٨٧	٠،١٩	٣٣	٠،٠٨	٢٢٠	٠،١٦
المزارعون والعمال المهره وما شابه في الزراعة وصيد الاسماك	٣٣	٠،٠٣			٣٣	٠،٠٢
العاملون في مجال المهن ذات الطابع الحرفي	١٢١	٠،١٢			١٣١	٠،٠٩
العاملون في تشغيل محطات الطاقة والالات الصناعية والاليات	٩٩	٠،١٠			٩٩	٠،٠٧
العمال المستخدمون غير المهرة	١٤٣	٠،١٥	١١	٠،٠٣	١٥٤	٠،١١
لا مهنه ثانوية	٩٣٥٣٠	٩٥،١٣	٣٨٦٢٣	٩٦،٦٩	١٣٢١٥٣	٩٥،٥٨
غير معني	٣٢٠٤	٣،٢٦	١٠٩٠	٢،٧٣	٤٢٩٤	٣،١١
المجموع	٩٨٣١٩	١٠٠	٣٩٩٤٤	١٠٠	١٣٨٢٦٤	١٠٠

المصدر: دراسة أحوال المعيشة، ١٩٩٧

الفصل الثامن

المواقع السياحية والأثرية والطبيعية والخدماتية

تتميز بيروت بموقعها المتقدم في البحر مما جعل واجهتها البحرية وعلى امتداد العقود الماضية قاعدة للنشاطات السياحية ولا سيما المطاعم والمسابح والمقاهي والفنادق ودور اللهو. وقد اشتهرت منطقة عين المريسة - الزيتونة قبل الأحداث كموقع أول للسياحة.

وعلى الرغم من أن بيروت مدينة يعود تاريخها إلى قرون قبل الميلاد إلاّ أن الاكتشافات الأثرية الرئيسية الحديثة جرت في السنوات الأخيرة أي في التسعينات إثر الأعمال والحفريات التي قامت بها شركة سوليدير، وهي اكتشافات أثارت اهتمام علماء الآثار في العالم والمنطقة، وتعود معظم الآثار إلى العهود العثمانية والمماليك والصليبيين والعباسيين والأمويين والبيزنطيين والرومان والفرنسيين إضافة إلى عهدي الفينيقيين والكنعانيين.

٨-١ أهم الآثار في المدينة:

- مجموعة الأعمدة الخمسة وتقع على يسار كاتدرائية مار جرجس للموارنة في وسط بيروت وتم اكتشافها عام ١٩٦٣ وهي تعود للعهد الروماني إضافة إلى آثار رومانية نصف دائرية اكتشفت غرب الكاتدرائية نفسها عام ١٩٦٣ وتم نقلها إلى محاذاة جادة شارل الحلو في المدخل الشمالي الشرقي للمرفأ.
- الحمامّات الرومانية اكتشفت خلف شارع المصارف في وسط بيروت عام ٦٨-٦٩ ثم أعيد تأهيل المكان في أواسط التسعينات.
- الأعمدة الأربعة في ساحة النجمة وسط بيروت (ساحة البرلمان) واكتشفت عام ٦٨-٦٩ خلال الحفريات لتثبت ساعة العبد في المكان نفسه.

- أعمدة ساحة المتحف وهي اكتشفت في الأربعينات بين ساحة النجمة والجامع الكبير ونقلت فيما بعد إلى منطقة المتحف - طريق الشام مقابل المتحف الوطني.
- أرضيات الموزاييك في أمّاكن عدة في الوسط.
- السور العائد إلى عهد الصليبيين والمماليك واكتشف بين شارع ويغان وشارع الحويك.
- أجزاء من القصر الصليبي قرب المرفأ وقد تضررت كثيراً وأزيل قسم كبير منها خلال أعمال بناء المرفأ في القرن الماضي، وسمحت أعمال الحفريات حديثاً (عام ١٩٩٥) بإبراز أجزاء من هذا القصر.
- السرايا الكبيرة شيدت عام ١٨٥٣ في عهد العثمانيين لتكون مستشفى عسكرياً وتحولت فيما بعد إلى قصر الحاكم الفرنسي إبان الانتداب، وفيما بعد أصبحت قصر رئاسة الحكومة. وقد أضيف على هذا البناء طابق جديد في أواخر التسعينات بعد تأهيل كامل للسرايا.
- برج الساعة - مقابل السرايا شيدت عام ١٨٩٧ وأعيد تأهيلها عام ١٩٩٤.
- قصر الصنوبر (المقر السابق للمفوض السامي الفرنسي والمقر الحالي الخاص للسفير الفرنسي في لبنان).

إضافة إلى هذه المواقع الأثرية تبرز منطقة الروشة وصخرتها الشهيرة كأهم موقع أثري - طبيعي - سياحي في المدينة وتضم المنطقة عدة مغاور طبيعية لم يتم استثمارها حتى الآن.

ومن المتوقع أن تشهد الواجهة البحرية وفي المنطقة الواقعة تحت إشراف شركة سوليدير مشاريع سياحية ولا سيما حدائق عامة ومرفأين سياحيين وكورنيشاً للمشاة.

٨-٢ أهم المتاحف:

- أقدم المتاحف وأهمها المتحف الوطني الذي أعيد تأهيله بعد الأحداث.
- متحف سرسق في منطقة الأشرفية ويضم تحفاً ولوحات فنية ومجموعات نادرة.
- متحف الجامعة الأميركية في بيروت.

وتجدر الإشارة إلى أن بيروت تعتبر مركزاً هامّاً للمعارض الفنية حيث العشرات من القاعات والغاليريات التي تنظم فيها معارض رسم للفنانين اللبنانيين والعرب والأجانب.

٨-٣ المعارض الكبرى:

قامت بعد التسعينات شركات تنظم معارض كبرى في بيروت وعلى امتداد أشهر السنة وحازت على شهرة تعدت حدود لبنان وصولاً إلى أوروبا حيث تشارك في هذه المعارض مئات المؤسسات والشركات الأجنبية (أميركية وأوروبية وآسيوية) والعربية واللبنانية ويزور تلك المعارض مئات الآلاف من اللبنانيين وتتم هذه المعارض في قاعات عدة في فنادق بيروت.

ويمكن تقديم نموذج لأهم تلك المعارض لعام ٩٩:

- معرض الكتاب السنوي - معرض اقرأ بالفرنسية والموسيقى.
- المعرض الآسيوي للمأكولات CONSUMEX
- معرض المعلوماتية والمكاتب TERMIUM
- PROJECT LEBANON
- 99-CARPET ELECOM EAST MIDDLE
- MEDICARE CONFERENCE
- MEPRINT

- JEWELRY LEBANON
- MEPPLAS-MIND-MENPE
- MIDDLE EAST KOSMETICA
- MODATEX[1]

٨-٤ المهرجانات:

جرى تنظيم عدة مهرجانات في التسعينات وكان باكورتها بعد الحرب الحفل الكبير للسيدة فيروز في وسط بيروت. بعد إعلان بيروت عاصمة ثقافية من قبل منظمة الثقافة العربية نظمت عدة نشاطات ومبادرات ومهرجانات ثقافية وفنية في مختلف الميادين أبرزها: حفل لوتشيانو بافاروتي في مدينة كميل شمعون الرياضية وعشرات المهرجانات للموسيقى والغناء، شهدت بيروت إضافة إلى إحتفال انتخاب ملكة جمال أوروبا (تموز ٩٩) وإحتفالات سنوية لإنتخاب ملكة جمال لبنان ومس إيليت توب موديل، ومهرجان درج الفن في الأشرفية، معرض الفن التشكيلي العربي. ومن التقاليد الجديدة في العاصمة إقامة شهر التسوق (مرة في السنة) حيث تتم الحسومات على السلع والخدمات في كل أسواق العاصمة إضافة إلى تنظيم مهرجانات تسويق خاصة وموسمية في كل من أسواق ساسين ومار الياس وبربور.

٨-٥ الفنادق والمطاعم وأمّاكن الترفيه:

منذ الستينات نشطت وعلى نطاق واسع الحركة السياحية في لبنان والعاصمة التي استحوذت على أهم الفنادق والمطاعم ودور اللهو وأمّاكن الترفيه، وكانت بيروت محط أنظار السياح الأجانب والعرب على امتداد أشهر السنة. إلا أن الأحداث قد ضربت وبعنف النشاط السياحي في بيروت وأخذت المدينة تستعيد تدريجياً هذا النشاط معتمدة على شبكة من الخدمات في الفنادق والمطاعم.

١ المعلومات من فوروم دو بيروت، بيروت هول، إكسبو بيروت، فوتور سكوب، سوق الروشة، سوق البرغوت.

ولوحظت ظاهرة قدوم شركات عالمية للمطاعم إلى بيروت وفتح عدة فروع لها مثل: هاردروك وبلانيت هوليوود وفرايديز وشيلز وماكدونالد وكنتاكي وهارديز وبيتزاهات والوينرز إضافة إلى شركات لبنانية مثل إدارات وأبيلا... الخ.

واستناداً إلى دليل وزارة السياحة يمكن تصنيف الفنادق والمطاعم والنوادي الليلية في بيروت وفق الآتي:

الفنادق[1]:

فنادق درجة أولى A أربعة نجوم و INTL:

Commodore intel, Summerland intel, Beau Rivage, Bristol, Carlton, Coral Beach, Grand Hotel Versailles, Mariott Hotel, Le Vendome, Martinez.

فئة أربع نجوم B:

Alexandre, Kings, Lebanon Beach Hotel, Le cavalier,
May Flower, Meditteranée, Napoleon, Riviera, Royal Garden, Hildon,
Excelsior, New Perfect home-Achrafié, Savoy, Plaza Palace Rawche.

فئة ثلاث نجوم A:

Berkeley, Cederland, Charles, Concorde, Imperial suite Hotel,
Le Merly Lord's Hotel, Marbel Tower, Pacific, Wiener Hans, Casa d'or.

فئة ثلاثة نجوم B:

Astrea, Embassy, Orient prince, Paradise Residence.

فئة نجمتين A:

Al Mashrek, Alumni Association, Cadmos, MALE,
New Hamra, Phoenix, Regis, Saint Lorenzo, Residence Star Light.

---

١ دليل وزارة السياحة، ٩٥ ١ ٩١

فئة نجمة A:

Moonlight. Parklane. -

المطاعم[1]:

تتوزع المطاعم الكبرى والنوادي الليلية ودور السينما ومراكز الخدمة للتغذية والمسارح والشقق المفروشة والملاهي على كل مناطق بيروت ولا سيما في الحمراء والروشة وعين المريسة والأشرفية وفردان والمزرعة إضافة إلى مئات المطاعم الصغيرة التي تقدم خدمات بيع السندويش والحمص والفول...الخ. وتقدم شبكة المطاعم في بيروت بما فيها مطاعم الفنادق جميع أصناف المأكولات التابعة للمطبخ اللبناني والشرقي، والمطبخ الأوروبي (الفرنسي، الإيطالي، الإسباني...الخ)، والمطبخ الآسيوي (الياباني والهندي) والمطبخ الأميركي اللاتيني (المكسيكي) والأميركي الشمالي (الوجبات السريعة كالهامبرغر).

وإذا كانت أحياء كالحمراء والروشة قد استقطبت قبل الأحداث العدد الأكبر من المطاعم فان أحياء أخرى كالأشرفية وفردان قد شهدت ازدياداً ملحوظاً في عدد المطاعم ولا سيما في حي مونو - الجامعة اليسوعية.

وفي مدينة بيروت مدينة للملاهي للأطفال في منطقة الروشة - الحمام العسكري ويتم تنظيم بعض الألعاب للأطفال في حرج بيروت خلال الأعياد بمبادرات من منظمات اجتماعية وشبابية.

---

١ دليل وزارة السياحة، ٩٥ ٩٦

الفصل التاسع

الأندية والمؤسسات الاجتماعية والرياضية

عرف لبنان عموماً وبيروت خصوصاً أشكالاً عدة من التنظيمات الاجتماعية والمهنية منذ مطلع القرن ونمت الحركة الاجتماعية (تضم بمفهومها مختلف الهيئات والمنظمات الأهلية على أنواعها) عبر العقود الماضية وتطورت بفعل عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وارتبطت بتطور العلاقات الاجتماعية. وبروز ظاهرات اجتماعية عدة أهمها التضامن بين الأفراد والحاجة إلى الاندماج الاجتماعي عبر أطر تقليدية كالأسرة والروابط العائلية والطائفية وأخرى مدنية عبر المنظمات الأهلية والثقافية.

ولعبت تلك المنظمات أدواراً فاعلة ناشطة في التأطير الاجتماعي للأفراد ولاسيما الشباب منهم من خلال توفير الإمكانات والقيام بالأنشطة التي تلبي حاجات الفرد في الميادين الاجتماعية والرياضية والكشفية وسواها.

وفي بيروت ولبنان عموماً منظمات وأندية وروابط مختصة بميدان محدد (ثقافي أو رياضي) وأخرى متعددة الأوجه والنشاط كالثقافي والاجتماعي والرياضي معاً ولا سيما في البلدات والقرى وبعض الأحياء المدنية في بيروت.

وتتعدد المرجعيات الرسمية التي ترعى شؤون هذه المنظمات، أبرزها وزارة الداخلية (للجمعيات والروابط الاجتماعية وبعض المنظمات الأهلية) ووزارة الشؤون الاجتماعية (للهيئات الأهلية ومنظمات الرعاية الاجتماعية والصحية والحرفية) ووزارة التربية - المديرية العامة للشباب والرياضة (الأندية الرياضية والمنظمات الكشفية وبعض المنظمات الشبابية) ووزارة العمل (للمنظمات الثقافية - عمال وأصحاب عمل)، ووزارة الثقافة (لبعض المنظمات والهيئات الثقافية).

٩-١ الأندية الرياضية:

تعم بيروت ٧٦ نادياً تتوزع على مختلف الأحياء والمناطق داخل العاصمة ومنها[١]:

رأس بيروت ٣ أندية، الجميزة ٣، الاشرفية ٥، طريق الجديدة ٨، النهر ٢، زقاق البلاط ٢، اليسوعية ١، فردان ٢، الصيفي ١، المزرعة ٣، الحمراء ٢، قريطم ١، المصيطبة ١، المنارة ٢، ميناء الحصن ١، المدور ١، الرملة البيضاء ١، الأونيسكو ٣، الزيدانية ١، وطى المصيطبة ١، الفاكهاني ١، برج أبي حيدر ١، مار الياس ١، كورنيش المزرعة ١، الرويس ١، عين المريسة ١، طريق المطار ١، قصقص ١، الظريف ١، إضافة إلى ٢٢ نادياً غير محدد عنوانها (ضمن الـ٧٦ ناديا).

ويتضح من اللائحة التفصيلية ومن أسماء وعناوين الأندية وتواريخ تأسيسها أن ٣٠ منها نشاطه رياضي فقط، و٤٦ نشاطها مختلف بين اجتماعي ورياضي. ويعود تأسيس أقدم ناد إلى عام ١٩٤٥ وأحدث ناد إلى العام ١٩٩٧ وفق اللائحة المذكورة.

وتحوي هذه الأندية الرياضية ألعاب كرة القدم والسلة والمضرب والطائرة وألعاب القوى والسباحة والملاكمة والمصارعة والأثقال والطاولة... الخ.

وتجدر الإشارة إلى أن عدد الجمعيات والأندية الرياضية المرخص لها، ووفق الدرجات (الثانية والثالثة لكرة القدم على سبيل المثال) بما فيها المجمعات الحديثة كالهليوبولس والباناسيا وسواها لم يشملها الدليل وبالتالي فهي غير مكتملة.

٩-٢ الأندية والمنظمات والجمعيات الثقافية:

يصعب رصد عددها بالتحديد حيث إن النشاط الثقافي بمفهومه العام قد تشمله الجمعيات والأندية التي سبق وعددت في الدليل اللائحة المشار إليها

١ الأستاذ حسن شرارة، الدليل الرياضي، ١٩٩٨

أعلاه. (مثلاً نادي متخرجي الجامعة الأميركية... الخ)، إلا أن بعض المراكز الثقافية العاملة في بيروت تتميز بأنشطة ثقافية دورية مثل: مركز توفيق طبارة الثقافي - النادي الثقافي العربي. المجلس الثقافي للبنان الجنوبي (مقره في بيروت) وبعض الجمعيات الأهلية التي تنظم في مراكزها أنشطة ثقافية، محاضرات، ومعارض فنية وسواها.

٩-٣ الجمعيات الكشفية :

نجد في بيروت ٤٣ جمعية كشفية أقدمها تأسس في عام ١٩٢١ (جمعية الكشاف المسلم في لبنان) وهي جمعيات يتسم بعضها بالارتباط الدقيق بمرجعيات دينية وطائفية ومذهبية، وأخرى مرتبطة بمنظمات شبابية وأهلية غير دينية أو المؤسسات تربوية - تعليمية.

وتنظم تلك الجمعيات أنشطة مختلفة منها المخيمات الشتوية والصيفية والمعارض والمسيرات في مناسبات وطنية أو عامة أو دينية وتعنى بالتوجيه والترفيه والعمل الكشفي للفتيان والشباب من عمر ٧ سنوات حتى ٢٥ سنة وأكثر (للقادة).

٩-٤ المنظمات الشبابية :

تفيد لائحة المديرية العامة للشباب والرياضة أن هناك ١٧ منظمة شبابية أو تعنى بالشباب منها ٤ في المناطق لا فروع لها في بيروت ومنها في المناطق ولها أنشطة أو فروع في بيروت مثل جمعية جاد ضد تعاطي المخدرات.

وتغطي هذه المنظمات أنشطة ثقافية ورياضية وتربوية واجتماعية وفنية. إضافة إلى تلك المنظمات تضم بيروت منظمات شبابية مركزية أولها فروع في بيروت أخرى ناشطة قبل الأحداث وخلالها وما بعدها ومعظمها مرتبط بشكل أو بآخر بالتنظيمات السياسية القائمة ولها حضور هام في الجامعات والمدارس وعلى سبيل المثال: منظمة الشباب التقدمي، اتحاد الشباب الديموقراطي، اتحاد الشباب الوطني، منظمة شباب المستقبل، حركة طانيوس شاهين،

بابلونيرودا، بلا حدود، حركة الشعب... الخ.

٩-٥ النقابات:

وتعتبر من أقدم المنظمات إذا ما اعتبرناها امتداداً للنقابات المهنية والتنظيمات الحرفية التي شهدتها بيروت أواخر القرن التاسع عشر ومطلع العشرين. وبرزت أول نقابة عمالية بالمعنى الحديث، بعد الحرب العالمية الأولى ثم تطور العدد خلال مرحلة الانتداب والاستقلال.

وفي لبنان وبيروت خصوصاً نوعان من النقابات المهنية.

النقابات العمالية المنتمية إلى اتحادات نقابية منتمية و/أو غير منتمية إلى الاتحاد العمالي العام، ونقابات أصحاب العمل المنتمية إلى جمعيات مهنية (الصناعيون، المصارف، الفنادق، التجار... الخ) إضافة إلى نقابات مهنية حرّة كالمحامين والأطباء والمهندسين... الخ ونقابات (عاملين بمفردهم) كالفنانين والموسيقيين... الخ.

وترعى مرجعيتان شؤون النقابات المهنية: وزارة العمل، ووزارة الداخلية، لجهة الترخيص والتصديق على الانتخابات وغيرها.

أ - النقابات العمالية والأخرى (غير نقابات أصحاب العمل):

تشير لائحة وزارة العمل إلى وجود ١٥٩ نقابة في لبنان معظمها في بيروت و/أو لها مراكز وفروع في بيروت وتنتمي أكثرية تلك النقابات إلى اتحادات مهنية، أو قطاعية وجغرافية ومناطقية وعامة منتسبة إلى الاتحاد العمالي العام وغيرها منتسب إلى اتحادات مثل اتحاد نقابات الفنانين والموسيقيين، ونقابات غير منتمية إلى أي اتحاد.

ويفرض قانون العمل اللبناني في ١٩٤٦ الترخيص المسبق لإنشاء النقابات من قبل وزارة العمل ولا تعتبر النقابة شرعية إلا بعد نشر قرار الوزارة في الجريدة الرسمية. وهذا الأمر يشكل موضوع خلاف بين الاتحاد العمالي العام ووزارة

العمل إذ أن الاتفاقات والمعاهدات التابعة لمنظمة العمل الدولية ومنها الاتفاقيات ٨٧ و٩٨ تعطي الحق والحرية كاملتين للعمال لتأسيس نقاباتهم دون إذن مسبق أو تدخل من السلطات.

ويمكن تصنيف النقابات في لبنان إلى ثلاثة أنواع[1]:

نقابة المهنة وتضم الأجراء الذين يمارسون مهنة واحدة أو مهناً متشابهة والعاملين لدى مؤسسات متعددة أيا كان النشاط الاقتصادي لهذه المؤسسات، الأجراء الذين يمارسون مهنة واحدة هم الأجراء الذين لهم التأهيل المهني الأساسي ذاته والذين يمارسون العمل ذاته (النجارون مثلاً). أمّا الأجراء الذين يمارسون مهناً متشابهة منهم الذين يستعملون في عملهم الوسائل والطرق التقنية ذاتها (لصانع الأحذية، صانع الحقائب مثلاً).

نقابة المؤسسة فهي النقابة التي تعم أجراء مؤسسة واحدة يمارسون مهناً مختلفة لكن متلازمة ومشتركة في إنتاج واحد (نقابة مستخدمي وعمال شركة كهرباء لبنان مثلاً وتضم المحاسب والعامل والجابي والتقني في التصريحات).

نقابة القطاع وتضم أجراء يمارسون مهناً مختلفة في عدة مؤسسات تنتمي إلى قطاع اقتصادي واحد (نقابة المصارف، نقابة عمال الفنادق).

وتعرف مدينة بيروت الأنواع الثلاثة من هذه النقابات، وإذا ما كانت بعض النقابات العمالية فاعلة في العلاقات المهنية والتفاوض والتنظيم غير أن نقابات أخرى يمكن اعتبارها اسمية وغير فاعلة. أمّا معدل الانتساب النقابي في لبنان فهو لا يتعدى ٧٪ في أفضل التقديرات علماً أن بعض نقابات المؤسسة مثلاً يكون فيها الانتساب ١٠٠٪ مثل نقابة عمال وموظفي مرفأ بيروت، وكذلك نقابات المصالح المستقلة الأخرى. ويعود الضعف في الانتساب إلى عدة عوامل منها تدني الوعي المهني والاجتماعي وأثر الانتماءات التقليدية (العائلية والمناطقية والطائفية)، إضافة إلى الضغط المتواصل من أصحاب العمل والسلطات الرسمية على العمال والنقابات.

---

١ د. غسان صليبي، كتاب الاتحاد كوه، دار مختارات بيروت، ١٩٩٩.

ب - الاتحاد العمالي العام والاتحادات المنتمية إليه:

في لبنان وبيروت (المقر الرئيسي للاتحاد العمالي العام) ٢٨ اتحاداً نقابياً تتوزع بين:

١ - اتحادات عامة وعددها ٥، وتضم نقابات من قطاعات ومهن ومؤسسات مختلفة ولها صفة الاتحاد العام.

٢- الاتحادات القطاعية وعددها ١٥، وتضم نقابات أجراء في قطاع اقتصادي واحد أو مهن متشابهة أو مترابطة.

٣- اتحادات المصالح المستقلة والمؤسسات العامة وعددها ٢، وتضم نقابات العمال في مؤسسات تابعة للقطاع العام ولها استقلالية نسبية مثل الكهرباء، والنقل المشترك، المياه، البلديات... الخ.

٤- الاتحادات المناطقية - الجغرافية وعددها ٦، وتضم نقابات الأجراء في مهن مختلفة وفي محافظة واحدة مثل الشمال، الجنوب، الجبل، البقاع، والنبطية.

أمّا الاتحاد العمالي العام فقد تأسس في ٣٠ نيسان ١٩٥٨ وضم الاتحادات المرخص لها في حينه (٣ اتحادات) وأصبح اتحاداً موحداً يضم كل الاتحادات العمالية القائمة في أيار ١٩٧٠.

ومنذ ذلك التاريخ عرف الاتحاد العمالي العام أشكال متعددة من الانقسامات والتوحد وآخرها في ١٩٩٩، ويعتبر من الهيئات الأكثر تمثيلاً وفق القانون ويشارك مندوبون عنه في العديد من الهيئات الثلاثية الأطراف (أصحاب عمل، عمال، دولة)، كالضمان الاجتماعي ولجنة المؤشر والمجلس الاقتصادي الاجتماعي والمجالس التحكيمية... الخ.

ويضم الاتحاد العمالي العام (مقره كورنيش النهر). الاتحادات النقابية الآتية:

اسم الاتحاد وتاريخ تأسيسه:

١- جامعة نقابات العمال والمستخدمين في لبنان ١٩٤٨.

٢- اتحاد النقابات المتحدة للمستخدمين والعمال في لبنان ١٩٥٤.

٣- اتحادات نقابات العمال والمستخدمين في الشمال ١٩٥٤.

٤- اتحادات نقابات مستخدمي المصارف في لبنان ١٩٦٣.

٥- اتحاد نقابات مستخدمي وعمال البترول في لبنان ١٩٦٤.

٦- اتحاد نقابات مستخدمي وعمال القطاع التجاري ١٩٦٤.

٧- الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان ١٩٦٦.

٨- اتحاد نقابات العمال والمستخدمين في لبنان ١٩٦٦.

٩- اتحاد النقابات العمالية للمصالح المستقلة والمؤسسات العامة ١٩٦٧.

١٠- الاتحاد العمالي للمصالح المستقلة والمؤسسات العامة في لبنان ١٩٦٧.

١١- اتحاد النقابات العمالية للنقل البحري ١٩٧٠.

١٢- اتحاد النقل الجوي لنقابات مستخدمي وعمال شركات الطيران في لبنان ١٩٧٢.

١٣- اتحاد النقابات العمالية للطباعة والإعلام ١٩٧٢.

١٤- اتحاد نقابات عمال مستخدمي المواد الغذائية ١٩٧٣.

١٥- اتحاد نقابات عمال ومستخدمي القطاع الصحي والتعليمي ١٩٧٣.

١٦- اتحاد وموظفي وعمال قطاع المؤسسات الفندقية ودور التغذية واللهو ١٩٧٦.

١٧- الاتحاد المهني لنقابات عمال البناء وصنع مواد البناء ١٩٧٦.

١٨- اتحاد نقابات سائقي السيارات العمومية للنقل البري ١٩٨٦.

١٩- اتحاد نقابات العمال والمستخدمين في البقاع ١٩٩٠.

٢٠- الاتحاد المهني لنقابات عمال ومستخدمي المواد الكيميائية ١٩٩٠.

٢١- الاتحاد اللبناني لنقابات الحرف في لبنان ١٩٩١.

٢٢- الاتحاد اللبناني للنقابات العمالية ١٩٩١.

٢٣- الاتحاد اللبناني لنقابات السيارات العمومية ومصالح النقل ١٩٩٤.

٢٤- اتحاد محافظة النبطية في الجنوب ١٩٩٤.

٢٥- الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين في الجنوب ١٩٩٤.

٢٦- الاتحاد العمالي اللبناني لنقابات التعدين والميكانيك ١٩٩٤.

٢٧- اتحاد نقابات عمال ومستخدمي جبل لبنان ١٩٩٧.

٢٨- اتحاد جبل لبنان لنقابات العمال الزراعيين ١٩٩٤ (غير منتسب للاتحاد العمالي العام).

وقد انضم مؤخراً إلى الاتحاد العام اتحاد المرأة العاملة، والجدير بالذكر أن قانون العمل اللبناني يحظر قيام نقابات في القطاع العام (الموظفون والسلك العسكري) وعلى الرغم من ذلك قامت هيئات تمثل المتقاعدين من موظفي الدولة وروابط المعلمين في المدارس الرسمية.

وفي القطاع التعليمي نجد نقابة المعلمين في المدارس الخاصة ورابطة أساتذة التعليم الثانوي الرسمي ورابطة المعلمين في الابتدائي والمتوسط الرسمي إضافة إلى رابطة الأساتذة المتفرغين في الجامعة اللبنانية ومراكزها في بيروت.

ج - نقابات أصحاب العمل:

وفق وزارة العمل يقوم في لبنان ١٠١ نقابة لأصحاب العمل موزعة على مختلف المناطق مع تمركز واضح في بيروت. وتشمل ميادين عملها سائر القطاعات الاقتصادية، صناعة، زراعة، مصارف، تجارة، حرف، تعليم (مدارس خاصة)، خدمات متنوعة، وبعضها تشكل جمعيات مهنية أو تنتسب إلى جمعيات مهنية (جمعية الصناعيين على سبيل المثال).

د - نقابات أصحاب المهن الحرة:

وهي نقابات المحامين والأطباء والمهندسين (في بيروت والشمال) ونقابات مهنية أخرى (المحاسبين، الطوبوغراف، الصيادلة..الخ) ومعدل الانتساب فيها ١٠٠٪ إذ إنه الشرط الرئيسي لمزاولة المهنة.

الفصل العاشر

الصحة والبيئة والمنشآت

لا بد في البداية وقبل تناول الموضوعات المحددة في هذا الفصل من الإشارة إلى ملاحظة منهجية تتعلق بتشتت الإحصاءات واختلافها بين سائر المصادر الرسمية والخاصة المعنية بالقطاع الصحي من جهة وعدم توفر معطيات حديثة للسنتين الأخيرتين حول المؤشرات المطلوبة عن القطاع من جهة أخرى، وإذا ما توفرت فهي شاملة أي للبنان ككل مع بعض التحديدات لبعض المناطق ومنها بيروت.

ويجمع الخبراء في القطاع الصحي على أن تحسناً ملحوظاً سجل في الأوضاع الصحية في لبنان وبيروت خاصة خلال العقود الأخيرة في ظل عوامل عدة مارست تأثيراتها الإيجابية أهمها:

- النمو الاقتصادي قبل الحرب والذي ترجم في زيادة عرض السلع والخدمات الصحية ولا سيما في بيروت.

- تحسن مستوى الحياة في المدينة.

- تطور أنظمة التأمينات الاجتماعية والصحية قبل الحرب وبعدها.

- السيطرة على الأمراض المعدية والأوبئة التي لا تزال نرى بعض مظاهرها في البلدان المجاورة، وذلك بفضل برامج وحملات متخصصة لهذه الغاية.

- ارتفاع الوعي الصحي لدى الأسر والأفراد وتنامي الإعلام والتوجيه الصحي للجهات الرسمية والأهلية، الداخلية منها والدولية.

وقد انعكس هذا التحسن في الأوضاع الصحية في ارتفاع معدل العمر المتوقع عند الولادة (من ٥٩،٦ بالمئة عام ١٩٦٠ إلى ٦٨ بالمئة عام ١٩٩٦) كما انعكس

كذلك في انخفاض وفيات الأطفال والاعتماد المتزايد على وسائل علمية لتنظيم الأسرة[1].

وعلى الرغم من الأضرار المباشرة التي طالت القطاع الصحي ومؤسساته وتجهيزاته خلال الحرب، كسائر القطاعات الحيوية في بيروت ولبنان عموماً، فإن الدراسات تظهر استمرار التحسن في عدد من المؤشرات الصحية كما سنشير لاحقاً، ولا يخفي هذا التحسن وجود مشكلات عديدة في النظام الصحي اللبناني أبرزها غياب الإنصاف في توزع الخدمات الصحية مناطقياً واجتماعياً، والنوعية المتدنية نسبياً لبعض الخدمات الصحية والكلفة المرتفعة باطراد لتلك الخدمات على مستوى الأسرة ولبنان ككل.

كما يتميز القطاع الصحي باستمرار تراجع القطاع العام لصالح القطاع الخاص والأهلي.

١٠-١ المنشآت الصحية:

أ - المستشفيات:

تسيطر المستشفيات الخاصة على أكثر من ٨٨،٧٪ من إجمالي الأسرّة الاستشفائية ولا سيما بعد تعطل عدد من المستشفيات الحكومية خلال الأحداث حيث لا يزال يعمل ١٤ مستشفى في لبنان ككل من أصل ٢٥ مستشفى حكومياً. وتقدر نقابة المستشفيات في لبنان عدد المستشفيات الخاصة عام ١٩٩٦ بـ١٢٩ مستشفى في لبنان ككلّ، تحتوي على ٧٧٩٨ سريراً مضافاً إليها ٢٨ مستشفى للأمراض الخاصة المزمنة وفيها ٣٦٠٦ أسرّة. إلا أن النمو التدريجي لدور المستشفيات الخاصة لم يكن متسقاً من حيث حجم المؤسسات ومستوى تجهيزها، إذ إن ثلث عدد الأسرة موجود في ٢٥ مستشفى كبيراً وأن أكثر من ٦٠٪ من المستشفيات الخاصة هي من الحجم الصغير (أقل من ٥٠ سريراً).

وهنالك تفاوت كبير لجهة التوزع الجغرافي للمؤسسات الاستشفائية (وبالتالي

١ وزارة الشؤون الاجتماعية، المسح اللبناني لصحة الام والطفل، ١٩٩٦

عدد الأسرّة) بين المناطق حيث التمركز الرئيسي في بيروت والضواحي وجبل لبنان.

وفي غياب المستشفى الحكومي في بيروت - قيد الإنشاء في منطقة بئر حسن - لجأت وزارة الصحة العامة للتعاقد مع عدد من المستشفيات لحجز أسرة تستقبل المرضى على حسابها ويقدر عدد الأسرة التابعة للوزارة في لبنان ككل بـ٦٠٠ سرير في بيروت في ٢٢ مستشفى خاصاً.

وتتميز بعض المستشفيات الخاصة والكبرى منها على وجه الخصوص بتزايد الاعتماد على التجهيزات الباهظة الثمن مما يعكس ارتفاعاً كبيراً في كلفة العلاج دون أن يكون ذلك ضرورياً من الناحية الطبية في حالات عدة. ويتبين الجدول الآتي توزع المراكز الاستشفائية وفق التجهيزات الحديثة[1].

التجهيزات	عدد المراكز الاجمالي	عدد المراكز في بيروت وجبل لبنان
التمييل	١٥	١٠
عمليات القلب المفتوح	١٠	٦
غسل الكلى	٣٢	٢٠
CT Scanner	٤٦	٢٧
MRI	٦	٥

المصدر: نقابة المستشفيات الخاصة، منظمة الصحة العالمية، ١٩٩٦.

وتشير معطيات وزارة الصحة أن المراكز الاستشفائية الحكومية في المناطق التي تمّ بناؤها عام ١٩٩٨ تتوفر فيها التجهيزات المرئية غير أنها تواجه عثرات في التشغيل لعدم توفر الكوادر البشرية والإدارية أكثرية.

وتشير معطيات دراسة الأوضاع المعيشية في لبنان أن أكثرية الأسر في بيروت لم تعرف خلال الاثني عشر شهراً السابقة للمسح (١٩٩٥) أيام استشفاء كما يظهر الجدول الآتي:

١ نقابة المستشفيات الخاصة ومنظمة الصحة العالمية، ١٩٩٦

توزع الأسر حسب عدد أيام الاستشفاء في السنة ٪

عدد الأيام	صفر	١	٢	٣	٤،٥	٦،٩	عشرة وأكثر
٪	٦٦،٢	٣	٤	٥،١	٥،١	٦،٣	٩،٩

المصدر: الأوضاع المعيشية للأسر، ١٩٩٧.

ب - المراكز الصحية:

تشكل المراكز الصحية الأولية من مستوصفات ومراكز رعاية صحية أولية، البنية التحتية لتوفير خدمات الرعاية الصحية الأولية.

وقد بلغت بحسب تقديرات وزارة الصحة لعام ١٩٩٤ نحو ٧٥٠ مركزاً عاملاً في لبنان منها ٨٠٪ حصة القطاع الأهلي و٢٠٪ بإدارة القطاع الحكومي.

غير أن هذا العدد قد انخفض في السنوات الأخيرة بسبب توقف الدعم المادي الخارجي لبعض المؤسسات الأهلية، إضافة إلى أن عدداً ملحوظاً من المستوصفات والمراكز الصحية كانت تابعة لجهات سياسية وقد انحسر دورها بعد الحرب وتوقف عملها الاجتماعي بما فيه الصحي.

والجدير ذكره أن أكثر من ٤٢٩ مستوصفاً تم إنشاؤها خلال فترة الحرب بين ١٩٧٤ و١٩٩١ من قبل الجمعيات الأهلية في لبنان ككل وذلك لسد الحاجات المتزايدة في ظل تراجع دور القطاع الحكومي علماً أن نوعية الخدمات متفاوتة ومعظمها متدنٍّ[1].

ويبين الجدول الآتي هذا التطور في عدد المستوصفات:

	١٩٥٥		١٩٧٤		١٩٧٧		١٩٨٢	١٩٩١	
	حكومي	غير حكومي	حكومي	غير حكومي	حكومي	غير حكومي	حكومي وغير حكومي	حكومي	غير حكومي
بيروت	١	٦	١١	١١	١١	١٣	١٣	٦٨	١٩٢
جبل لبنان	٨	٦	٤٥	٣٨	٥١	٧٠	١٨٧	٦٨	١٩٢
لبنان	٤	٢١	١١١	٨٢	١٢٠	١٥٨	٥٠٧	١٦٩	٥١١

المصدر: القطاع الصحي في لبنان، النجدة الشعبية اللبنانية.

١- القطاع الصحي في لبنان، النجدة الشعبية اللبنانية

وتجد منظمة اليونيسف[1] أن متوسط عدد السكان الذين يخدمهم مستوصف واحد في بيروت نحو ٩٥٥٩ شخصاً (المعدل العام في لبنان ككل ٣٩٨٥ شخصاً)، وأن توزيع المستوصفات بحسب مستوى الخدمات (فئة ١-٢-٣) في بيروت[2] هو كالآتي:

فئة ١	فئة ٢	فئة ٣	المجموع
١٩	٢٥	٢٣	٦٧

المصدر. اليونيسف، القطاع الصحي في لبنان، ٩٣.

ويعمل في بيروت الإدارية وبحسب مصادر وزارة الصحة ٤٤ مستوصفاً ومركزاً تتعاون مع الوزارة في برنامج التلقيح.

ج- العيادات الخاصة والصيادلة والجسم العامل في القطاع:

يصعب تقدير العدد الدقيق للأطباء العاملين في لبنان حيث إن الأرقام المتداولة هي للأطباء المسجلين في نقابتي الأطباء وأطباء الأسنان في لبنان. وتجدر الإشارة إلى أن عدداً غير معروف من الأطباء قد غادر لبنان نهائياً أو مؤقتاً ومنهم من توقف عن ممارسة المهنة وتقدر نقابة الأطباء العدد بين ٦و٧ آلاف طبيب أغلبيتهم من ذوي الاختصاص وهنالك ميل لتمركز الأغلبية منهم في بيروت وضواحيها (تشير التقديرات إلى أن ٧٥٪ من الأطباء يعملون في بيروت وجبل لبنان) مقابل ١٠٪ في الشمال و٧٪ في كل من البقاع والجنوب.

إضافة إلى التفاوت المناطقي في التوزع يواجه قطاع العيادات الخاصة التشتت والفردية وارتفاع أكلاف المعاينة والتفاوت بين التعرفات التي تضعها النقابة للمعاينة والتعريفات التي تحددها مؤسسات الضمان.

إلا أن نقابة الأطباء تقدر عدد الأطباء الذين يتقدمون سنوياً إلى امتحانات

١- القطاع الصحي في لبنان، النجدة الشعبية اللبنانية.
٢- المصدر السابق.

الكولوكيوم الإلزامي لمارسة الطب منذ عام ٩٢ ما بين ٥٠٠ و٦٠٠ طبيب.

وتشير مذكرة صادرة عن المديرية العامة لوزارة الصحة إلى تكوين القوى العاملة الصحية في نهاية ١٩٩٤ على الشكل الآتي:

أطباء عاملون ٥٨٧٣	أطباء شطب قيدهم ١٤٠٠
أطباء متقاعدون ٥٤١	المجموع العام ٧٨١٤ طبيباً

أما أطباء الأسنان فيتوزعون كالآتي:

أطباء عاملون ٢٧٠٣	أطباء شطب قيدهم ٢٥٢
أطباء مساعدون ٤٦	المجموع العام ٣٠٠١ طبيب

المصدر: القطاع الصحي في لبنان، ١٩٩٣.

أمّا الصيادلة في لبنان فهم يتوزعون بين صيدليات ومؤسسات أخرى وفق الآتي ١٩٩٤:

٨٠٠	صيدلاني	أصحاب صيدليات مرخصة
١٣٢	صيدلانياً	يعملون في مستودعات الأدويه
٨٢	صيدلانياً	يعملون في المستشفيات الخاصة والعامة والهيئات غير الحكوميه
٧٠	صيدلانياً	أصحاب مستودعات لاستيراد الأدوية
٥٠	صيدلانياً	أصحاب مختبرات خاصة
٣٢	صيدلانياً	يعملون في مصانع الأدوية
١٦	صيدلانياً	أصحاب مستودعات لتوزيع الأدوية داخل البلاد
١٥	صيدلانياً	في مختبرات المستشفيات
٦	صيدلانيين	في مكاتب علمية
١	صيدلاني	يملك مصنع أدوية
٤٣	صيدلانياً	مسافراً أو لا يمارس الصيدلة
١٣٢	صيدلانياً	متقاعداً
٣	صيدلانيين	مشطوبون لأسباب إدارية
٢١٢٣	صيدلانياً	المجموع

كما يتوزع الفنيون في القطاع الصحي على الشكل الآتي:

الفنيون المخبريون	٤٠٠
المعالجون الفيزيائيون	٣٠٠
فنيو الأشعة	١٦٨
اختصاصيو الأطراف	٥٦

المصدر: القطاع الصحي في لبنان، ١٩٩٣.

وإذا ما تميز القطاع الصحي بكثرة الأطباء فهو يعاني من قلة الممرضات حيث يبلغ عدد الممرضين والممرضات ٣٥٠٠ في لبنان ككل ويصل المعدل طبيب/ممرضة إلى ٢،١ طبيب لكل ممرض عام ٩٤ وإضافة إلى النقص الكبير للممرضات هنالك عدد كبير منهم غير حاملات لأي شهادة (٨٠٧ ممرضين) و١٥٠٥ بصفة ممرضة مساعدة.

وتجدر الإشارة إلى أن هجرة الممرضات المجازات إلى الخارج مستمرة بسبب تدني الرواتب وصعوبة شروط العمل وفي المقابل يستمر توافد الممرضات الآسيويات إلى لبنان.

١٠-٢ البرامج الصحية:

إن الحيز المخصص للطب الوقائي ولحملات التوعية الصحية وضمان بيئة صحية للمواطن يبدو ثانوياً مقارنة بالحيز الذي يحتله الطب العلاجي، فالاهتمامات البيئية الصحية تقتصر على مبادرات ظرفية. أما الجوانب الأخرى التي تلقى اهتمامات متزايدة فهي تعود إلى بعض البرامج الواسعة الانتشار الممولة من قبل الوكالات الدولية كمنظمة الصحة العالمية واليونيسف والهيئات الأهلية والقطاع الحكومي وأبرز تلك البرامج: حملات التلقيح وبرامج الطب المدرسي وبرنامج الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة.

وتركز حملات التلقيح بالدرجة الأولى على الشلل واللقاح الثلاثي وحقق هذا البرنامج تقدماً ملموساً حيث بلغت نسبة تحصين الأطفال ١٠٠٪ للجرعتين

الأولى والثانية ٩٧،١٪ للجرعة الثالثة بحسب مصادر المسح اللبناني لصحة الأم والطفل. وهنالك تحسن في معدل التحصين ضد الحصبة الذي بلغ ٨٥،٧٪. إلا أن البرنامج لا يزال يحتاج إلى تفعيل لمعالجة الأمراض الأكثر انتشاراً بين الأطفال كالجهاز التنفسي والسلّ والإسهال.

أمّا برامج الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة فقد بدأت مؤخراً حملات لتعميم الفحوصات المخبرية للنساء بالإضافة إلى التوعية الصحية حول تنظيم الأسرة وصحة الأم والطفل.

ويتلقى البرنامج الوطني لمكافحة السيدا التابع لوزارة الصحة دعماً من منظمة الصحة العالمية وقد تحسن بشكل ملحوظ الوعي لدى المواطن والشباب منهم بشكلٍ خاصٍ حول معرفة سبل الانتقال والوقاية.

وبدأ برنامج مكافحة التلاسيميا منذ بضعة أعوام وينمو باطراد.

أمّا برنامج الطب المدرسي فقد بدأ بمبادرات أهلية (منظمات غير حكومية) وانضمت إليه لاحقاً الجهات الرسمية وطال الكشف عام ١٩٩٣-١٩٩٤ نحو ٨٠٠٠ تلميذ في المرحلة الابتدائية ١٢٠٠ تلميذاً في العام ٩٤ -٩٥. وكشف هذا البرنامج أن ٧٦،٩٪ من التلاميذ في بيروت يعانون من مرضين أو أكثر.

وفي العام ١٩٩٦ تمّ توزيع السجل الصحي وهو بمثابة كتيب لكل طفل يحمله من الولادة حتى سن ١٨ ويسجل فيه تاريخ الطفل الصحي من تلقيح وأمراض انتقالية ومزمنة وعمليات جراحية وأدوية مزمنة... الخ.

وتشير دراسة المسح اللبناني لصحة الأم والطفل أنه لا يزال عدد من الأطفال دون الخامسة من الذين لم يتم أو لم يستكمل تلقيحهم بعد لأسباب معينة. ويظهر الجدول الآتي الخصائص لبيروت.

السبب	النسبة المئوية (بيروت)
الطفل ما يزال صعبراً	٥٩،١
عدم المعرفة بأهمية التلقيح	٤،٥
تنوي الأم الذهاب لتلقيح ولدها	٩،١
أسباب أخرى	٩،١

المصدر: وزارة الشؤون الاجتماعيه، دراسة المسح اللبناني لصحة الأم والطفل، ١٩٩٦.

١٠-٣ التأمين الصحي:

تتوزع الضمانات الصحية للمواطنين اللبنانيين على عدة أنظمة متفاوتة الأهمية وتضم الأجهزة الآتية:

أ - الصندوق الوطني للضمان والاجتماعي:

بدأت تقديماته عام ١٩٧١ بصورة ضمان المرض والأمومة للمستخدمين في القطاع الخاص وبعض المصالح المستقلة في القطاع العام إضافة إلى تغطية جزئية للطلاب الجامعيين وكذلك بعض أصحاب الأعمال الصغيرة (حرفّيين سائقين عموميين... الخ).

وقد سبق أن أوردنا إحصاءات المشمولين بضمانات الصندوق في الفصل الخاص بالأوضاع المهنية.

ب- القطاعات العسكرية:

وتشمل الجيش وقوى الأمن الداخلي والأجهزة الأمنية الأخرى (أمن عام، أمن دولة) تؤمن الخدمات الصحية من خلال اللواء الطبي للعسكريين العاملين والمتقاعدين. ويقدر عدد المضمونين بـ١٣٣ ألف مضمون في لبنان ككل.

ج- تعاونية موظفي الدولة:

تشمل تقديماتها الصحية نحو ٦٥ ألف موظف مع أفراد أسرهم.

د- وزارة الصحة العامة:

تشمل خدماتها الاستشفاء في المستشفيات الحكومية وأسرّة التعاقد التي تمولها في المستشفيات الخاصة، إضافة إلى خدمات المراكز الصحية التابعة لها. وبلغ عدد المعالجين على نفقة وزارة الصحة لعام ١٩٩٦ نحو ١٠٤٨٩٠ مريضاً بحسب مصادر الوزارة.

وإضافة لوزارة الصحة تقدم وزارة الشؤون الاجتماعية في المراكز التابعة لها ومن خلال دعم الجمعيات الأهلية تقدم خدمات صحية عامة وخاصة للمعوقين.

و- صناديق التعاضد

(البرلمان - القضاة - أساتذة الجامعة اللبنانية وفئات أخرى): وتقدر دراسة الأوضاع المعيشية في لبنان أن المشمولين بتأمينات صحية في مدينة بيروت تتوزع نسبهم على مختلف الأنظمة كما يأتي:

مضمون	٥٥،٣	٪
غير مضمون	٤٤،٧	٪
يستفيد من الضمان الاجتماعي	٢١	٪
يستفيد من تعاونية الدولة	٨،١	٪
يستفيد من تأمين لحساب صاحب العمل	٤،٣	٪
يستفيد من تأمين خاص آخر	١٥،٤	٪
يستفيد من تأمين مختلط	٦،٥	٪

١٠-٤ التأمين الصحي الخاص:

تقدر دراسة منظمة الصحة العالمية حول القطاع الصحي في لبنان عدد شركات التأمين بـ١١٤ شركة لبنانية بمعدل شركة واحدة لكل ٣٠ ألف نسمة

وأن ١٨٪ من اللبنانيين مشمولون بنظام تأمين خاص في العام ٩٨ مقابل ١١٪ عام ٩٢.

أمّا توزع الأفراد في بيروت الذين يستفيدون من ضمان صحي بحسب شمولية التأمين فتتوزع نسبهم كالآتي:

شمولية التأمين	٪
استشفاء	١٤،٨
استشفاء ونحاليل وأشعة	٧،٧
استشفاء واستشارات طبية	٠،٦
استشفاء وأدوية وعلاجات	٠،٥
استشفاء ونحاليل وأشعة واستشارات طبية	٠،٥
استشفاء، تحاليل، أشعه، استشارات طبية	٢،٣
شمولية كاملة	٧٣،٦

المصدر: دراسة الأوضاع المعيشية في لبنان، ١٩٩٧.

واستفادت أسر في بيروت من مساعدات صحية طوال العام السابق[1] وفق الآتي:

المساعدة الطبية ٪

مساعدة من وزارة الصحة ٧،٨

مساعدة من مؤسسة خاصة أو من شخص خارج الأسرة:

استشفاء	٣،٩	٪
أدوية	٧،٢	٪
استشارات طبية	٩	٪
تحاليل وأشعة	٥،٣	٪
علاج	٢،٣	٪

ويعاني ١١،٥٪ من أفراد أسر بيروت من أمراض مزمنة[2] في مختلف فئات العمر.

٢- دراسات احصائية، الاوضاع المعيشية للأسر ١٩٩٧، منشورات شباط ٩٨، العدد٩

١- المصدر السابق

١٠-٥ النفقات الصحية :

تبلغ الفاتورة الصحية الإجمالية في لبنان، بحسب دراسة اليونيسف ومؤسسة البحوث والاستشارات حول الكلفة الصحية عام ٩٨، نحو ٢١٢١ مليار ل.ل. أي ٩،٢٪ من إجمالي الناتج المحلي للعام ٩٧. ويعتبر مؤشر الكلفة الصحية مرتفعاً جداً في لبنان (هو الأعلى مقارنة مع الدول العربية الأخرى) وهو يرتفع سنوياً منذ عام ٩٢ بنسب تتجاوز ارتفاع معدل الاستهلاك (٣٣٪ عام ٩٣ لمؤشر الكلفة الصحية مقابل ٢٠٪ لمؤشر أسعار الاستهلاك).

وينعكس ذلك عبئاً كبيراً في أكلاف معيشة الأسر في لبنان عموماً ويظهر الجدول لنا معدل قيمة التكاليف الصحية للأسر في مدينة بيروت. بحسب نوع النفقات ونسبة الأسر.

معدل القيمة التي تدفعها الأسر التي تحملت نفقات طبية	آلاف ل.ل.	نسبة الأسر التي تحملت نفقات طبية ٪
تأمين خاص	١٧٧٩	٢٦،٢
استشفاء	١٨٤٥	٢٤،٥
أدوية	٧٢١	٩٠،٤
استشارات طبية	٤٨١	٧٩،١
تحاليل وأشعة	٢٩٦	٥٥،٣
علاج	٦٣٩	٧،١
علاج أسنان	٩١٠	٣٩،٦

المصدر: دراسه الأوضاع المعيشية في لبنان، ١٩٩٧.

ويلاحظ من الجدول أن أعلى معدلات إنفاق تدفعها الأسر هي على التأمين الخاص والاستشفاء، في حين أن شراء الأدوية واللجوء إلى الاستشارات الطبية تشكلان أعلى نسب لدى الأسر التي تنفق على أوضاعها الصحية.

١٠-٦ الإعاقة:

يقدر مسح السكان في دائرة الإحصاء عدد المعوقين في بيروت بـ٢٩٠٧ معوّق منهم ١٧٥١ ذكور وما نسبته ٦٠٢٣٪ و١١٥٦ إناث وما نسبته ٣،٤٧ من إجمالي العدد.

ولوحظ في أنواع الإعاقة أن النسبة الأكبر من المعوقين تعود إلى الإعاقة الذهنية ٣١،٤٥٪ لدى الذكور و٢٩،٥٢٪ لدى الإناث تليها إعاقة الشكل ٢٠،٧٥٪ لدى الذكور و١٧،١٤٪ لدى الإناث.

وإذا ما أخذنا توزع المعوقين بحسب العمر نجد أن العدد الأكبر ينتمي إلى الفئة العمرية ٣٠-٦٤ سنة وما نسبته ٤٦،٥٩٪ تليه الفئة العمرية ١٥-٢٩ سنة ونسبتها ٢١،٢١٪ من المعوقين.

وتتسلم وزارة الشؤون الاجتماعية بطاقة شخصية للمعوق والتي تقدم له على أساسها المساعدة والخدمات المطلوبة واستناداً إلى معطياتها في ١٦/٩/١٩٩٩، يبلغ عدد البطاقات ٢١٩١٠ بطاقة معوق. منهم ٢٠١٥ في بيروت وما نسبته ٩،١٩٪ من إجمالي العدد. ويشارك في جمع البطاقات وإدارة الخدمات عبر الوزارة ٣٠ جمعية ومؤسسة تعنى بالمعوقين و٢٧ مركزاً للخدمات على صعيد المدينة. وتشير معطيات دراسة الأوضاع المعيشية إلى توزيع المعوقين (٪) بحسب الجنس والعمر في بيروت على الشكل الآتي:

العمر	ذكور ٪	إناث٪
أقل من ١٥	٠،٩	٠،٤
١٥-٤٤	١،٨	٠،٦
٥٩	٢،١	١،١
٦٠ او اكثر	٢،٩	١،٢
غير محدد		٣
المجموع	١،٨	٠،٨

المصدر: دراسة الأوضاع المعيشية في لبنان، ١٩٩٧.

المجموع معاً ذكور وإناث ١،٢.

١٠-٧ الصحة الإنجابية :

يمثل الاهتمام برعاية الأمومة أثناء فترة الحمل وعند الولادة عاملاً أساسياً في تحسين صحة الأم والجنين[١]، ويتيح ذلك تحديد المشكلات الصحية الناتجة عن الحمل أو التي يسهم الحمل في تفاقمها وطرائق علاجها في الوقت المناسب كما يساعد في تحديد المجموعات من الحوامل التي تحتاج إلى رعاية خاصة ومتابعة مستمرة أثناء الحمل أو عند الولادة.

أ - متابعة الحمل :

ويتبين من المسح المذكور أعلاه أن ٨٧٪ من الولادات في لبنان ككل وخلال السنوات الخمس السابقة على المسح قد تابعت الأم الحمل بها مرّة واحدة على الأقل وأن الأمهات دون ٣٠ سنة من العمر كنّ أكثر إقبالاً على متابعة الحمل من النساء الأكبر سناً. وتتأثر نسبة متابعة الحمل بالمستوى التعليمي للأم وعدد الأطفال الباقين على قيد الحياة حيث ترتفع النسبة لدى الأمهات الأكثر تعليماً.

ويبين الجدول الآتي نسبة المواليد خلال الخمس سنوات السابقة على المسح الذين قامت أمهاتهم بمتابعة الحمل بهم وتوزيعهم بحسب الغرض من المتابعة وبعض الخصائص (بيروت).

		نسبة المواليد	العرض من المتابعة				عدد المواليد
		الذين قامت أمهاتم بالمتابعة	عدد الولادات	متابعة حمل عادية ٪	شكوى حمية ٪	الجملة ٪	الذين قامت أمهاتم بالمتابعة
	بيروت	٩٨٫٨	٢٣٨	٧٦٫٨	٢٣٫٢	١٠٠	٢٣٥
لبنان	عمر الأم : أقل من ٣٠	٨٩٫٢	١١٢١	٦٩٫٥	٣٠٫٥	١٠٠	١٠٠٠
	عمر الأم ٣٠-٤٩	٨٤٫٣	١٠٦٩	٦٧٫٧	٣٢٫٣	١٠٠	٩٠١
لبنان	لم تحصل الأم على شهادة	٦٩٫٥	٥٣٤٩	٥٣٫٣	٤٦٫٧	١٠٠	٣٧١
	الأم متعلمة متوسط وأكثر	٩٥٫٩	١٠٠٠	٧٥٫٩	٢٤٫١	١٠٠	٩٥٩

المصدر : دراسة المسح اللبناني لصحة الأم والطفل، ١٩٩٦.

١ وزارة الشؤون الاجتماعية، دراسة المسح اللبناني لصحة الأم والطفل ١٩٩٦، ص ١١٩

وفي المقابل يظهر جدول المسح ٢/١٠ توزيع النسبي للمواليد خلال الخمس سنوات السابقة على المسح الذين لم تقم أمهاتهم بمتابعة الحمل بهم بحسب سبب عدم المتابعة وبعض الخصائص.

الخصائص	عدم وجود مشاكل صحية	وجود خبرة سابقة	عدم وجود خدمات صحية	تكلفة عالية	أخرى	غير مبين	الجملة	عدد المواعيد
بيروت	٣٣،٣	٠	٠	٣٣،٣	٠	٣٣،٣	١٠٠	٣
عمر الأم . أقل من ٣٠	٦٥،٥	٤،١	١،٧	١٧،٩	١٠،٩	٠	١٠٠	١٢١
عمر الأم : ٣٠-٤٩	٥٣،٦	١٤،٨	٠	٢٨	١،٨	١،٨	١٠٠	١٦٨
لم تحصل الأم على شهادة	٥٧،١	٩،٦	٠	٢٦،٦	٦،٧	٠	١٠٠	١٦٣
الأم متعلمة متوسط وأكثر	٦٣،٥	١٠،١	٠	٢٣،١	١،٢	٢،٤	١٠٠	٤١

المصدر: دراسة المسح اللبناني لصحة الأم والطمل، ١٩٩٦.

أمّا التوزيع النسبي للمواليد خلال الخمس سنوات السابقة على المسح الذين قامت أمهاتهم بمتابعة الحمل بهم بحسب الشخص الذي قام بالمتابعة وبعض الخصائص فيظهره الجدول الآتي:

الخصائص	طبيب	ممرضة/قابلة	داية	غير مبين	الجملة ٪	عدد المواليد
بيروت	٩٥	٠،٨	٣،٧	٠،٤	١٠٠	٢٣٥
عمر الأم : أقل من ٣٠	٩٣	٤،٤	٢،٦	٠	١٠٠	١٠٠٠
عمر الأم . ٣٠-٤٩	٩١،٣	٦،٨	١،٧	٠،١	١٠٠	٩٠١
لم تحصل على شهادة	٨٥،١	٨،٤	٦،٢	٣	١٠٠	٣٧١
متوسط واكثر	٩٥،٩	٢،٩	١،٢	٠	١٠٠	٩٥٩

المصدر: دراسة المسح اللبناني لصحة الأم والطفل، ١٩٩٦.

ويظهر الجدول أن أكثر الأشخاص متابعة هو الطبيب وترتفع النسبة مع مستوى تعليم الأم وصغر سنها.

أمّا عدد مرات المتابعة فيظهرها الجدول الآتي:

التوزيع النسبي للنساء والحوامل بحسب عدد مرّات المتابعة ومتوسط عدد مرات المتابعة وبعض الخصائص (بيروت ولبنان)

الخصائص	٠	١	٢	٣	+٤	الجملة	عدد الحوامل	متوسط عدد مرات المتابعة
بيروت - لبنان	٤	٢٤	٨	٨	٥٦	١٠٠	٢٤	٤،٥
عمر الأم . أقل من ٣٠	١٧،٩	١٦،٤	١٣،٣	١٥،٦	٣٦،٨	١٠٠	١٥٤	٣،٣
عمر الأم : ٣٠-٤٩	٢٦،٦	١٤،٥	١٤،٧	١٤،٩	٢٩،٤	١٠٠	٨١	٢،٨
لم تحصل الأم على شهادة	٥٨،٢	١٩،٥	٦،٩	٤،٦	١٠،٨	١٠٠	٤٥	١،١
الأم معلمة متوسط وأكثر	٧،٨	١٦،٥	١٦،٧	١٩،٧	٣٩،٤	١٠٠	١٢٧	٣،٨

المصدر: دراسة المسح اللبناني لصحة الأم والطفل، ١٩٩٦.

وبالنسبة لمكان الولادة للمواليد (خلال الخمس سنوات السابقة على المسح) في بيروت فيتبين أنّ ٨٧٧٪ من الولادات تمت في مؤسسة صحية خاصة و٦،٦٪ في مؤسسة حكومية و٤،٩٪ في المنزل وذلك لـ٢٣٨ ولادة حصلت. وتزداد نسبة الولادات في المؤسسات الخاصة كلما ارتفع المستوى التعليمي للأم وتنخفض مع تدني مستوى الأم التعليمي وكذلك كلما زاد عدد الأطفال الباقين على قيد الحياة لديها.

الفصل الحادي عشر

شبكة النقل ووسائلها

١١-١ شبكة الطرقات[1]:

تبعد مدينة بيروت (الإدارية) عن دمشق مسافة ١١٠ كلم، ولها عدة مداخل من الضواحي الثلاث أبرزها:

١- من الجهة الجنوبية (مداخل من قضاء بعبدا): شارع الأخطل الصغير (من الأوزاعي) شارع الجمهورية، جادة كميل شمعون (المدينة الرياضية)، شارع ٢٢ ت٢ (الاستقلال).

٢- من جهة الشرق: ساحة بيروت (الطيونة)، شارع عمر بيهم وشارع سامي الصلح، ساحة قصر العدل، شارع بيار الجميل.

٣- من جهة الضاحية الشمالية: مستشفى الكرنتينا، المسلخ، جادة شارل الحلو (من الدورة نحو المرفأ).

٤- الواجهة البحرية: شارع ترياست (المرفأ) شارع أحمد شوقي (نحو السان جورج)، شارع ميناء الحصن، جادة باريس، جادة الجنرال ديغول، جادة رفيق الحريري (الرملة البيضاء).

٥- الشوارع الرئيسية الكبرى الداخلية الهامة: بوليفار صائب سلام، جادة عبد الله اليافي وصولاً إلى ساحة العدل، شارع مدام كوري، شارع سبيرز، جادة فؤاد شهاب نحو مستشفى الروم، شارع صالح نحو مستشفى مار جرجس، تلة الدروز، شارع الاستقلال نحو جادة بيار الجميل مروراً بساحة ساسين، شارع بليس، شارع كليمنصو، شارع جون كندي، شارع عمر داعوق، شارع ويغان، شارع الأرز، شارع باستور، شارع النهر، شارع استراليا، شارع

١- خارطة بيروت الادارية

الشيخ صباح سالم الصباح، شارع الأونيسكو، شارع رشيد كرامي (فردان سابقاً)، شارع دونان نحو الجامعة الأميركية، شارع الرشيدين، شارع روما نحو السفارة الفرنسية سابقاً معهد الإدراة والأعمال حالياً (ESA)، شارع سليم سلام نحو الوسط التجاري، شارع عمر بيهم، شارع بشارة الخوري نحو الوسط، شارع الأوزاعي، شارع البسطا، مدفن الباشورة، شارع طريق الشام نحو الوسط، شارع عمر بن الخطاب، شارع محمد الحوت، شارع بربور، شارع برج أبي حيدر، محطة النويري، شارع أحمد طبارة نحو البسطا ورياض الصلح، شارع مار الياس، شارع فخر الدين (ليسيه عبد القادر)، شارع سامي الصلح، شارع بدارو، شارع عبد الوهاب الإنكليزي، شارع مونو، شارع الاشرفية، شارع مار متر، سان لويس، شارع مدرسة الحكمة، شارع المحطة، شارع نعوم لبكي، شارع بطركية الأرمن الكاثوليك، شارع أراكس، شارع خليل بدوي، شارع باستور، شارع ساسين، شارع ماري بنت عساف، شارع اسحق بن حنين، شارع مصرف لبنان، شارع الحمرا، شارع المقدسي، شارع الصيداني، شارع خالدي، المكحول، شارع المعماري، شارع بعلبك، شارع إميل ادة، شارع الحنين، شارع روما، شارع عبد العزيز، شارع إبراهيم عبد العال، شارع جان دارك، شارع يافت، شارع أنطوان جميل، شارع مهاتما غاندي، شارع نجيب العرداتي، شارع صلاح الدين الأيوبي، شارع عين التينة. شارع عبد الله المشنوق، شارع اللنبي، شارع فوش، شارع المعرض، شارع المصارف، شارع إميل بشير، شارع زعفران، شارع مرسيليا، شارع دباغة.

١١-٢ وسائل النقل:

تغطي مدينة بيروت شبكة متنوعة من وسائل النقل منها الأوتوبيسات أو باصات النقل المشترك التابعة لمصلحة سكك الحديد والنقل المشترك (أصبحت مديرية عامة) ومنها باصات شركات ومؤسسات خاصة إضافة إلى السيارات العمومية المتعارف على تسميتها التاكسيّ أو الأجرة.

وإذ زالت في أواخر الخمسينات وبداية الستينات وسيلة النقل المعروفة

«بالترامواي» بعد خدمة استمرت عقوداً طويلة منذ عهد الانتداب فقد بقيت خطوط سكك الحديد والمحطة الشهيرة بها في المدخل الشمالي للمدينة عاملة حتى بداية الأحداث في منتصف السبعينات.

والجدير بالذكر أن خطوط الترامواي داخل المدينة كانت تربط الوسط التجاري بمحلة رأس بيروت والحرج (مروراً بالبسطة) وفرن الشباك (مروراً بالمتحف وطريق الشام) وصولاً إلى خط النهر- مار مخايل، حيث تتجمع القاطرات في المحطة الرئيسية التي ستصبح لاحقاً المركز الرئيسي لمصلحة السكك والنقل المشترك.

- وسائل النقل الرسمية (الباصات الحكومية)[1]:

سُيرت الخطوط الأولى للباص الحكومي «أوتوبيس» الدولة لتحل مكان الترامواي وأخذت في التوسع سنة بعد سنة لتغطي الشوارع الرئيسية الكبرى، وحيث إن الوسط التجاري وخاصة ساحة الشهداء كان المركز الذي يستقطب الحركة اليومية للأفراد والأنشطة الاقتصادية ومحور الأسواق التجارية، فإن الخطوط الرئيسية للنقل المشترك كانت تنطلق وتتقاطع بكثافة بين الوسط وأطراف المدينة وصولاً إلى الضواحي القريبة والآخذة بالتلاصق والاندماج مع المدينة.

غير أن الأحداث التي عصفت ببيروت ولبنان عطلت جزئياً وأحياناً كلياً ولسنوات خطوط النقل المشترك ووسائله.

أمّا أبرز الخصائص التي تميز أوضاع النقل العام فيمكن إيرادها كالآتي:

- عدد الحافلات العاملة:

يبلغ عدد الحافلات العاملة ٢٢٥ حافلة موضوعة في الخدمة (عام ١٩٩٧) منها ٢٠٠ حافلة نيو كاروسا و٢٥ حافلة برليه.

- شبكة الخطوط العاملة:

١- مصلحة النقل المشترك

اختلفت نقاط التمركز والانطلاق في التسعينات عما كانت عليه قبل اندلاع الأحداث عام ١٩٧٥ إذ لم يعد هناك مركز رئيسي (الوسط التجاري سابقاً) وأطراف متعددة بل تعددت محطات الانطلاق لتكوّن كل منها مركزاً. كما أن السمة البارزة في الخطوط العاملة في أواخر التسعينات أنها تربط المدينة بالضواحي القريبة وصولاً إلى المناطق الداخلة في نطاق بيروت الكبرى وبعض المدن الكبرى (صيدا، عاليه، شتورة، برمانا، بعبدات، بكفيا، الخط الساحلي الشمالي حتى طرابلس).

أمّا المحطات - المراكز الرئيسية للانطلاق فهي: محطة شارل الحلو للتسفير في المرفأ، الحمام العسكري، الدورة، مستديرة الكولا، المتحف، عين المريسة.

ويمكن تفصيل الخطوط في بيروت (واستطراداً بيروت الكبرى وفق معطيات مصلحة النقل المشترك للعام ١٩٩٨) كما يأتي:

رقم الخط	المسار
١	الحمام العسكري - أونيسكو - جسر خلدة
٢	محطة شارل الحلو - فرن الشباك - الحدث (الجامعة اللبنانية)
٣	الحمام العسكري - الحمراء - مستديرة الكولا - حي السلم
٤	الدورة - جونية - مستديرة طبرجا
٥	الحمراء - ساحة ساسين - الجديدة
٦	مستديرة الكولا - مستديرة الصياد - الدكوانة - الجديدة
٧	الحمام العسكري - السفارة الكويتية - المطار
٨	الحمام العسكري - برج حمود - الدورة - نهر الموت
٩	الحمام العسكري - جادة شارل مالك - مستديرة الحايك - نهر الموت
١٠	محطة شارل حلو - جسر فؤاد شهاب - المطار
١١	محطة شارل حلو - مستديرة الطيونة - الحدث (الجامعة اللبنانية)

١٢	المتحف - الكحالة - عاليه
١٣	محطة شارل حلو - المتحف - الحازمية - اللويزة
١٤	المتحف - نهر الموت - ضبيه (كنيسة الصعود)
١٥	الحمام العسكري - مستديرة الحايك - نهر الموت
١٦	محطة شارل حلو - مستديرة الكولا - صفير
١٧	المتحف - المنصورية - برمانا - بعبدات
١٨	مستديرة الكولا - الدامور - وادي الزينة
١٩	جسر خلدة - تقاطع طريق الشام - مدرسة مدام عون
٢٠	محطة شارل حلو - مستديرة الكولا - الشياح (كنيسة مار مخايل)
٢١	عين المريسة - البطركية - شارع مار الياس - الشياح (كنيسة مار مخايل) - صفير
٢٢	الدورة - الحازمية - سرايا بعبدا
٢٣	الحمام العسكري - محطة شارل حلو - الدورة
٢٤	المتحف - جادة صائب سلام - الحمراء
٢٥	نهر الموت - أنطلياس - المطيلب
٢٦	المتحف - مستديرة الصياد - حومال
٢٧	المتحف - مستديرة الصياد - كفرشيما
٢٨	الكولا - السفارة الكويتية - الحازمية - عاليه - بعلشميه - بحمدون المحطة - صوفر
٢٩	خلدة - عرمون - قبر شمون - بيصور - سوق الغرب - عيتات - بشامون - خلدة

- تم افتتاح محطة شارل الحلو للسفر والنقل البري وذلك عام ١٩٩٧ لإدارة محطات التسفير على جميع الأراضي اللبنانية وهي قائمة على عقار في المرفأ تملكه بلدية بيروت.

وتشمل المحطة مواقف انطلاق لشركات النقل العاملة على خط بيروت- طرابلس ومواقف لشركة انطلاق بيروت للسيارات براً إلى خارج لبنان

(سوريا، الأردن... الخ). وشركة للبولمان لنقل الركاب خارج لبنان إضافة إلى مواقف سيارات السرفيس والتاكسي داخل بيروت الكبرى.

وتضم المحطة كافيتيريا واستراحات ومراكز للصيرفة وخدمات أخرى.

- حجم الحركة والإيرادات[1]:

تفيد إحصاءات مصلحة النقل المشترك أن عدد الركاب قد ازداد بشكل ملحوظ في الأعوام ٩٦-٩٧-٩٨ وكذلك الإيرادات وفق الآتي:

العام	عدد الركاب	الإيرادات (مليون ل.ل.)
١٩٩٦	٥٤٥٦٢٩٨	١٣٦٤
١٩٩٧	٩٨٨١٢٢١	٤٠١٨
١٩٩٨	١٣٨٢٠٠٠٠	٧٠٠٠

تظهر هذه المعطيات أن إقبال المواطنين على استخدام وسائل النقل العام ازداد بنسبة ٥٠٪ ما بين الأعوام ٩٦-٩٧-٩٨ ومرشح للازدياد مع توسيع وتفصيل الخطوط في ظل استمرار أزمات النقل وارتفاع أكلافها على المواطن.

- وسائل النقل الأخرى (العمومية - الخاصة)[1]:

- وسائل الشركة اللبنانية للمواصلات:

جرى الترخيص لهذه الشركة الخاصة في أواسط التسعينات بهدف توسيع خطوط النقل ومضاعفة عدد الحافلات لتغطية الحاجات المتزايدة للنقل داخل بيروت وبين المدينة والمناطق.

وتسيّر الشركة ما يسمى بالباص الأحمر (الباص الأزرق هو الرسمي) ١٨٥ حافلة، على عشرة خطوط كبرى منها خطوط متشابهة لمصلحة النقل المشترك

١- مصلحة النقل المشترك
٢- الشركة اللبنانية للمواصلات

وصولاً إلى خارج بيروت (بعض الخطوط يغطي ٣٦ كلم) وتضم الشركة ٤٥١ موظفاً (سائق، إداري، مفتش، رئيس خط) منهم ٣٥٠ سائقاً وتتقاضى التعرفة نفسها المحددة من الدولة أي ٥٠٠ ل.ل. على الراكب.

- السيارات والباصات الخاصة[1]:

يتميز وضع وسائل النقل الخاصة الأخرى كالسيارات العمومية الصغيرة والفانات أو الباصات الصغيرة الحجم وتلك الكبيرة منها بأنه وضع تسوده المنافسة الحادة والفوضى، فوفق معطيات نقابة السائقين العموميين في بيروت (وطى المصيطبة) يعمل في بيروت وبينها وبين سائر المناطق نحو ٣٣٥٠٠ تاكسي و٤٠٠٠ فان (Vanes) و٢٢٥٠ باصاً كبير الحجم وتتنافس في العمل على خطوط النقل المشترك والشركة اللبنانية للمواصلات إضافة إلى الخطوط العشوائية، وأكثر وسيلة نقل منظمة في أوضاعها وسائقها هي سيارات التاكسي (عدة نقابات) بعد أن نجحت في فرض منع مزاحمة السيارات الخاصة في العمل على نقل الركاب. وقد جرى اتفاق بين النقابات ووزارتي النقل والداخلية على تحديد عدة محطات وضعت في تصرف السائقين وحددت التعرفة بـ ١٠٠٠ ل.ل. داخل بيروت وعدة تعرفات بين بيروت والمناطق، وأبرز تلك المواقف - المحطات: مستديرة الكولا - البربير - الدورة ومحطة شارل الحلو للتسفير.

وتجدر الإشارة إلى أنّ هنالك محطة منظمة للتاكسيات (السيارات الصفراء اللون) في مطار بيروت الدولي وعدة مكاتب سفر وتاكسي داخل بيروت وللنقل بين بيروت ومدن سوريا والأردن وصولاً إلى الخليج وتعمل ليلاً ونهاراً (من محطة شارل الحلو).

- النقل الشخصي:

يتردد كثيراً على لسان البعض أن بيروت مرآب كبير للإشارة إلى العدد الهائل من الآليات والسيارات التي تجوب شوارعها نهاراً وتحتل أرصفتها ليلاً ويبدو

١- نقابة سائقي السيارات العمومية

أن هذا الإنطباع السائد له ما يسنده في المعطيات الإحصائية.

فدراسة مديرية الإحصاء المركزي حول الأوضاع المعيشية للأسر والصادرة عام ١٩٩٧ تشير إلى أن بيروت تحتل المرتبة الثانية على الصعيد اللبناني بعد جبل لبنان لجهة نسبة امتلاك سيارة خاصة. ذلك أن ٦٥،٢٪ من أسر في بيروت تمتلك سيارة واحدة على الأقل (٦٢،٤٪ للبنان ككل و٨١،٣٪ في جبل لبنان).

والجدير بالذكر أن بين هذه الأسر في بيروت ٦٥،٢٪ من يمتلك سيارتين أو أكثر ونسبتها ٢٠،٦٪ إضافة إلى نسبة ٢٤٪ من الأسر العينة في بيروت ترغب في شراء سيارة أخرى وهي تمتلك في الوقت نفسه سيارة واحدة على الأقل.

أمّا لجهة المواصفات والميزات العامة للسيارات المملوكة من الأسر في العينة في مدينة بيروت فتشير معطيات الدراسة إلى أن أغلبية السيارات التي تستعملها الأسر هي ملك لها وتمّ شراء معظمها بعد العام ١٩٩٠ وتمتاز بيروت بنسبة مرتفعة من السيارات الحديثة الصنع حيث تبلغ النسبة ٢٢،٤٪ مقابل ٢،٣٪ في محافظة النبطية و٥،٨٪ في لبنان الشمالي.

وسجلت أعلى نسبة لناحية تأمين السيارة (ضد الغير وضد جميع المخاطر) في بيروت وضواحيها (ثلثا السيارات مؤمّن) مقارنة مع سائر المناطق. إن ما يلفت النظر بشكل صارخ على الصعيد اللبناني ككل وبيروت كذلك أن ٥٠٪ من الأسر تستعمل سيارة خاصة للتنقل وأن ٧٦،٧٪ لا يستعملون وسائل النقل العام بينما ٦٩،٤٪ يتنقلون بواسطة السرفيس.

أمّا المشاكل التي تواجهها الأسر في النقل فهي كما تبين معطيات دراسة الإحصاء المركزي النقص في النقل العام (أدنى نسبة هي لدى أسر مدينة بيروت حيث بلغت ٢١،٦٪) وفي المقابل تعاني تسع أسر من أصل عشر من كثافة السير في بيروت وضواحيها وكذلك من رداءة حالة بعض الطرقات الداخلية.

وعلى الرغم من ارتفاع أكلاف النقل لدى موازنة الأسرة والتي قدرتها إدارة الإحصاء المركزي لسنة ١٩٩٧ بـ١٢،٥٪ من مجمل أبواب الإنفاق فإن ظاهرة

اقتناء سيارة جديدة و/أو مستعملة في بيروت واستطراداً في لبنان ظاهرة تعكس أحد اوجه أزمة النقل عموماً.

- المرفأ والمطار:

يلعب المرفأ والمطار في مدينة بيروت دوراً رئيسياً في مجمل نواحي الحياة حتى أن قيام بيروت وتطورها المذهل منذ أواخر القرن التاسع عشر وحتى غداة الحرب العالمية الثانية ارتبط عضوياً بدور اقتصادي مرتكزه الأول المرفأ.

ولا يقتصر هذا الدور على النشاط الخاص لمدينة بيروت بل يتجاوزها كما هو الحال للمطار- ليطال مجمل لبنان.

وللدلالة على بعض المؤشرات في عمل مرفأ بيروت نورد ما هو خاص بالنصف الأول من عام ١٩٩٩ حيث بلغت الإيرادات ٣٥٤٧٥ مليون ل.ل. ودخل المرفأ ١٢٠١ باخرة في الأشهر الخمسة الأولى محملة بـ٢٣٣٤٠٥٢ مليون طن و١١٧ ألف مستوعب أو حاوية.

وبدأت تنمو الحركة السياحية عبر المرفأ حيث دخل لبنان عبر مرفأ بيروت ١٣٠٠٠ سائح خلال العام ١٩٩٨[١].

أمّا مطار بيروت الدولي (وهو يقع خارج بيروت الإدارية) فقد جرى هدم مبناه القديم أنشئت عدة مبان ومدارج جديدة وتضم قاعات ذهاب ووصول ومنطقة حرة ... الخ. ومن المنتظر أن يتسع المطار الجديد - كما هو مخطط لأكثر من ٦ ملايين راكب في بداية الألفين.

ويتبين من إحصاءات حركة المطار، لجهة عدد الرحلات وعدد الركاب (الذاهبين والوافدين) وحجم البضائع المشحونة (من وإلى بيروت) منذ عامي ٩٦ و٩٧، ما يأتي[٢]:

أ - حركة الملاحة أي عدد الرحلات الوافدة ارتفعت بين عامي ٩٦ و٩٧ نسبة

---

١ - مرفأ بيروت

٢- مديرية الطيران المدني

١١،٢٪ حيث انتقلت من ١٠٥٠١ رحلة عام ٩٦ إلى ١١٥٢٦ رحلة عام ٩٧ وبمعدل ٣١،٥٪ رحلة يومياً.

أمّا حركة الملاحة، لناحية الرحلات المنطلقة من بيروت فقد انتقلت من ١٠٥٠٣ رحلات عام ٩٦ إلى ١١٥٢٥ رحلة عام ٩٧ أي ازدادت تقريباً بالنسبة نفسها للرحلات القادمة.

أمّا ذروة الرحلات الوافدة والمنطلقة فهي في أشهر الصيف وخاصة في شهر آب وأدناها في شهري كانون الثاني وشباط للعامين ٩٦ و٩٧ على حد سواء.

ب - أمّا حركة المسافرين فقد ازدادت بين عامي ٩٦ و٩٧ من ١٦٤٥٤٧٩ مسافراً عام ٩٦ إلى ١٩٤٠٢٧٤ مسافراً عام ٩٧ وبلغت الزيادة نسبة ١٢،١٪، ووصلت ذروة القدوم في اشهر الصيف وفي آب على وجه التحديد أمّا ذروة حركة السفر فهي في شهري آب وأيلول.

أمّا بالنسبة لحركة الترانزيت فقد انخفضت قليلاً بين عامي ٩٦ و٩٧ حيث تدنت من ٦٩٩٥٥ راكباً إلى ٦٦٦٨٢ راكباً وبلغت نسبة ٤،٦٪.

ج - ارتفع حجم الشحن (من وإلى بيروت) الجوي بين عامي ٩٦ و٩٧ من ٤٦٥٠٥ أطنان إلى ٥٥٠٣٧ طناً وذلك ١٥،٥٪.

١١-٣ مرافئ الصيد[1]:

اشتهرت بيروت قديماً بنشاط الصيد البحري الذي اصبح فيما بعد مقتصراً على صيادي الأسماك والهواة المنتشرين على طوال الشاطئ من المدخل الشمالي لبيروت وصولاً إلى مدخلها الجنوبي (الأوزاعي) مروراً بمحلة النورماندي وعين المريسة والروشة والرملة البيضاء.

وقد تحددت موانئ خاصة لصيادي الأسماك حسب معطيات نقابة صيادي الأسماك بين طبرجا والأوزاعي وهي صفرا - طبرجا - نهر الموت - الدورة

١- نقابة صيادي الاسماك في بيروت

(خارج بيروت الإدارية)- عين المريسة- الروشة (الدالية) الأوزاعي (خارج نطاق بيروت الإدارية) وتحوي هذه الموانئ الشرعية نحو الألف قارب للصيد (أهمها الدورة ٧٠٠ قارب والأوزاعي ١٢٠ وعين المريسة ٤٠ قارباً) وتتميز هذه الموانئ بضعف التجهيزات وتواضعها وتعرضها شتاءً للنوّ واقتصارها على مراكز بيع عامة للسمك داخلها، كما تشكو النقابة (١٠٠٠ منتسب) من مخاطر الردميات في البحر على السمك ولا سيما في الدورة - برج حمود - النورماندي إضافة إلى التلوث واستعمال الديناميت والشباك الضيقة.

الخلاصة

تبرز المعطيات المختلفة في الدراسة حول الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والمورنولوجية لمدينة بيروت إن إمكانات التدخل متعددة ومتنوعة بتعدد الحاجات الملحة وبتنوع الميادين الحيوية. ونورد بعض أبرز المحاور والقضايا التي تستوجب مبادرات تدخل سواء من قبل الإدارات الرسمية أو من الهيئات والمنظمات المدنية.

محور النقل ووسائله ويتضمن: الحاجة الملحة لمعالجة أزمة السير في العاصمة ومداخلها الرئيسية، تنظيم خطوط النقل العامة (النقل المشترك والنقل الخاص، والمواقف ومحطات الانطلاق والوصول)، معالجة الأزمات الناتجة عن التلوث والضجيج، مسائل الأرصفة ومواقف السيارات، ترشيد الإنفاق في النقل الخاص (استهلاك الأسر)، موانئ الصيد وتجهيزاتها وبناء مكاسر أمواج لحمايتها.

محور الموارد الطبيعية ويتضمن: توسيع رقع المساحات الخضراء والاهتمام بالحدائق العامة وتوسيعها وتجهيزها، معالجة تلوث نهر بيروت ومجراه، تنظيم استثمار الآبار الارتوازية وترشيد الاستهلاك للمياه، معالجة أزمة الصرف الصحي في عدة أحياء، معالجة انسداد مجاري المياه عند هطول الأمطار الغزيرة.

محور الأمكنة الطبيعية والسياحية والخدماتية ويتضمن: حماية الآثار في وسط بيروت وإبرازها والاستفادة منها سياحياً وثقافياً، حماية الأبنية التاريخية وتصنيفها، تنشيط المعارض والمبادرات السياحية - التجارية، معالجة ارتفاع أسعار وأكلاف الخدمات السياحية (مطاعم وفنادق ودور لهو وسينما... الخ)، توسيع أمّاكن الترفيه للأطفال (مدن ملاهي).

محور الخصائص الديموغرافية ويتضمن: معالجة تعقد معاملات الأحوال

الشخصية للمقيمين والمهاجرين، والتعمق بدراسة مشكلات متصلة بعمر الزواج والخصوبة والعزوبية وبعض مظاهر الخلل في التركيب السكاني.

محور الأنشطة الاقتصادية ويتضمن: معالجة أزمات المؤسسات الصناعية (المتوسطة والصغيرة الحجم) والتمويل والتدريب المهني ورعاية الأنشطة الحرفية ومعالجة صعوباتها (جرى ذكرها في متن الدراسة)، التعاونيات الاستهلاكية وخدماتها، تنظيم أسواق أسبوعية ومتنقلة ومتخصصة، معالجة أزمات سوق العمل والبطالة والتقديمات الاجتماعية، مسائل الاتصالات السلكية واللاسلكية والبريد والهاتف.

محور السكن ويتضمن: أزمات السكن وفوضى البناء والتشويه في العمارة، معالجة مسائل مثل تعقد معاملات الأشغال ورخص الإسكان والتفرغ ووضع مشروع عادل للإيجار ينصف صغار وقدامى الملاكين وينشط الاتجار ويشجع التملك ولا سيما للأسر الجديدة (الشباب) وتشجيع التعاونيات السكنية.

محور التعليم والمنشآت التعليمية ويتضمن: مسائل رياض الأطفال والحضانة في التعليم الرسمي، معالجة حاجات منشآت المدارس الرسمية وتجهيزاتها، ومسائل إلزامية التعليم الابتدائي، حاجات كليات ومعاهد الجامعة اللبنانية، والتعليم المهني والتقني، مسائل المشاكل التربوية (المناهج والبرامج وإعداد المعلمين ...الخ) والتأخر المدرسي والرسوب، معالجة الأزمات المسببة لارتفاع أكلاف التعليم والأقساط المدرسية.

محور المؤسسات الاجتماعية والرياضية والأندية: رعاية الأندية الرياضية وتوسيعها ومعالجة حاجاتها في التجهيز والملاعب العامة...الخ، رعاية المنتديات الثقافية على أنواعها (معارض، فنون، موسيقى...الخ)، معالجة أزمات العمل الاجتماعي في قطاع الهيئات والمؤسسات الأهلية والمدنية (محور كبير ومتشعب)، الأنشطة والمبادرات الكشفية، العمل الأهلي والتنمية المحلية، رعاية النقابات واحترام حقوقها وحرياتها واستقلالها.

محور الصحة والبيئة ويتضمن: تعزيز وتوسيع المستوصفات الرسمية ومراكز

الرعاية الصحية الأولية، مستشفى بيروت الحكومي، الحملات والبرامج الصحية، الأنشطة البيئية وإطلاق الحملات البيئية في المدارس والأحياء السكنية والمؤسسات الاقتصادية على أنواعها، معالجة تلوث الشاطئ والبحر (الواجهة البحرية).

لائحة مراجع كتيّبات الأقضية

١. الإحصاء الزراعي، البحث حول القرى، وزارة الزراعة ـ الفاو ١٩٩٧.

٢. إحصائيات المنطقة التربوية في محافظة النبطية، وزارة التربية الوطنية والشباب والرياضة، ١٩٩٩.

٣. أطلس لبنان المناخي، المجلد الثاني، مصلحة الأرصاد الجوية اللبنانية ـ مديرية الطيران المدني ـ مرصد كسارة.

٤. إعرف لبنان، عفيف بطرس مرهج، مطابع الأرز، بيروت، ١٩٧٢.

٥. المسح اللبناني لصحة الأم والطفل ـ التقرير الرئيسي، وزارة الصحة العامة جامعة الدول العربيه، المشروع العربي للنهوض بالطفولة ١٩٩٨.

٦. مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن، وزارة الشؤون الإجتماعية وصندوق الأمم المتحدة للسكان ١٩٩٦.

٧. نظام المعلومات حول الإحصائيات الزراعية، وزارة الزراعة والفاو مجلة أغروتيكا ـ صادرة عن مجموعة شركات دبانة إخوان ١ و ١٩٩٩/٢.

٨. التنظيم الإداري العام مرسوم إشتراعي رقم ١١٦، الجريدة الرسمية، وزارة الداخلية، التنظيم المدني ١٩٥٩/٦/١٢.

٩. توزع التلاميذ في لبنان وفقاً للقضاء والقطاع والمرحلة، المركز التربوي للبحوث والإنماء ـ وزارة التربية ١٩٩٩.

١٠. توزع المدارس حسب اللغة الأجنبية في المحافظات والأقضية، المركز التربوي للبحوث والإنماء ـ وزارة التربية ١٩٩٩.

١١. توزع الأشخاص المعوقين ـ حاملين بطاقة المعوق ـ وفق أماكن سكنهم ـ وزارة الشؤون الإجتماعية ١٩٩٩/٩/١٦.

١٢. توزع مناطق الغابات، قرار ١٠٤٩، الجريدة الرسمية، عدد ١٨٠٥٣.

١٣. جدول المعلومات عن السوبر ماركت، المكتب الفني لسياسة الأسعار ـ وزارة الاقتصاد الوطني والتجارة ١٩٩٩.

١٤. جدول المعلومات عن تعاونيات لبنان، المكتب الفني لسياسة الأسعار ـ وزارة الاقتصاد الوطني والتجارة ١٩٩٩.

١٤. جدول المعلومات عن تعاونيات لبنان، المكتب الفني لسياسة الأسعار - وزارة الاقتصاد الوطني والتجارة ١٩٩٩.

١٥. جدول بأبرز المنظمات الشبابية، المديرية العامة للشباب والرياضة، ١٩٩٧.

١٦. جغرافية لبنان، الـ ١٠٤٥٢كلم٢، رشاد الموسوى، لبنان، ١٩٨٣.

١٧. الجمعيات الكشفية المرخصة والمعتمدة في لبنان، المديرية العامة للشباب والرياضة، دائرة الشباب والتربية الشعبية، قسم الكشفية ١٩٩٧.

١٨. جمعيات المرشدات المرخصة والمعتمدة في لبنان، المديرية العامة للشباب والرياضة، دائرة الشباب والتربية الشعبية، قسم النشاطات النسائية ١٩٩٧.

١٩. الحرف التقليدية اللبنانية، على بزي، أطروحه دكتوراه، الجامعة اللبنانية ١٩٩٦.

٢٠. خارطة أحوال المعيشة في لبنان - دراسة تحليلية لنتائج مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن، وزارة الشؤون الإجتماعية و U.N.D.P ١٩٩٨.

٢١. خطط جبل عامل، محسن الأمين، بيروت - لبنان، الدار العالمية للطباعة، ١٩٨٣.

٢٢. دراسة حول الحرفيين والعمل في لبنان، وزارة الشؤون الإجتماعية ١٩٩٩.

٢٣. دليل التعليم المهني والتقني، المركز التربوي للبحوث والإنماء - وزارة التربية ١٩٩٧-١٩٩٨.

٢٤. الدليل الرياضي ٩٨، Sports Index حسن شرارة بإشراف المديرية العامة للشباب والرياضة - مكتب العلاقات العامة والإعلام١٩٩٨.

٢٥. دليل الجمعيات والتعاونيات وصناديق التعاضد، وزارة الإسكان والتعاونيات، المديرية العامة للتعاونيات، لبنان، ١٩٩٨.

٢٦. دليل الهاتف، وزارة البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية ١٩٩٨.

٢٧. رزنامة مهرجانات ومعارض ١٩٩٩، مجلة كل الفصول الصادرة عن وزارة السياحة، ربيع ١٩٩٩.

٢٨. قانون الغابات، الجريدة الرسمية، عدد ١٧٣٤٩.

٢٩. لوائح بالمقالع والكسارات ومحافر الرمول، وحدة قوى الأمن الداخلي في الأقضية والمحافظات ١٩٩٩.

٣٠. المسح الصناعي، لبنان، ١٩٩٤.

٣١. المسح اللبناني لصحة الأم والطفل - التقرير الرئيسي، وزارة الصحة العامة جامعة الدول العربية، المشروع العربي للنهوض بالطفولة ١٩٩٨.

٣٢. مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن، وزارة الشؤون الإجتماعية وصندوق الأمم المتحدة للسكان ١٩٩٦.
٣٣. نظام المعلومات حول الإحصائيات الزراعية، وزارة الزراعة والفاو مجلة أعلى - صادرة عن مجموعة شركات دبانة إخوان ١و١٩٩٩/٢.
٣٤. النقابات، وزارة العمل دائرة العلاقات المهنية ١٩٩٩.

35 .Aspect général de l'agriculture libanais, Gauthier & Baz-Ministère de l'Agriculture-Service Statistique-Tom I & Baz-Ministère de l'Agriculture-Service Statistique-Tom I&II, 1960.
36. Carte générale du Liban 1/200000, Ministère du Tourisme & Direction des Affaires Géographiques, 1996.
37. Guide to Restaurants, Night Clubs & Cafés, Ministry of Tourisme & The Association of Owners of Restaurants, cafés & Night Clubs 1995/1996.
38. Liban Réportoire Alphabétique des Noms Géographiques Français-Arabe, Direction des Affaires Géographiques 1970.
39. Précipitations/Température maximale & Minimale/Nombre de Jours avec Précipitations/Temperature maximale &Minimale/Nombre de Jours avec Précipitations, Direction Générale de l'Aviation Civil-Département de la Météologie-Service.
40. Programme de développement économique et social du sud-Liban, le haut comité du secours, République Libanaise, rapport réalisé par: l'institut d'aménagement et d'urbanisme de la région d'île-de-france, Paris. TEAM International, Beyrouth. Consulting& Research institute, Beyrouth. ECODIT, Washington. PRDU, Université de New York. février 1999.
41. Tableau des Lignes de l'OFTC, مصلحة النقل المشترك. ١٤/٦/١٩٩٩

تم إنتاج هذه الكتيّبات بالتعاون بين مشروع تحسين أحوال معيشة الفقراء في لبنان ومركز الأبحاث في معهد العلوم الاجتماعية وفروعه في المناطق في الجامعة اللبنانية، وبالتعاون مع موظفي مراكز الخدمات الإنمائية التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية في القضاء.

فريق عمل مشروع تحسين أحوال المعيشة	
المدير العام لوزارة الشؤون الاجتماعية، المنسق الوطني للمشروع	السيدة نعمت كنعان
ممثله برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	رندة أبو الحسن
مدير المشروع	الأستاذ أديب نعمة
مستشار وزارة الشؤون الاجتماعية	د. مروان الحوري
منسق الأعمال الميدانية والتدريب	د. مظهر الحركة
فريق عمل المشروع	سوسن المصري
	ناصر ياسين
	قاسم الصديق
فريق عمل معهد العلوم الاجتماعية	
عميد معهد العلوم	د. محمد شيا
مدير مركز الأبحاث	د. نبيل سليمان
مركز الأبحاث	د. أحمد البعلبكي
قضاء بيروت	د. حسان حمدان
أقضية: بعبدا، عاليه، الشوف	د. شريف شمس الدين
أقضية: المتن الشمالي، جبيل، كسروان، البترون	د. سمير خوري
أقضية: طرابلس، المنية - الضنية، زغرتا، عكار، بشري، الكورة	د. فريدريك معتوق
أقضية: بنت جبيل، مرجعيون، حاصبيا	د. علي بزي
أقضية: النبطية، صيدا، صور، جزين	د. شبيب دياب
أقضية: زحلة، راشيا، البقاع الغربي	د. رفيق الكرك، د. شبيب دياب
أقضية: بعلبك، الهرمل	د. علي الموسوي
طباعة	نجوى خليل
فريق مراجعة البيانات والمعلومات	
أقضية: طرابلس، المنية - الضنية، زغرتا، عكار، بشري، الكورة	نبيلة الصاري
أقضية: بعبدا، عاليه، الشوف	رانيا أبو الحسن
أقضية: المتن الشمالي، جبيل، كسروان، البترون	مها دكروني
أقضية: بنت جبيل، مرجعيون، حاصبيا، النبطية، صيدا، صور، جزين	منال حسون
أقضية: زحلة، راشيا، البقاع الغربي، بعلبك، الهرمل	توفيق أبو زيد

فريق عمل مراكز الخدمات الإنمائية التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية الذي شارك في جمع المعلومات

القضاء	أسماء العاملين في مراكز الخدمات الإنمائية	مركز الخدمات
بعبدا	علي شداد، ليلى شمص	برج البراجنة
	جبرئيل فرحات	عين الرمانة
عاليه	ديانا القنطار	عاليه
الشوف	منى عبد الصمد	المختاره
المتن الشمالي	كارمن عساف	برج حمود
	الياس حنا	بكفيا
كسروان	نضال صادق، مى شمالى، ليلى كامل	غزير
جبيل	نوبل روكز، إيمون غنام، نهى حرب	جبيل
البترون	كارول إسبر	البترون
طرابلس	إلهام حلواني	باب التبانة
الكورة	جومانة الخوري	أميون٪كفر حزير
بشري	سيدة الشقطي	بشرى
زغرتا	لودي فنانوس، نجيبة ساروفيم	زغرتا
المنية - الضنيه	يسرى حامدي	سير الضنية
عكار	جهاد سمعان، أيوب إبراهيم	حلبا
	سعاد خوري، رور معلوف	القبيات
	أحمد خلف	وادي خالد
زحلة	كرستيان رسنا، وداد خليل	حوش الأمراء
بعلبك	أحمد الرفاعي، حسن شمص، سامية الرفاعي	بعلبك
الهرمل	مهدي حمصر، هيام شمص	الهرمل
البقاع الغربي	نوال أبي شعيا، جميله هدلا، هزاع درويش	جب جنين
صيدا	محمد سعد	حارة صيدا
	د. حسين بديع	الغابات
	فاطمة خليل	الصرفند
صور	رنا جهمي	صور
	يوسف حمادي	الشهابيه
جزين	كلودين أسعد، رانيا حرب	جزين
النبطية	راهر غندور	النبطية
	أحلام جفال	كفرصير
بنت جبيل	سلمى فوار	تبنين
	ندى بزي	بنت جبيل
مرجعيون	روجيه نهرا	الخيام
	فريد حمرا	مرجعيون

إن هذه الكتيّبات تتضمن المعلومات الإحصائية المجمعة من مصادر متنوعة منذ منتصف التسعينات حتى عام ٢٠٠٠. وقد استند الأساتذة في إعداد هذه الكتيّبات إلى نحو ٤٠ مرجعاً عاماً تغطي الفصول الأحد عشر، وإلى قاعدة البيانات الخاصة بمسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن الصادر عن وزارة الشؤون الاجتماعية عام ١٩٩٦، والتعداد الشامل للمباني والمؤسسات الصادر عن إدارة الإحصاء المركزي عام ١٩٩٦، باعتبارهما المصدرين الإحصائيين الوطنيين الأساسيين. وكان هنالك بالتأكيد مصادر مكملة مركزية ومحلية جمعت من الوزارات والدوائر والمحافظات والقائمقاميات وذوي العلاقة الآخرين.

إن ثمار هذا العمل يتم وضعها منذ الآن بتصرف أصحاب القرار المتنوعين، من إدارات رسمية (كالبلديات والاتحادات البلدية، القائمقاميات، المحافظات، الوزارات والنواب والأحزاب السياسية) ومؤسسات أهلية والمؤسسات الدولية المعنية، وبتصرف أصحاب القدرات البشرية والمشروعات الاستثمارية في القطاع الخاص اللبناني والعربي والدولي، علها تكون مادة مفيدة للتدخل التنموي المستقبلي.

مشروع تحسين أحوال معيشة الفقراء في لبنان - وزارة الشؤون الاجتماعية -
بدارو، هاتف وفاكس: ٠١/٣٨٨١٢٢
E-mail: poverty@cyberia.net.lb